مهرجان القراءة للجميع

ابراهيم سعده

يكتب:

الموقف السياسى

الأعمال الخاصة

مكتبة الأسرة

Bibliotheca Alexandrina
0128876

الموقف السياسي

إبراهيم سعده

الموقف السياسى

عفـــوا
سيادة الرئيس

ليست هذه هى المرة الأولى التى اختلف فيها - فى الرأى - مع السيد رئيس الجمهورية. وهذا الخلاف فى الرأى، مع أكبر سلطة فى الدولة، هو أبلغ دليل على حرية الصحافة التى تتمتع بها الأقلام المصرية - حاليا - بفضل دعم الرئيس حسنى مبارك لصاحبة الجلالة الصحافة، وحرصه على سماع الرأى والرأى الآخر، فلولا هذا الدعم وهذا الحرص لربما فكرت أكثر من مرة قبل أن أبدى اعتراضا على ما جاء فى تصريحات أخيرة للسيد الرئيس!

بعد لقاء الرئيس حسنى مبارك مع عدد من مسئولى نشرات الأخبار المسموعة والمرئية، أدلى وزير الإعلام - السيد صفوت الشريف - بتصريحات، لخص فيها ما دار فى هذا اللقاء، جاء فيها:

- «أوضح الرئيس أن الإذاعة والتليفزيون فى مصر ليسا مطروحين للخصخصة أو البيع أو المشاركة، وأن الحديث فى ذلك لايزال مبكرا، وأمامنا مشوار فى مجال البناء والتعليم وتحقيق التقدم وتثبيت أركان الانطلاقة التى نسعى إليها والتى تفرض

مصالح عليا للمجتمع والحفاظ على تماسكه وترابطه، وأن تشكيل وجدان الأمة ليس مطروحا للتجارة أو الاستثمار. كما أضاف الرئيس أنه مع كل الحرية لوسائل الاعلام المسموعة والمرئية ومع الانفتاح على كل الثقافات».

وما قاله الرئيس عن تمسكه بـ: «حرية الاعلام» ليس بالجديد. فالمعروف أن الاعلام المقروء ـ صحافة وكتبا ـ لم يعرف حرية حقيقية، على مدى تاريخه الطويل، كما عرفها، ويعيشها، ويستمتع بها الصحفيون والكتاب المصريون منذ اليوم الأول لتولى الرئيس مبارك مهامه ـ رئيسا للجمهورية ـ وحتى لحظة كتابة هذه السطور. ونفس الحرية التى يتمتع بها الإعلام المقروء يجب أن يتمتع بها ـ أيضا ـ الإعلام المسموع والإعلام المرئى. فلا فارق ـ بالقطع ـ بين رأى يُقرأ وآخر يُسمع أو يُرى.

لقد سبق أن كتبت ـ منذ فترة ـ مؤكدا أن الصورة كثيرا ما تكون أقوى من الكلمة، وبالذات فى المجتمعات التى تتزايد فيها نسبة الأمية بدلا من أن تتناقص وتتقلص! فتوزيع الصحف اليومية المصرية لا يتعدى المليونى نسخة، ومع افتراض أن النسخة الواحدة يقرؤها خمسة أفراد، فإن الذين يقرأون لا يزيد عددهم على ١٠ ملايين مواطن على أحسن الفروض وأكثرها تفاؤلا، لكن هذا العدد يتضاعف مرات ومرات بالنسبة لعدد مشاهدى التليفزيون ومستمعى الإذاعة، ومن هنا جاءت قوة وسرعة التأثير فى صالح الكلمة المسموعة والمرئية بالمقارنة بقوة وتأثير الكلمة المكتوبة.

القانون يحظر على القطاع الخاص القيام بالبث الإذاعى والتليفزيونى فى مصر، ولهذا السبب ترفض الدولة خصخصة

الإذاعة والتليفزيون، التزاما منها باحترام نص القانون، وعدم موافقتها ـ فى الوقت الراهن ـ على المساس بهذا النص أو إلغائه. وكم أتمنى لو أن الرئيس أعاد النظر فيما نسب إليه أخيرا بأن «البث المسموع والمرئى ليسا مطروحين للخصخصة أو البيع أو المشاركة».

الذى يشجعنى على إبداء هذه الأمنية هو أننى أعلم علم اليقين أن الرئيس مبارك ليس ضد خصخصة الإعلام، أو على الأقل ليس ضد تعديل المادة التى تمنح «اتحاد الإذاعة والتليفزيون» حق احتكار البث الإذاعى والتليفزيوني، داخل جمهورية مصر العربية، بحيث لا يسمح لغيره بهذا البث وهذا النشاط الإعلامى المميز.

هناك واقعة محددة تؤكد هذه الحقيقة:

فمنذ فترة طويلة وأنا أحلم أن تُكمّل مؤسسة أخبار اليوم رسالتها الإعلامية الشاملة بحيث تكون لها قنوات تليفزيونية ومحطات إذاعية إلى جانب إصداراتها اليومية والأسبوعية والشهرية. فعندما تفعل «أخبار اليوم» ذلك فهذا يكون فى صميم عملها ورسالتها وهو ما ينتظره الرأى العام المصرى والعربى منها. فالإعلام ـ المقروء والمسموع والمرئى ـ كل لا يتجزأ، ومعظم كبريات الصحف الأمريكية والأوروبية لديها ـ هى أيضا ـ محطاتها الإذاعية وقنواتها التليفزيونية.

وحتى لا أكتفى بالحلم وحده، فكرت فى أن تتعاون المؤسسات الصحفية القومية فيما بينها لإنشاء شركات تمكنها من تحقيق تلك المشروعات الكبيرة، غير المسبوقة من قبل. وهذا ما تحقق بالفعل منذ أكثر من ثلاث سنوات.

وقتها.. أذكر أننا طلبنا مقابلة الرئيس مبارك لعرض مشروع

إنشاء شركة بين المؤسستين الصحفيتين القوميتين: «الأهرام» و«أخبار اليوم» تتولى تنفيذ المشروعات الكبرى التى يصعب على كل مؤسسة القيام بها منفردة. وتفضل الرئيس مشكورا وحدد موعدا للقاء، وأذكر أننى قلت للرئيس مبارك فى هذه المقابلة:

- (إن «الأهرام» و«أخبار اليوم» تعتمدان على قدراتهما الذاتية فى الوفاء بمعظم التزاماتهما المالية، لأنه من المتوقع أن الدولة سترفع يدها - إن لم يكن اليوم، فغدا - عن دعم المؤسسات الصحفية القومية، كما أننا لا نستبعد اليوم الذى ستطالب فيه المؤسسات الصحفية القومية - جميعها بلا استثناء - بالاعتماد على نفسها والوفاء بكل التزاماتها المالية. وهذا مادفعنا - يا سيادة الرئيس - للتفكير، من الآن، فى مشروعات اقتصادية تساعدنا - عائداتها - فى مواصلة الاعتماد على قدراتنا وعدم الانتظار - مستقبلا - لأى دعم مالى من الحكومة، أو من مجلس الشورى. إننا نخطط لعدة مشروعات أهمها على سبيل المثال: مطابع ضخمة تطبع صحفنا ومجلاتنا إلى جانب صحف ومجلات الآخرين. مصنع لإنتاج أحبار الصحف. صحيفة يومية مشتركة دولية باسم: «أهرام اليوم» على غرار صحيفة «هيرالد تريبيون» التى تصدرها «واشنطن بوست» و«نيويورك تايمز» من باريس وتوزع فى العالم كله ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية. قناة تليفزيونية، ومحطة إرسال إذاعية.. و.. و.. إلى آخر قائمة المشروعات التى نفكّر فى تنفيذها. إننا نعلم - يا سيادة الرئيس - أن القانون لا يمنع القطاع الخاص من إصدار الصحف والمجلات، فلماذا لا يلقى الإعلام المسموع والمرئى نفس هذه المعاملة، خاصة أن من سيتولى إنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية

والإذاعية المقترحة هى المؤسسات الصحفية القومية التى يمتلكها الشعب ـ ممثلا فى مجلس الشورى ـ إلى جانب اتحاد الإذاعة والتليفزيون الذى تملكه الحكومة..ممثلة في وزارة الإعلام؟).

ونذكر أن الرئيس مبارك شجعنا على هذه الخطوة التى تهدف إلى قيام المؤسسات الصحفية القومية بالاعتماد الكامل على قدراتها الذاتية في إصدار الصحف وتحديث مطابعها وتحقيق الأرباح للعاملين. أما بالنسبة لاقتراحنا بإنشاء قناة تليفزيونية، فقد طلب الرئيس أن نذهب لمقابلة وزير الإعلام ـ السيد صفوت الشريف ـ وبحث الاقتراح معه، ثم رفع ما نتوصل إليه إلى الرئيس.

كان الرئيس مبارك متفهما كل التفهم لاقتراحنا، ومشجعا عليه، حرصا منه على أن يلحق الإعلام المسموع والإعلام المرئى بركب الحرية المطلقة التى ينعم بها ـ حاليا ومنذ بداية عهد الرئيس مبارك ـ الإعلام المقروء .. ممثلا فى الصحف القومية، والصحف الحزبية.

وتم اللقاء مع صفوت الشريف بمكتبه فى مبنى الإذاعة والتليفزيون، حيث استمع إلى ملخص مادار فى اجتماعنا مع الرئيس مبارك، وتوجيهاته لنا بدراسة فكرة قيام شركة «الأهرام وأخبار اليوم» بإنشاء قناة تليفزيونية مع وزير الإعلام.

رحب السيد الوزير بالاقتراح، وأكد لنا أنه لا يرى فرقا بين المؤسسات الصحفية القومية واتحاد الإذاعة والتليفزيون، وأنه يوافق ـ من حيث المبدأ ـ على هذه الفكرة التى لا مفر من تحقيقها إن لم يكن اليوم فغدا أو بعد غد. وطلب صفوت الشريف إعداد دراسة جدوى للمشروع المقترح، على أن نجتمع مرة أخرى

اجتماعا موسعا لبحث قانونية الموافقة على هذا المشروع.

قمنا من جانبنا بتكليف مجموعة من خبراء الإعلام والتليفزيون المصريين بإعداد «دراسة جدوى» إنشاء قناة تليفزيونية بعيدا عن اتحاد الإذاعة والتليفزيون الحكومى. وتسلمنا ـ بعد أسابيع معدودة ـ دراسة الجدوى التى قام بها فريق الخبراء أتذكر منهم: حمدى قنديل، همت مصطفى، سامية صادق، سعد لبيب، الذين أعدوا بعض الاقتراحات والبدائل لعل وعسى يوافق اتحاد الإذاعة والتليفزيون على قيامنا بإنشاء قناة تليفزيونية يمكن أن تنافس جماهيرياً القنوات التليفزيونية الحكومية، من جهة، كما يمكن أيضا أن تشاركها فى أرباح الإعلانات، من جهة أخرى!

وتمت عدة لقاءات مع صفوت الشريف وأمين بسيونى وآخرين من الخبراء القانونيين والفنيين والمحاسبين. وكعادتنا كمصريين ـ بالنسبة للمشروعات الجديدة غير المسبوقة ـ أن نسارع بتشكيل لجنة عليا، تنبثق عنها لجان رئيسية وأخرى فرعية تتقارب وتنتظم اجتماعاتها، ثم تتباعد هذه الاجتماعات فيما بعد إلى أن تتوقف نهائيا، وتصبح نسيا منسيا! ويبدو أن مادة القانون ـ التى ترسّخ انفراد إتحاد الإذاعة والتليفزيون بالبث الإذاعى والتليفزيونى ـ وقفت فى طريق تحقق حلمنا الكبير، ولم يستطع الوزير أن يفعل لنا شيئا، فلا مفر من انتظار القرار الجمهورى الذى بدونه سيظل اتحاد الإذاعة والتليفزيون هو وحده صاحب الحق فى البث بنوعية: المسموع والمرئى!

المهم أن المشروع لم يتحقق، لكنه لم يمت، والدليل على ذلك أن صفوت الشريف قال لى ـ منذ أيام قليلة ماضية ـ إن الوقت حان الآن لقيامكم بإنشاء قناة تليفزيونية متخصصة. ولم يكتف

وزير الإعلام بذلك وإنما اقترح علينا أن تكون القناة متخصصة فى تقديم البرامج التعليمية!

وضحكت .. وتساءلت مداعبا: «ولماذا هذا الكرم الحاتمى يا صفوت بك؟! إن اقتراحنا ـ لعلك تتذكر ـ كان خاصا ومقصورا على قناة تليفزيونية شاملة، بمعنى أن تقدم كل ما ينتظره المشاهد من برامج منوعات ونشرات أخبار وأفلام سينمائية ومسلسلات تليفزيونية وبرامج دينية ورياضية وفنية وسياسية و.. و.. إلى آخر ما تقدمه القنوات التليفزيونية العامة مصرية كانت، أو عربية، أو أجنبية».

وتوقف الحديث عند هذا الحد، وعاد المشروع إلى نومه غير العميق مرة أخرى، انتظارا لحدث يذكرنا به فنسارع بهزه، وإيقاظه، أملا فى أن نحقق ما نرى فيه صالحا، وصلاحا، لإعلامنا المصرى.

إن الفضاء أصبح مزدحما ـ فى هذه الأيام ـ بالأقمار الصناعية التى تبث عشرات القنوات التليفزيونية إلى كل قارات الدنيا الخمس. الدول العربية لم تتأخر عن هذا السباق الفضائى التليفزيونى، وأصبحت متابعة بعض هذه القنوات متاحة لنسبة كبيرة من الشعوب العربية بما فيها الشعب المصرى بالطبع. ومع خفض أسعار أجهزة استقبال القنوات الفضائية ـ عربية وأجنبية ـ سيتضاعف عدد المصريين الذين سيكون فى استطاعتهم اختيار ما يشاهدونه، بدلا من الإذعان لمشاهدة ما يفرض عليهم من برامج وأفلام ومسلسلات فى القنوات الحكومية المصرية.

■ ■ ■

حقيقة أن مصر ـ كحكومة ممثلة فى وزارة الإعلام، الممثلة

هى الأخرى فى اتحاد الإذاعة والتليفزيون ـ لديها أكثر من قناة فضائية تحرص الشعوب العربية على متابعة برامجها، ولكن حقيقة أيضا أن مصر ـ كقطاع خاص ـ لا تملك قنوات تليفزيونية وإذاعات فضائية أو محلية. وتزداد الغرابة عندما نسمع أن هناك من بين الدول العربية من سمحت لأفراد بإنشاء قنوات تليفزيونية فضائية ـ مثل السعودية ـ وفضائية ومحلية معا.. مثل لبنان، أما أكبر دولة عربية وأقدمها فى الانتشار الإعلامى.. فمازال البث الإذاعى والتليفزيونى مقصورا على الحكومة ومحظورا على غيرها.. حتى لو كان هذا الغير من المؤسسات الصحفية القومية المملوكة للشعب ممثلا فى مجلس الشورى!

■ ■ ■

إن النفس البشرية سريعة الملل، وترفض التكرار، وتنفر من الرتابة. فعندما كان استيراد السلع ممنوعا.. كانت مصانع القطاع العام تفرض منتجاتها الرديئة على المستهلك الذى لا حول له ولا قوة ويضطر إلى شرائها رغما عن أنفه.. نفس الشىء يقال عن التليفزيون، فقبل اختراع القنوات الفضائية كان التليفزيون المصرى بلا منافس وبرامجه مفروضة على المشاهدين الذين يضطرون إلى ابتلاع بعضها، على أمل الاستمتاع ببعضها الآخر. تغير الموقف الآن بالنسبة لأصحاب «الدش» أو المشتركين فى القنوات المشفّرة، الذين يتنقلون من قناة إلى أخرى بحثا عن البرنامج الذى يرضيهم. والفيلم المثير الذى يعجبهم، والحوار الذكى الذى يستحق المتابعة، ونشرة الأخبار الدسمة، المتحركة، الحية، والمتنوعة، التى تحيطهم علما بما يجرى فى العالم كله أولا بأول، من خلال شبكة المراسلين المنتشرين فى كل عواصم

العالم، إلى جانب ما يصلها من وكالات الأنباء المصورة من أخبار طازجة وواضحة ووافية.

أصبحت المنافسة شديدة، ومالم تسارع القنوات العشر المصرية بتطوير نفسها بنفسها، فمن المؤكد أن المشاهد المصرى سينصرف عنها ويدمن مشاهدة القنوات العربية التى ستقبل العديد منها ـ الآن ـ على شاشة تليفزيون منزله أو مكتبه أو غرفة الفندق الذى يقيم فيه.

■ ■ ■

لهذه الأسباب كلها.. أرى أن الوقت أصبح مناسبا ـ الآن ـ للسماح لغير «اتحاد الإذاعة والتليفزيون» بالبث الإذاعى والتليفزيونى المحلى، إلى جانب القنوات التليفزيونية العشر التى يملكها هذا الاتحاد ويغطى بها جمهورية مصر العربية من الإسكندرية إلى أسوان.

آن الأوان ـ سيادة الرئيس ـ لاستكمال النهضة الإعلامية غير المسبوقة التى كان لك الفضل فى الدعوة إليها، وتوفير كل الضمانات لازدهارها.

آن الأوان لينعم زملاؤنا الإعلاميون ـ فى الإذاعة والتليفزيون ـ بنفس حجم الحرية التى نتمتع بها نحن ـ أصحاب الأقلام ـ فى الصحافة المصرية القومية والحزبية .. معا.

آن الأوان لإطلاق العنان لأصحاب الخبرة فى فن الحصول على الخبر، وفن صياغته، وفن تلاوته، لتصبح نشرات الأخبار ـ فى كل قنواتنا التليفزيونية ـ على نفس مستوى الإبهار والإثارة والمعرفة والإعلام التي تتميز بها نشرات الأخبار التليفزيونية التى أصبح المشاهد المصرى يبحث عنها فى القنوات الفضائية

العربية مثل: «إم. بى. سى» و«فيوتشر» - اللبنانيتين - ناهيك، بالطبع، عن الروعة التى تقدم بها النشرة فى القنوات الأجنبية جميعها وبالذات «سى. إن. إن» و«يرونيوز» و«بى.بى.سى» وغيرها.

وما أسهل أن يتحقق هذا كله، بشرط خلق المنافسة التليفزيونية، التى تتطلب إلغاء المادة العجيبة - التى أقحمت على القانون - وتحظر على غير «اتحاد الإذاعة والتليفزيون» القيام بالبث الإذاعى والتليفزيونى داخل البلاد، حتى يمكن السماح - بعد ذلك - للغير.. وبالذات: المؤسسات الصحفية، بإنشاء قنوات تليفزيونية وإذاعية.

لقد سمحت الدولة للأقلام الصحفية بالكتابة فى كل شىء وأى شىء. سمحت بالنقد وشجعت الرأى والرأى الآخر، ولم تحدث كارثة ولم تزلزل الأرض زلزالها، على العكس من ذلك أصبح الشعب المصرى محسوداً من الشعوب الأخرى التى لم تذق صحافتها طعم الحرية التى تنعم بها - حاليا - الصحافة المصرية.

إن من حق الإعلام المسموع والمرئى أن يحظى بما حظى به الإعلام المقروء، وعندئذ سيعود المشاهد والمستمع إلى متابعة نشرات الأخبار فى الإذاعات والقنوات المصرية بعد أن أوشك على الهروب منها إلى ما يجذبه وما يسمعه ويراه، من الغير.بصرف النظر عن كونهم من الأصدقاء أو من الأعداء!

سبق أن كتبت أننى أحرص دائما على مشاهدة نشرة الأخبار المصورة التى تقدمها القناة الأولى الإسرائيلية - باللغة العربية - فى الساعةالسادسة مساء كل يوم. وما أكثر المرات التى وجدت فيما يقدمه الإسرائيليون - من أخبار وتعليقات وأحاديث مع

ضيوف عرب وغير عرب ـ ما كان يمثل مادة خصبة للتعليق عليه، وكشف خباياه، فى العديد من مقالاتى.

إن نشرة الأخبار تعتبر أهم ما يقدمه التليفزيون للمشاهد، ولهذا السبب فإن قنوات التليفزيون العالمية لا تتنافس فى تقديم مقدمات البرامج ومذيعات الربط بالعشرات، وإنما تتنافس، فقط، فى السبق الصحفى بالخبر، وتبتكر وتتفنن فى أسلوب تقديمها للنشرة، وتضطر إلى دفع مرتبات خيالية ـ تحسب بملايين الدولارات سنويا ـ للصحفيين المشهورين الذين يعدون النشرة، ويقدمون خبطاتها الانفرادية، ويديرون الحوارات مع مصادر الأخبار.. على الهواء، بشكل يبهر المشاهد ويجعله يستمّر فوق مقعده، مسحورا بما يراه على شاشته الصغيرة!

إن المنافسة هى أول خطوة لإحداث النهضة.. أى نهضة، وبالذات النهضة الإعلامية.

.. وعفوا سيادة الرئيس.

الموقف السياسي

الرئيس مبارك..
وصاحبة الجلالة الصحافة

حاول البعض ـ فى فترة ماضية ـ إيهام نفسه، وخداع غيره، بأن الرئيس حسنى مبارك لا يرتاح إلى الصحافة أو الصحفيين، وزعموا ـ أيضا ـ أن رئيس الجمهورية لم يتحمس لإلغاء التعديلات المشددة للعقوبة التى أدخلها مجلس الشعب السابق على قانون العقوبات، الخاص بجرائم النشر! ولم يكتفوا بهذه المزاعم، وإنما أضافوا إليها مؤكدين : إن قانون الصحافة المنتظر لن يحقق آمال ومطالب الصحفيين المصريين!

وهذه المزاعم لم تصمد أكثر من وقت النطق بها، فسرعان ما انكشف زيفها، وكذبها، بما قاله وفعله الرئيس حسنى مبارك فى أكثر من مناسبة. رأيناه يستقبل أعضاء مجلس نقابة الصحفيين ـ بناء على طلبهم ـ وتمتد الجلسة لعدة ساعات، كان الرئيس خلالها، مستمعا جيدا لكل ما طرحه الصحفيون ـ الواحد بعد الآخر ـ من أفكار وآراء واقتراحات واعتراضات وكلها تدور وتتركز حول حرية الصحافة وحق الصحفى فى الحصول على المعلومات، وحريته فى نشرها، وعدم المساس به، أو ملاحقته ـ

جنائيا - بسبب هذا النشر.

وتحدث الرئيس حسنى مبارك إلى أعضاء مجلس نقابة الصحفيين حديثا من القلب كشف فيه عن مدى حبه واحترامه للصحافة والصحفيين. قال الرئيس :

- «لا رجعة عن حرية الصحافة، ولا مساومة عليها لأنها ضمان لاستقرار الحركة الاجتماعية ونزاهتها وتأكيد لحق الشعب فى التعرف على الحقائق وبلورة رؤية سليمة للأوضاع الداخلية والخارجية وبذلك تتأكد المشاركة الجماهيرية الحقة فى العمل الوطنى ويتعمق التزام كل مواطن بهموم الوطن وقضاياه الأساسية».

وحرص الرئيس على حرية الصحافة لم يكن مجرد كلمات، وإنما تحول هذا الحرص إلى إصدار مجموعة من القرارات - فى نفس جلسة اللقاء - التى أكدت احترام رئيس الجمهورية لحرية الصحافة، من جهة، واعتزاز الرئيس مبارك بالصحفيين المصريين، من جهة أخرى.

من بين هذه القرارات على سبيل المثال :

١ - تكليف رئيس مجلس الوزراء وقتذاك - د. عاطف صدقى - بإصدار قرار بتسهيل مهمة الصحفيين وقيام الوزارات بتوفير كل البيانات والمعلومات التى يحتاجها الصحفى.

٢ - أطلع الرئيس أعضاء مجلس النقابة على الكتاب الدورى الذى أصدره النائب العام والذى يضع الضوابط التى ينبغى على أعضاء النيابة العامة مراعاتها عند استدعاء الصحفى أو التحقيق معه مؤكدا أن ذلك يعد ضمانة كافية للصحفيين لأداء دورهم دون أى تخوف.

٣ - الموافقة على تشكيل لجنة لإعداد قانون متكامل للصحافة فى إطار ما نص عليه الدستور فى المادة ٢٠٧، وتشكل هذه اللجنة من ممثلين للنقابة والمجلس الأعلى للصحافة وعدد من رجال القانون، ويقدم المشروع - فور الانتهاء من اعداده - إلى مجلسى الشورى والشعب لإقراره وإصداره بعد ذلك، وبما يحقق الآمال فى صحافة حرة تحترم المجتمع ويحترمها المجتمع.

وعندما طلب الصحفيون من الرئيس وقف العمل بقانون جرائم النشر الحالى، أوضح الرئيس أنه لا يملك دستوريا اصدار قرار بذلك، حيث أن ذلك يمثل اعتداء على الدستور، ولا أحد يطالب رئيس الجمهورية - بداهة - بالاعتداء على الدستور. وعندما اقترح الصحفيون دعوة مجلس الشعب إلى جلسة استثنائية للنظر فى الغاء القانون ٩٣، قال الرئيس : إن دعوة المجلس إلى جلسة استثنائية يعد أمرا خطيرا لا يحبذه، ولكنه وعد بعرض مشروع القانون الجديد على مجلس الشعب فى دورته القادمة.

لقاء الرئيس مبارك بأعضاء مجلس نقابة الصحفيين، كان فى نهاية شهر يونية من العام الماضى. وفى اليوم التالى مباشرة على هذا اللقاء، وبعد نشر ملخص لما دار فيه، والقرارات التى أصدرها الرئيس، عاد الهدوء والاطمئنان إلى قلوب وعقول الصحفيين، واتضح للرأى العام عدم وجود «معركة» بين رئيس الجمهورية والصحفيين، كما حاول البعض من حملة الأقلام - الذى يعارض من أجل المعارضة وحدها - تصوير الأمر.. بكتاباته وخطبه وندواته وأبواقه!

لقد أراد هذا البعض اصطناع معركة خائبة ضد الرئيس بحجة أنه ضد حرية الصحافة، وأنه مع قصف أقلامها، وإغلاق صحفها

ومجلاتها، وإخافة كتابها وإعلامها، وجاءت تصريحات الرئيس - في لقائه مع الصحفيين أو في مقابلاته وأحاديثه مع أجهزة الإعلام العربية والعالمية - لتنسف هذه المزاعم، وتكشف عن حقيقة ملموسة للجميع، لا ينكرها غير الحاقد والمغرض، تثبت أن الصحافة المصرية لم تشهد عهدا - على مدى تاريخها البعيد أو القريب - تمتعت فيه بالحرية المطلقة فيما تكتبه، كما تتمتع حاليا في عهد الرئيس حسنى مبارك. ونظرة واحدة إلى الصحف التى تصدر في مصر - قومية كانت، أو معارضة، أو مستقلة - لابد أن تشعرك بالفخر لأنك تعيش في بلد تتمتع فيه صحافته بهذا الكم الهائل من الحرية. فلم يحدث من قبل أن شعرنا كصحفيين كما نشعر الآن - في عهد الرئيس مبارك - بأننا نستطيع أن نصدق مع القارىء ولا نكذب عليه، وأن ننقل للحاكم ما يقوله الشعب حتى لا يكون دور الصحافة - كما كانت من قبل - مقصورا على نقل ما يقوله الحاكم إلى الشعب ! لم يعد مطلوبا من الصحفى أن يهادن الكبراء أو يمالىء الوزراء كشرط للسماح له بالعمل، أو الترقى، أو حتى مجرد الكتابة. أصبحنا اليوم ننتسب - حقيقة - إلى صحافة تحترم الرأى والرأى الآخر.. أو هكذا نتمنى لصحافتنا أن تكون.

إن إيمانى المطلق بحرص الرئيس حسنى مبارك على حرية الصحافة يرجع إلى اليوم الأول الذى تولى فيه مبارك مهامه رئيسا للجمهورية في سنة ١٩٨٠، وليس فقط نتيجة للتصريحات المطمئنة التى أدلى بها الرئيس في لقائه مع أعضاء نقابة الصحفيين - يوم ٢٢ يونيو ١٩٩٥ - بعد الهلع الذى أصاب أصحاب الأقلام من الصحفيين والكتاب والمفكرين، فور إقرار

مجلس الشعب السابق للقانون المرفوض والمسمى بقانون رقم «٩٣» فالحاكم - أى حاكم - يمكنه أن يظهر ما لا يبطن ليوم، أو لشهر، أو حتى لسنة.. ولكن من المؤكد أنه - أى الحاكم - لن يستطيع أن يستمر هكذا لمدة عشر سنوات أو عشرين سنة! فطوال سنوات حكم الرئيس مبارك لم يحدث - كما كتب، وأكد، وأعترف، كبار الكتاب والصحفيين - صدام بين الرئيس وصاحبة الجلالة الصحافة. لم يحدث أن قصف مبارك قلما، أو طلب منع كاتب من الكتابة، أو تدخل لوقف حملة صحفية ضد أحد كبار أو صغار المسئولين. ونتيجة لهذا الفهم السليم للدور المهم الذى يمكن أن تلعبه الصحافة لصالح الشعب، تحمس الرئيس حسنى مبارك لحرية الرأى والرأى الآخر، وكثيرا ما طالب أصحاب الأقلام بضرورة كشف الأخطاء، وتسليط الأضواء على الانحرافات، وتوجيه النقد لأصحاب القرار حتى يمكنهم - إذا كان هذا النقد موضوعيا - إعادة النظر فى القرارات الخاطئة أو حتى غير المدروسة.

وهذا التشجيع المتواصل لصاحبة الجلالة الصحافة، من جانب رئيس الجمهورية، أطلق العنان لأصحاب الأقلام، فامتلأت صفحات وأعمدة الصحف والمجلات بالنقد العنيف الذى لم يترك مسئولا فى الدولة - كبر أم صغر - إلا نال نصيبه منه.. بالحق تارة، أو بالظلم، تارة أخرى!

والقارئ المحايد كثيرا ما يقارن بين ما تنشره الصحافة فى عهد الرئيس حسنى مبارك، وما كانت تنشره فى العهود القريبة أو البعيدة الماضية، وهذه المقارنة كانت تعطى - عادة - أبعادا على غير حقيقتها ! ففى الأزمنة الماضية كانت الصحافة المصرية

محرومة تماما من حريتها المتعارف عليها فى المجتمعات الديمقراطية، أو على الأقل كانت تلك الحرية محسوبة، ومحددة من قبل الحاكم بحيث لا تتخطى الخط الأحمر الذى يتعرض لاعتبارات كثيرة تخضعه للتغيير والتعديل والتبديل بين فترة وأخرى. ومازلنا نتذكر كيف كنا ندهش كثيرا - فى الماضى القريب أو البعيد - عندما يتصادف أن نطالع فى إحدى الصحف مقالا.. أو حتى مجرد خبر لا يزيد على بضعة سطور، يتعرض بالنقد لأحد كبار صغار المسئولين ! فالنقد كان - وقتذاك - محظورا، وممنوعا، ويعرض كاتبه إلى السجن أو إلى الفصل من وظيفته فى أخف وأحسن الأحوال، ولهذا السبب فإنه كتابة جملة واحدة كان يُشتمُّ منها أن كاتبها يهاجم هذا المسئول أو ذاك، كانت تثير التساؤل، وتعدد حولها الآراء والتفسيرات، فهناك من يقول : «إن الحكومة هى التى أمرت هذا الصحفى بالهجوم على هذا المسئول بهدف تشويه سمعته وصورته أمام الرأى العام، تمهيدا لاقصائه عن موقعه المرموق الذى يشغله!» وهناك من يؤكد على أنه : «إذا كان كاتب المقال - أو الخبر - لم يطلب منه كتابته، فقل على هذا الصحفى يا رحمن يا رحيم!».

صحافة الماضى - وبالذات زمن شعارات : الإشتراكية! والشيوعية، وتحالف قوى الشعب العاملة، والحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب، و.. و.. و - كانت لا تنظر إلا كل ما هو مشرق ومضىء وجميل فى حياتنا! وكانت الصحيفة - من الغلاف للغلاف - مجندة أعمدتها ومقالاتها وأخبارها وتحقيقاتها، من أجل تقديم «الصورة الوردية» التى يمنحها الحاكم - يومياً - للشعب، فليس فى الامكان أبدع، أو أروع، مما هو كائن وقتذاك!

فالحكومة تعمل ليل نهار من أجل خدمة المواطنين، والحاكم لا يرحم المقصرين والمهملين والكسالى والمنحرفين، وهذا ما أدى ـ بالتالى ـ إلى إنعدام جرائم السرقة أو الإنحراف أو الإختلاس بين كبار وصغار موظفى الدولة، ولم تجد الصحافة ـ حينذاك ـ ما تكتبه عن هذه الجرائم، فألغت صفحة الحوادث، وأضافتها إلى باقى الصفحات المخصصة لنشر الانجازات، والأمجاد، والانتصارات، فى كل مدينة ومركز وقرية من الإسكندرية إلى أسوان.

كانت الصحافة تتباهى ـ فى الماضى ـ بأن الحكام حققوا ووفروا للمواطن كل احتياجاته اليومية المعيشية ـ الضرورية منها والكمالية ـ وبالتالى فهو ليس فى حاجة إلى السرقة أو الانحراف أو خيانة الأمانة، كما كان كبار حملة الأقلام يتفاخرون بأن المجتمعات الاشتراكية ـ التى كانت مصر تنتسب إليها ـ تتميز عن المجتمعات الرأسمالية بأنه لا مكان فى الأولى للجريمة أو المجرمين، بدليل أن الصحافة الاشتراكية لا تجد ما تنشره عن هذه الجرائم المعدومة، فى حين أن الصحف الرأسمالية تزدحم صفحاتها بعشرات الجرائم التى يرتكبها الكبار والصغار، مسئولين كانوا أو غير مسئولين!

وتغيرت صورة الصحافة المصرية فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات، عندما أعاد للشعب جانبا كبيرا من حرياته المغتصبة، وسمح بفتح الأبواب والشبابيك، وحث أصحاب الأقلام على النقد وإبداء الرأى وإفساح المجال للرأى الآخر، وهو ما شجع أعداء الرئيس الراحل على استغلال هذه الحرية فى التشهير بكل شىء، وأى شىء، بدءا بالسياسة الداخلية، مرورا على السياسة

الخارجية، وإنتهاء بالتطاول على رئيس الجمهورية ذاته، وهو ما أدى - فى النهاية - إلى تقليص حرية الرأى فى البلاد، ونجاح التطرف الإجرامى فى اغتيال الرئيس أنور السادات!

وبتولى الرئيس حسنى مبارك مهام رئيس الجمهورية، بدأت صفحة جديدة، ورائعة، بين الحاكم والرأى الآخر، وأطلق مبارك جملة شهيرة تقول : «أنا رئيس كل المصريين»، وقد حرص مبارك على تأكيدها المرة بعد الأخرى، فى أكثر من مناسبة، ووجدت التأييد والحفاوة من جميع المواطنين على اختلاف توجهاتهم وأحزابهم. وفازت صاحبة الجلالة الصحافة بنصيب الأسد من تلك السياسة الديمقراطية التى أعلنها الرئيس منذ اليوم الأول لتوليه مهامه، وحتى لحظة كتابة هذه السطور. لقد كانت الصحافة المصرية محرومة - لعقود عديدة ماضية - من ممارسة حريتها، فأقلامها مقصوفة، وأفكارها مقيدة، وآراؤها مكبوتة، وفجأة يأتى مبارك ويمد يده لصاحبة الجلالة ويفتح لها الأبواب ويطالبها بممارسة حريتها كاملة فى إبداء الرأى والرأى الآخر!

ولم تصدق صاحبة الجلالة نفسها.. من فرط سعادتها باسترداد حريتها الضائعة!

وكانت الإنطلاقة الكبرى.

بدأ الرأى العام يلاحظ - لأول مرة منذ عشرات السنين - أن «الصورة الملونة» إياها قد تغيرت وأصبحت تميل إلى اللون الباهت، بين الأبيض والرمادى، ثم اصبحت الصورة - فيما بعد - أكثر سوادا، وأكثر قتامة، ولم يعد من همٍّ - أو هدف - للأكثرية من حملة الأقلام غير البحث عن التقصير والإهمال والإنحراف، فى كل موقع، لتسليط الأضواء عليه، وهو ما أزعج البعض مما

جعله يتصور أن البلد وقعت فى شباك عصابات «المافيا» وأن هذه العصابات تضخمت وتوحشت وأصبحت تتحكم فى السياسة والاقتصاد أكثر من تحكم الحكومة!

وانتهز البعض هذه الظاهرة، فأرجعها ـ بمنتهى البساطة ـ إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى، والسياسى، التى نادى بها الرئيس مبارك باعتبارها الحل الوحيد لخروج مصر من أزمتها الاقتصادية الطاحنة! ولم يكتف هذا البعض بهذا الزعم، وإنما دافعوا ـ فى نفس الوقت ـ عن نظام الانغلاق، وترحموا على أيامه الغابرة، وكذبوا على أنفسهم فزعموا أننا لم نكن نسمع ـ فى زمن الإشتراكية ـ عن جريمة فساد واحدة، أما الآن ـ فى زمن الانفتاح الرأسمالى ـ فلا تخلو صحيفة يومية أو مجلة أسبوعية، من نشر العديد من قصص جرائم فساد، وإفساد، لم تترك كبيرا أو مسئولا فى البلد إلا حاولت تلطيخه بها !

وهذا الزعم غير حقيقى، وغير منطقى. فجرائم الفساد موجودة فى زمن الانغلاق كما هى موجودة فى زمن الانفتاح، والفارق الوحيد أنه فى الزمن الأول لم تكن لدينا صحافة حرة يسمح لها بالكشف عن الجرائم والانحرافات، وكان يحظر عليها ـ أيضا ـ أن تكتب كلمة واحدة تحمل نقدا ـ أو حتى نصحا ـ لأصغر مسئول فى الحزب الواحد أو فى الحكومة المتسلطة، أما فى الزمن الثانى ـ زمن الانفتاح واسترداد الحريات واحترام حقوق الإنسان الذى ميز عهد الرئيس حسنى مبارك ـ فلم يعد هناك من هو فوق النقد أو تحت حماية الحصانة، وبالتالى بدأت الصحافة تكتب، وتنتقد، وتكشف، وتتهم، بلا تردد أو خوف.

إن مطاردة الجرائم، والتصدى للفساد، وتعقب الفاسدين، هو

واجب الحكومة، كما هو واجب باقى مؤسسات وسلطات الدولة بما فيها السلطة الرابعة.. سلطة صاحبة الجلالة الصحافة. والرأى العام المصرى ينتظر من حكومته ومن صحافته، أن يعلنا حربا لا هوادة فيها ضد المنحرفين، ولصوص المجتمع، وسارقى الشعوب، ومختلسى المال العام، فالتستر على تلك الجرائم، من جانب الحكومة، يسىء إليها ويشكك فى مصداقيتها وطهارتها، تماما كما أن تقاعس صاحبة الجلالة الصحافة عن قيامها بدورها فى الكشف عن الفساد والفاسدين، يحولها إلى نشرات باهتة، استرزاقية، يأتى نفاقها وتصفيقها وتهليلها للسلطة.. بلا لون ولا طعم، وإن احتفظ برائحته غير الذكية!

وهذا الواجب الذى نطالب به صاحبة الجلالة الصحافة، يجب ألا يتحول إلى مجرد «إثارة إعلامية صاخبة» لا تستند فى اتهاماتها ـ لهذا أو ذاك ـ إلى مجرد شائعات أو حكايات سمعها الصحفى ولم يتحقق منها ولم يتأكد ـ بالتالى ـ من وقائعها وأدلتها. وللأسف الشديد فإن صاحبة الجلالة أحيانا ما تقع فى فخ تلك الإثارة الصحفية، فتتهم بلا دليل، وتشهر بلا وثائق، وتوزع الاتهامات على أبرياء ! عندما يحدث هذا ـ وهو ما حدث بالفعل وما يزال يحدث بين الحين والحين ـ فإن الضرر يكون بالغا ليس فقط بالنسبة للبرىء الذى أتهم كذبا، وإنما يتسع الضرر ليشمل المجتمع الذى يوصف بأنه لا يحمى أبناءه ولا يحافظ على سمعة من ينتسب إليه.

لقد ارتفعت أصوات كثيرة ـ فى الفترة الأخيرة ـ تندد بتلك الصحف غير المسئولة التى أثارت بلبلة واسعة لدى الرأى العام نتيجة لما تكتبه يوما بعد يوم، وعددا بعد آخر، ضد العديد من

المواطنين - مسئولين، وشخصيات عامة، ونجوم مجتمع - ووزعت عليهم أفظع وأبشع الاتهامات، ولم تكتف بذلك، وإنما وجدناها ترفض نشر ردود ضحاياها الأبرياء، وتتركهم يواجهون سخط وغضب وسخرية الرأى العام بلا ذنب جنوه أو جريمة ارتكبوها. وإذا تجرأ أحدهم واشتكى، قيل له : «على المتضرر أن يلجأ إلى القضاء» ! وهناك من أخذ بالنصيحة، ورفع دعوى قذف ضد الصحيفة، وتظل الدعوى مرفوعة ومطروحة ومنظورة، عدة سنوات وفى النهاية - بعد خمس أو عشر سنوات - يصدر الحكم بتعويض المتضرر بعشرة أو بضع عشرات من الجنيهات! ولا أعتقد أن المحبين لصاحبة الجلالة الصحافة، وأكثرهم عشقا لحريتها، يقبل أن تظلم محبوبته مواطنا بريئا ! كما أننى لا أتصور أن يكتفى القانون الحالى بتعويض المجنى عليه بضعة جنيهات زهيدة مقابل التشهير البشع الذى الحقته به صاحبة الجلالة، وظل موصوما به لسنوات وسنوات؟!

لهذه الأسباب، وغيرها، فكر المشرعون - فى العام الماضى - تغليظ عقوبات جرائم النشر. ولكن للأسف الشديد جاء هذا التغليظ مبالغا فى غلاظته! وفوجئ الصحفيون بأن التعديلات الجديدة تتيح القبض على الصحفى عقابا له على ما كتبه، ويأمر المحقق بحبسه احتياطيا قبل التصرف فى القضية المتهم فيها! وفوجئ الصحفيون - أيضا - بأن التعديلات الجديدة فى القانون تسمح للقاضى بالحكم بسجن الصحفى عقابا له على خبر نشره أو رأى كتبه أو اتهام وجهه بحسن نية ومن أجل الصالح العام!

لقد أصيب رجال ونساء بلاط صاحبة الجلالة الصحافة بالخوف والفزع الشديدين، فى أعقاب موافقة مجلس الشعب

السابق على تلك التعديلات التى أدخلت على قانون العقوبات والخاصة بجرائم النشر. ووقف الصحفيون وقفة رجل واحد معلنين - بصوت واحد - رفضهم لهذا السيف الذى سلط - وسيظل مصلتاً - على رقابهم مادام هذا القانون ساريا ولم يلغ بقانون جديد وبالطبع لم تقبل الحكومة أن تلغى قانونها، لأن معنى إصدار قانون اليوم، وإلغائه غداء أن هذه الحكومة لا تصلح للبقاء، وعليها - إذن - أن تتقدم باستقالتها!

وتأزم الموقف بين الصحفيين، فى جانب، والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، فى الجانب المقابل، وكان من الممكن جدا أن يتفاقم الموقف ويزداد تأزما وتعقيدا، لولا مبادرة من الجمعية العمومية للصحفيين طلبت فيها لقاء رئيس الجمهورية بعدد من الصحفيين ليتحدثوا معه باسمها ويرفعوا إليه أفكارهم واقتراحاتهم لحل هذه الأزمة الخطيرة.

وهذا ماتم بالفعل.

لقد رحب الصحفيون بالحلول التى قدمها الرئيس مبارك، وبالقرارات التى أصدرها وأهمها تشكيل اللجنة الخاصة المكلفة بوضع مشروع بقانون جديد للصحافة يحقق الأمن والأمان للصحفى، كما يلزمه باحترام القيم والتقاليد الصحفية المتعارف عليها فى كل الدول الديمقراطية.

وكان المفروض أن ينتهى إعداد هذا القانون فى ثلاثة أشهر، ولكن هذه الفترة امتدت لتصل إلى تسعة أشهر، احتاجتها اللجنة الموقرة للتوصل إلى مشروع بقانون يكون محققا لآمال الصحفيين، بمنع حبسهم احتياطيا أو سجنهم بسبب كتاباتهم، ومحققا - أيضا - الحماية للمواطن البرىء الذى يتعرض للتشهير والقذف والتجريح.

الموقف السياسي

حلاّل العُقد ..

يجب أن نعترف بأننا شغلنا القارىء بمشاكلنا وقضايانا أكثر بكثير مما يهتم الرأى العام بمتابعته.. يوما بعد يوم، وقضية بعد قضية، ومشكلة بعد أخرى. حقيقة أن الصحافة هى مرآة الشعب، ولكن حقيقة أيضا أن الشعب يريد أن يرى فى مرآته ما يهمه هو شخصيا.. أكثر مما يهم الصحافة والصحفيين.. ولكن هناك مبررات لذلك ولا يمكن تجاهلها.

هناك كثير من الخوف والتخوف - وهذا حقنا كصحفيين - نتيجة لأحكام صدرت فى المحاكم وأدانت عددا من الزملاء الصحفيين فى قضايا قذف وحكمت عليهم بالحبس، طبقا لنصوص القانون الذى سبق أن أثار ضجة كبيرة قبل نجاح الصحفيين فى إدخال الكثير من التعديلات على بنوده ونصوصه.

لقد صاحب هذا الخوف والتخوّف الجماعى.. تحرك شعبى وصحفى وحكومى ضد ظاهرة «الصحافة الصفراء» مما أثار غضب أصحاب وأنصار تلك الصحافة فتفرغوا لمهاجمة كل شىء وأى شىء، فى محاولة من جانبهم لإظهار القضية وكأنها محاولة خبيثة من الحكومة لضرب حرية الصحافة، وقصف أقلام

الصحفيين الشرفاء، ومنعهم من إبداء الرأى الآخر لتعود الصحافة خرساء وصماء وعمياء!

وهذه الضجة الكبرى لم تنته.. بل على العكس تزداد دويا وصخبا يوما بعد يوم، لدرجة أن البعض نسى القضية ذاتها ولم يعد يسمع غير دويها وصخبها وضجيجها.

إذا كانت القضية هى حبس عدد من الزملاء الصحفيين، فلا أحد - بالطبع - يوافق على حبس صحفى بسبب رأى كتبه أو نقد وجهه وإذا كان القانون - الذى لا نزال نحن الصحفيين نتباهى بأننا فرضنا عليه شروطنا ونجحنا فى تعديل بنوده ونصوصه - هو الذى أتاح للقضاء الحكم بالسجن على عدد من زملائنا الصحفيين فلا بد من أن نطالب بإعادة النظر فى نفس هذا القانون لنستبعد منه النص الذى يمنح القاضى سلطة الحكم بالحبس أو السجن. فلا فائدة من وراء تقييد حرية الصحفى، اللهم إلاّ إذا كان الهدف هو إخافة كل الصحفيين ومنعهم من النقد أو التعبير عن آراء تخالف آراء الحكومة وكبار المسئولين.

أما إذا كانت القضية محصورة ومقصورة على الدعوة إلى إطلاق حرية الصحفى أن يكتب أى شىء بلا حساب، وأن يتهم زيد أو عبيد بكل الاتهامات دون دليل ولا يسمح بمحاسبة الكاتب على ما كتبه ومعاقبته على الضرر الكبير الذى أصاب الأبرياء نتيجة لاتهاماته الكاذبة والتشهيرية والابتزازية، فلا اعتقد أن هناك من يقبل أن تنحدر صحافتنا إلى هذا الدرك، وتصبح وصمة عار تلطخ ثوب صاحبة الجلالة الصحافة.. كما رأيناها ، وعرفناها وتعلمنا منها.

وما الحل إذن؟!

لن أذكر جديدا بما سأكتبه واقترحه حلا لهذه القضية التى

أصبحت تقلق الكثيرين وتحيّرهم وتضللهم. فلقد سبق لى أن ناديت بنفس الرأى وطرحت نفس الحل فى كل مرة تتعرض فيها الصحافة والصحفيون إلى مواجهة أو أزمة أو تحد. وعلى الرغم من أن لا أحد تحمس لرأيي ولا أحد أخذ به، فلا بأس ولا ضرر من تكرار ما سبق لى أن قلته فى اجتماعات المجلس الأعلى للصحافة السابق، وما سبق لى كتابته - فى أخبار اليوم - المرة بعد الأخرى.

المهم فى الحل الذى لازلت متمسكا به، ومصراً عليه، إننى لست صاحبه ولم أخترعه أو ابتكره، وإنماكان دورى مقصوراً على نقله حرفيا من قانون الصحافة والنشر الذى تطبقه كل الدول الكبرى العريقة فى ديمقراطيتها والعظيمة فى الحفاظ على حرية صحافتها. والمذهل أن الذين يتباكون على حرية الصحافة فى مصر هم أول الرافضين لمن ينادى مثلى بتطبيق قوانين حماية الصحافة والصحفيين التى تطبق فى بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية و.. و.. إلى آخر الدول التى لا يمكن لعاقل أو محايد أن يشكك فى مصداقية تلك القوانين، أو يتهم حكوماتها وشعوبها بالتخلف، ومحاولة فرض الرأى الواحد.. ووأد الرأى الأخر!

باختصار شديد جدا يمكن تلخيص وجهة نظرى فى النقاط التالية :

(١) الصحافة فى الدول المتحضرة - الأمريكية والأوروبية - لا حدود أمام انطلاقات أقلامها غير نصوص القانون. فمن حق الصحفى أن ينتقد أكبر رأس - فى تلك الدول - وأن يكشف سلبيات وأخطاء وخطايا الحكومة وكبار المسئولين فى الدولة بكل حرية وبلا أدنى تحفظ، بشرط واحد أن يلتزم بنصوص قانون

الصحافة الذى يحظر توجيه اتهام دون دليل، ويمنع استخدام سلاح الكلمة لابتزاز هذا أو ذاك سعيا وراء شهرة زائفة، أو طمعاً فى مال أو شقة أو فيللا!

(٢) قوانين الصحافة فى بعض تلك الدول العريقة فى ديمقراطيتها والعظيمة باحترامها لحرية صحافتها، تحترم الحياة الخاصة جدا لمواطنيها سواء أكانوا من العظماء والنبلاء.. أم من البسطاء والصعاليك.. ولذلك فإن القانون فى هذه الدول - مثل: فرنسا - يعاقب أشد العقاب كل من تثبت ضده تهمة انتهاك الحياة الشخصية لهذا المواطن أو ذاك، تماما كما أن قوانين الصحافة فى دول أخرى - مثل: الولايات المتحدة الأمريكية - تعاقب بشدة توزيع الاتهامات بدون دليل، ولكنها تسمح بالتدخل فى الحياة الشخصية للمشاهير والمسئولين.. وما جرى - ويجرى - للرئيس الأمريكى بل كلينتون فى هذه الأيام - من بهدلة وشرشحة وتمزيق لملابسه الخارجية والداخلية - أصدق دليل على مدى حرية الإعلام الأمريكى فى انتهاك الحياة الشخصية والحميمية جدا لسيد البلاد الأول!

(٣) وفى كلتا الحالتين - فى أوربا وأمريكا - فإن من حق المتضرر من الصحافة أن يلجأ إلى القضاء لينظر فى مدى الظلم الذى وقع عليه من جراء كلمات وأوصاف وتعبيرات وجهت إليه فى صحيفة متساهلة صفراء اللون وبقلم فى يد صحفى مريض ومعقد وغير مسئول عما يقوله ويكتبه.

والويل كل الويل لمن يقتنع القاضى بأنه كان مبتزا، ومغرضا، وكاذبا، ومروجا للشائعات، عندما كتب ما كتبه ضد فلان أو علان من المواطنين. فالقانون - فى هذه الحالة - لا يرحم، وتطبيق العقاب لا يتأخر. بمعنى أن قضايا النشر فى تلك الدول تتمتع

بأولوية مطلقة فى تحقيقاتها، وسرعة نظرها وإصدار الأحكام النهائية فيها.

(٤) لا أظن إننى أكون مغاليا أو مزايداً عندما أطالب بنقل وتطبيق نفس النصوص القانونية التى تنظم حدود وحريات الصحافة فى أوربا وأمريكا. عندما يحدث هذا فلن نسمع بعد اليوم عن الحكم بسجن صحفى بسبب قيامه بالسب والقذف فى حق زيد أو عبيد من المواطنين العاديين أو المسئولين. فعقوبة سجن الإعلامى - المقروء والمسموع والمرئى - غير مرغوبة ولا مطلوبة سواء من المشرّع نفسه أو من الرأى العام. ولكن عقوبة تغريم السباب والشتام - هو وصحيفته - أموالا طائلة هى العقوبة الرادعة والحضارية فى نفس الوقت.

(٥) حقيقة أن قانون الصحافة المصرى الأخير قد رفع سقف هذه الغرامة إلى آلاف محدودة ومعدودة من الجنيهات تدفع لمن ثبت للمحكمة - بعد عمر طويل - أنه كان ضحية للسب والذم والقذف والتجريح بقلم أحد الصحفيين غير المسئولين وفى صحيفة متساهلة إلى درجة التسيب، ولكن حقيقة - أيضا - أن الفارق شاسع جدا بين الغرامة هنا وهناك.. وبين أعباء ومتاعب ومصائب جريمة السب والقذف فى مصر وفى أوربا وأمريكا.

يكفى أن نعرف أن القضية التى يرفعها المواطن فى أوربا أو أمريكا ضد صحفى وصحيفة لا يستغرق نظرها والبت فيها أكثر من بضعة أسابيع معدودة يتبين بعدها الخيط الأبيض من الخيط الأسود بسهولة شديدة. فإذا كان الصحفى كاذبا والصحيفة غافلة فإن المحكمة تسارع بتغريم الاثنين مئات الآلاف من الجنيهات كتعويض رمزى عن الإهانة التى لطخت اسمه وسمعته وأهله وجعلته منبوذا ومرفوضا من الحى الذى يسكنه ومن الزملاء الذين يعمل معهم والأصدقاء الذين تخوّفوا منه.

وأرقام غرامات جرائم النشر فى الدول التى تحترم سمعة وأقدار مواطنيها لا سقف أو حدود لها، فهناك عشرات الأحكام بالغرامة بلغ الحكم الواحد منها الملايين ـ أكرر .. ملايين ـ الدولارات التى أجبرت الصحيفة على دفعها ثم أشهرت إفلاسها أو عجزت عن دفعها فصدرت الأحكام المتتالية ضد أصحابها أخفها منع صدور الصحيفة مرة أخرى.

والغرامة المالية ـ التى تبدأ بعشرات ومئات الآلاف من الجنيهات وتصل إلى ملايينها ـ لا تكفى من وجهة نظر المشرّع الأوربى والأمريكى لتعويض المدّعى عن الضرر البالغ الذى أصابه ـ نتيجة للسب والقذف والتشهير ـ الذى أصابه وناله من الصحفى والصحيفة. فلابد من إلزام الجناة بالاعتذار للمجنى عليه، عن طريق نشر حكم المحكمة ببراءة المدعى من كل الادعاءات والاتهامات والقذائف اللغوية، بالإضافة إلى نشر قيمة الغرامة التى ستدفعها الصحيفة والصحفى إلى المجنى عليه، وذلك فى أول عدد يصدر من الصحيفة الشتّامة وفى نفس المكان ونفس المساحة وبنفس أبناط الحروف التى صيغت بها كلمات الاتهامات التى وجهتها الصحيفة إليه. فإذا كانت الصحيفة قد خصصت المانشيت الرئيسى فى صفحتها الأولى ـ على ٨ أعمدة ـ لكتابة:

ـ « فلان الفلانى حرامى ونصاب وابن ستين كلب!».. فإن حكم المحكمة بإدانة الصحيفة فى حالة عجزها عن إثبات حقيقة ما ادعته، ليس أقل من إلزام الصحيفة بنشر عنوان الصفحة الأولى الرئيسى ـ مانشيت على ٨ أعمدة ـ تكذّب فيه بنفسها وتعتذر ـ فى نفس الوقت ـ لضحيتها ولتصبح فضيحتها ـ بالتالى ـ بجلاجل!

وسمعة وكرامة المواطن المصرى لا تقل - بالطبع - عن سمعة وكرامة المـواطن الفرنسى أو البريطانى أو الأمريـكي. فإذا كانت قوانين الصـحافة فى دول أوربا وأمريكا تنص على احـترام أقدار الناس، وتعوضـهم بأموال قـارون عما أصاب سمعتـهم وكرامتهم بأقلام الصحافة الصفـراء، فلا مفر من أن نطالب بإعادة النظر فى قانون صـحافتنا المصـرية بحيث تلغى منه عقـوبة السجن - فى قضـايا النشر - وينص، فى المـقابل، على أمرين مـهمين أولهـما: تشكيل دائرة قـضائيـة خـاصة بنظر قـضايـا النشر، بحـيث يتم التحقيق فى القضـية ونظرها والبت فـيها فى فترة زمنية لا تتعدى الشـهرين.

والأمر المـهم الثانى: هو رفع سقف قـيمة الغرامـة - فى حالة ثبوت كذب إدعاءات وافـتراءات الصحفى والصحيـفة - بحيث تبدأ بمئـة ألف جنيه ويـمكن أن تصل إلى نصف المليون أو المـليون. ومن الطبيـعى أن رفع قيـمة الغرامـة إلى هذه الأرقام الكبـيرة لن يكون الهدف الأوحد منه هو تعـويض المدّعى عما أصاب سمـعته وشرفـه، وإنما هناك أهداف أخرى أهمهـا أن يفكر الصحفى أكـثر من مرة قبل أن يكتب معلومة كـاذبة، أو يروّج لشائعات مغرضة، كما أن المسئولين عن إدارة الصحيـفة - قومية كانت أو حزبية أو مستقلة أو حتى صفراء اللون - سوف يحرصـون كل الحرص على عدم التساهل فى نشر أخبار ومعلومات ومقالات تتضمن اتهامات مطلقة بلا دليل، حتى لا تتعرض الصحيـفة إلى فضيحة تودى بها وبالقائمين على إدارتها، وقد تشهر إفلاسها.. فى حالة تكرار دفع هذه الغرامات بأرقامها الكبيرة!

لن أكرر مـا أظن أننا جميـعنا نتفق عليه، وهو أن رفع الغـرامة إلى عشرات ومئات الألوف من الجنيهات لن يكون قيدا على حرية

الصحافة، لأن هذه الحرية لا تعنى شتم الناس وتمزيق هدومهم بالباطل واتهامهم بما ليس فيهم والطعن فى شرفهم بلا وازع أو رادع. عندما يقدم الصحفى على تلك المحظورات، وعندما توافق الصحيفة على مثل هذه القاذورات، فلا يمكن لإنسان محترم وعاقل ومحايد أن يتعاطف معها أو يرفض توقيع عقوبة الغرامة عليها.

هذه المعانى كلها وغيرها سبق لى أن ناديت بها ورددتها وكتبتها فى كل مرة تقوم فيها أزمة بين الصحافة والمتربصين بها.. وللأسف الشديد لم تجد دعوتى من ينصت إليها أو يسعى إلى تطبيقها.

لم ـ ولن ـ أيأس.. من عدم جدوى التكرار. فالذى طالبت به ـ أمس واليوم وربما غدا أيضا ـ ليس بدعة أو قيدا على حرية الصحافة، وإلاّ كان علينا أن نصف الصحافة الأوربية والأمريكية بأنها مقيَّدة الحرية، ومقصوفة الأقلام، ومستأنسة فى نقدها ومرتعشة فى إبداء رأيها الآخر!

■ ■ ■

وبالمناسبة .. لقد تلقيت العديد من آراء أساتذة أفاضل يهتمون بقضية الصحافة، ومهمومين بالأزمة الجديدة التى اختلفت الآراء حول أسبابها، واختلفت أكثر عند البحث عن حلول لها.

ولنبدأ بما كتبه الأستاذ الدكتور إبراهيم على صالح ـ النائب السابق لرئيس محكمة النقض ـ بعنوان : « مبدأ الحبس يتعارض مع التشريعات الحديثة».

يقول الدكتور إبراهيم على صالح:

ـ [إننى أؤمن أصدق الإيمان بأن الرابضين وراء القضبان لن يطول مقامهم وبقاؤهم بحساب الزمان لا يتعدى مساحة تقاس

بالأيام. وكذلك فإن المئات الآخرين منهم الذين شارف دورهم للمثول فى ساحات القضاء فلتمتلىء قلوبهم بالاطمئنان، وذلك ليس مرجعه نبوءة بل لأن من يعرف الرئيس حسنى مبارك عن قرب وعن كثب يلمس فيه أصالة الفرسان وشفافية نفس وقلب - رغم أن له قلب الأسد - لا يتحمل عذابات ومعاناة أسرة أو مواطن. ذلك لأن البعد الإنسانى هو السمة الفاعلة والحاكمة فى شخصيته. وكذلك لأن للصحافة فى ضميره وحسه الوطنى مكانا عاليا ومكانة عالية، ولأنه جبل وفطر على أن للدستور والقانون بخاصة وللشرعية بعامة القداسة وكذلك لأحكام القضاء. وكانت الموازنة بين هذه وتلك هى المعادلة الصعبة فى القضية المطروحة إلاّ أن الغلبة والنصفة معقودة لحرية الفكر والإبداع والحوار مهما تصاعدت ضراوته أو علت قياسات حرارته ومرارته وتجاوزاته فلن تحجب الصحف أو تجف الأقلام، بل حتى لو اقتضى المقام إعمال المادة ١٤٩ من الدستور بإصدار العفو لأنه هو الحكم بين السلطات.

أما بالنسبة للقضية المطروحة فإنه من أوليات القانون وبديهياته أنه فى ميزان التجريم والعقاب فإن جرائم القذف والسب تتدنى إلى أدنى الدرجات والمراتب فما بالكم إذا كانت أداتها إحدى وسائل النشر؟! ويتجلّى ذلك فى أن المشرع الجنائى لا يعتبرها جريمة تصيب المجتمع وخرج فى شأنها عن جميع قواعد التجريم والعقاب فاعتبرها من «جرائم الشكوى» وترك أمرها للمجنى عليه وحظر على النيابة تحريكها إلاّ إذا تقدم المقذوف فى حقه - بنفسه أو بوكالة خاصة - بشكواه ضد الساب أو القاذف فى خلال ثلاثة أشهر وإلاّ سقط حقه، بل ورخص له - استثناء من أصول التشريع - أن يتنازل عن الحكم وآثاره العقابية

حتى يصير باتا فتسقط الدعوى الجنائية من جذورها في كهف النسيان.وعلى هدى من ذلك فإنه يصح القول بالنسبة للجرائم الصحفية فإن ترك الأمر للمجنى عليه بات لا يجوز السكوت عليه وإلاّ عدنا إلى عصر الانتقام المزرى أو الثأر، ذلك لأن البعض إن عفا ـ والعفو من شيم الكرام ـ فإن الاخرين قد تستبد بهم الشهوة فى التشفى ـ الانتقام ـ الغلو ـ والاسراف فى اللدد والخصومة. ومن هنا فإنه لا سبيل للأمن الصحفى وكفالة حرية الفكر فى الأنظمة القانونية الحديثة غير إلغاء عقوبة الحبس إلغاء شاملا كاملا والاكتفاء بعقوبة الغرامة حتى لو تصاعد قدرها ومقدارها.

إن النزول على هذا الرأى يتفق ويتسق مع مواكبة التشريعات الحديثة وفلسفة التجريم والعقاب وتفعيل أثرها لما يحققه من ردع وزجر لأصحاب المؤسسة الصحفية بل وللصحفيين أنفسهم، وكذلك فقد آن الأوان لتخصيص محاكم للقضايا الصحفية يجلس فيها قضاة يجرى إعدادهم إعدادا خاصا ويزوّدون ويتزودون باجتهادات الفقهاء وأحكام القضاء فى الأنظمة القانونية المختلفة. إن ذلك أوفى على الغاية، فهل نراجع ودون أن نتراجع والله يحفظ للصحافة المصرية مكانها ومكانتها لأداء رسالتها، وكذلك رجال الإعلام وأرباب الأقلام ومبدعيها ومفكريها ولتسير قدما إلى العلا والأمام].

وأسعدنى رأى الأستاذ الدكتور إبراهيم على صالح، فهو يتفق معى تماما فى:

- إلغاء عقوبة الحبس فى قضايا النشر.
- الاكتفاء بالغرامة المالية حتى لو تصاعد قدرها ومقدارها.
- إنشاء محاكم خاصة بالنظر فى القضايا الصحفية.

■ ■ ■

وتلقيت رأيا ثانيا من الأستاذ المستشــار سعيد العشماوى جاء فيه:

- [لابد أن توضع تفرقـة دقيـقـة وواضـحة بين مـا يسـمى بقضايا الرأى وما يكون جرائم قذف أو سب.

فـيمـا يتـعلق بقـضايـا الرأى.. لا ينبغـى أن يكون هناك تأثيم أصلا، ذلك أن الرأى مهما كان وضعه ووصفه لا يجوز أن يحجب أو يمنـع، وبالتــالي لا يـنبــغى أن يؤثـم إلاّ إذا اتصل بالـعنف. ومـقتـضى ذلك ضرورة مـراجـعة قـانون العـقوبات والقـوانين الجزائية الأخرى لإلغاء ما يكون منها عاملا - ولو بتأويل مرهق - فى اختلاق ما يسمي: «بقضايا الرأى» حيث أن إطلاق الآراء الحرة البناءة مفـيد للناس وصحى فى ترسـيخ أسس المجتـمع المدنى، فإذا ما بقى بعد ذلك نص أو أكـثر لم يلغ أو يعدل.. فإنه يكون من الضرورى تعديل التشريع حتى يحول دون أى حبس احتياطى أو تنفيذى لصاحب الرأى ولمن نشره سواء بسواء.

أما ما يعـد فى التوصيف القانونى «جرائم قـذف أو سب» فـهو وضع لابد من فصله عما عداه، وتركـه للأحكام العامة فى القانون دون إسباغ أى حـماية على من يقذف أو يسب، لأن من مـقتضى ذلك اهتزاز ثقـة المجـتمع بالفاعليـة القانونيـة، وإضفاء حـصانة خاصة على من ينحرف بقلمـه ليطعن الأبرياء ويجرح الشرفاء فى الذمة أو السـمعة أو الاعتـبار. ومادام أن الحكم القضـائى النهائى الذى ينفذ بحـبس من تثبت عليه تهـمة القذف أو السب قـد صدر بعد تحـقيق قضائى وإجـراءات متعـددة وضمانات قانونيـة، فإن التعلل بعدم تنفيـذه لا يكون حماية للصحافة الحـرة النظيفة بقدر ما يعـتبر تشجـيعا للصحـافة الصفراء والابتـزاز الأسود والعنف المعنوى.

وفى التقدير السليم إن استبدال الغرامة والتعويض بالحبس قد لا يغنى فى ذلك، ولا يفيد لأسباب عديدة أهمها:

(١) إن المسائل المالية تطول صاحب أو أصحاب الصحيفة ولا تؤثر فى الذى قذف أو سب.. أى أنها قد توقع على البرىء لا الآثم.

(٢) مع غياب الرقابة الحقيقية على تمويل الصحف وميزانياتها فإن بعض الجهات الخارجية - والتى قد تكون وراء الأقلام التى تقذف أو تسب فى خصم لها تريد تصفيته معنويا - تكون مستعدة لدفع أى مبالغ ولو كانت ملايين الجنيهات لإرهاب خصومها خاصة، وإرهاب المفكرين والمسئولين عامة.

(٣) ولأن التنفيذ بالغرامة أو التعويض ليس أمرا سهلا ولا ممكنا فى الظروف التى قد تعمل صحيفة ما على ترتيبها حتى تعوق هذا التنفيذ، ومع الأوضاع التى قد لا تملك فيها الصحيفة إلاّ جهازا لجمع المادة التحريرية وبعض مكاتب قليلة.

إذا لم يكن هناك بد من استبدال الغرامة والتعويض بالحبس فلابد أن يلزم القانون كل صحيفة تقديم خطاب ضمان مصرفى بما لا يقل عن خمسة ملايين جنيه مصرى يخصص لتنفيذ الأحكام الصادرة ضد الصحيفة أو الصحفى فى جرائم القذف والسب وما يماثلها. ولا مانع من بحث تشكيل أو تحديد دوائر خاصة لنظر قضايا الصحافة والنشر].

■ ■ ■

إننى أوافق الأستاذ المستشار سعيد العشماوى على رأيه بأهمية وضرورة الفصل التام بين قضايا الرأى وقضايا القذف والسب.. ولكننى لازلت عند رأيى فى أهمية استبدال الغرامة بالحبس ورفع أرقامها إلى أعلاها، مع تفهمى الكامل لنقاط

الضعف عند تنفيذ وتحصيل هذه الغرامات والتعويضات كما حددها الأستاذ المستشار سعيد العشماوى، ولكن الاقتراحات التى قدمها لمواجهة تلك النقاط تستحق الاهتمام والدراسة والأخذ بها - فى التشريع الجديد المنتظر - وبالذات الخاص بتشديد الرقابة على تمويل كل صحيفة والتحقق من إيراداتها ومصروفاتها.

كذلك أسعدنى أن المستشار العشماوى طالب - هو أيضا - بتشكيل وتحديد دوائر خاصة لنظر قضايا الصحافة والنشر، وهو ما أتمناه حتى يتم الفصل فى تلك القضايا فى أسابيع معدودة بدلا من أن تظل منظورة ومتوقفة ومتجمدة فى المحاكم لسنوات وسنوات يمكن أن يحدث خلالها أى شىء وكل شىء بما فى ذلك وفاة المجنى عليه قبل أن يسترد له القانون براءة يده، وحسن سمعته.

■ ■ ■

والرأى الثالث جاءنى بعنوان: «حرية الصحافة.. من يحميها ومن يحاول ضربها؟» بقلم الزميل الأستاذ حاتم زكريا - عضو مجلس نقابة الصحفيين - هذا نصه:

- [حرية الصحافة والمطالبة بالمزيد لها أو الحد منها ستظل «قضية الساعة» فى مصر وغيرها من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. فمن حين إلى آخر تظهر على السطح بعض الأحداث التى قد تؤثر سلبا أو إيجابا على حرية الصحافة مثل حادثة مصرع الأميرة ديانا وصديقها المصرى عماد الفايد وما يهمنا اليوم هو القضية المثارة فى الساحة الصحفية المصرية وهى قضية «الحبس فى قضايا النشر» بمناسبة حبس الزملاء الصحفيين: مجدى أحمد حسين، ومحمد هلال، وجمال

فهمى بأحكام قضائية فى قضايا النشر.

وقبل الدخول فى هذه القضية لابد من أن نضع النقاط فوق الحروف لكى يسهل علينا التناول والتعامل مع مفرداتها بواقعية ودون أن نزج بأنفسنا فى معارك فى غير مكانها ومواقعها الحقيقية.

□ بداية لابد من التأكيد على أن القانون الذى يعاقب الصحفيين بالحبس فى قضايا النشر صدر منذ أيام الاحتلال البريطانى لمصر ولم ينجح أحد فى إلغائه على مدى عشرات السنين الماضية.

□ الصحافة الوافدة - التى تحصل على تراخيص إصدار من الخارج وخاصة من قبرص - ظاهرة جديدة اقتحمت شارع الصحافة المصرية عنوة ودون استئذان، وسلبياتها تفوق إيجابياتها المحدودة فى إطار عملها بعيدا عن مظلة نقابة الصحفيين.

□ قضايا الأمن القومي مسألة حياة أو موت فى ظل تحديات عاتية من قوى غاشمة، والمتصدون للعمل الصحفى - أيا كان موقعهم - يجب أن يكون لديهم من الحس الوطنى ما يمنعهم - من تلقاء أنفسهم - من الدخول فى مناطق حساسة تتعلق بأمن البلاد، على ألاّ يكون ذلك بمثابة قيد على حريتهم فى الإبداع والتعبير.

□ ظاهرة الصحف الحزبية وعودتها للظهور من جديد ولكن بصورة غير تلك التى كانت عليها قبل الثورة.. وقد استغل بعض قادة الأحزاب قانون الأحزاب أبشع استغلال، وقاموا ببيع وتأجير تراخيص إصدار صحف لبعض الأفراد نظير مبالغ مالية. وبالطبع فإن سياسة وتوجهات هذه الصحف تتبع المشترى أو المستأجر وليس لها علاقة بالحزب أو سياسته اللهم إلاّ الاسم فقط وفى

مكان صغير لا يكاد يرى بالعين المجردة على «ترويسة الجريدة».. وهو أمر غاية فى الغرابة والخطورة!

□ قوى الفساد تتعاظم يوما بعد يوم وأحد أهم أهدافها «لكى تبسط أجنحتها فى سماء مصر - هو ضرب الصحافة ومحاولة القضاء عليها أو الحد منها بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة.

□ الرئيس مبارك كان - ولا يزال - هو الضمانة الأساسية والمساند الأول لحرية الصحافة فى مصر، ولا ينسى له الجميع دوره التاريخى فى إلغاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وصدور قانون الصحافة الجديد رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦.

ولكى نعرف الفارق بين هنا - في مصر - وهناك تحضرنى قصة واقعية سمعتها خلال زيارتى القصيرة لبغداد فى مهمة لاتحاد الصحفيين العرب ونشرتها صحيفة «الزوراء» العراقية، وملخصها أن أياد فتيح - محافظ إقليم التأميم - أمر حرسه الخاص يوم ٢٦ مارس الماضى باعتقال الصحفى إبراهيم الخليل - مدير مكتب وكالة الأنباء العراقية فى محافظة التأميم - واقتادوه بالقوة إلى مكتبه حيث سأله عن سبب عدم قيامه بتغطية نشاطات السيد المحافظ - يقصد نفسه - فأجاب الصحفى بأنه أوفد صحفيا من مكتبه للقيام بهذه المهمة وأنه كان مكلفا بمهمة أخرى حينذاك. ولم يقتنع السيد المحافظ وأمر مدير شرطته - بلا أى سند قانونى - بحبس الصحفى إبراهيم الخليل ١٤ يوما فى زنزانة تمتلىء باللصوص والمجرمين! الغريب أيضا أن هذه هى المرة الثانية التى يأمر فيها هذا المحافظ بحبس نفس الصحفى لعدم قيامه بتغطية أخباره وتنقلاته ونشاطاته، وفى المرة الأولى كان حبسه لمدة عشرة أيام فقط!

طبعـا نقابة الصحفـيين بالعراق لم تسكت وهاجمت المـحافظ بشراسة ولكن تبقى القصة أغرب من الخيال وتجعلنا نقول بفخر: «ما يحدث عندهم.. لا يمكن أن يحدث عندنا». وهذا ليس معناه أنه ليس فى الامكان أبدع مما كان، ولكننى أريد أن أؤكد أن مصر هى الرائدة وما تزال تمثل واحدة من أهم منارات الحضارة الإنسانية، ومن هذا المنطلق مـازلنا ننتظر الكثيـر والكثيـر فى مجـال حرية الصحـافة. وكمـا أكد الرئيس مبـارك ـ فى أكثر من مناسـبة ـ إن علاج سلبيات الديمقراطية لا يكون إلاّ بمزيد من الديمقراطية، وهو الأمر الذى ينطبق تماما على حرية الصحافة.

كانت هذه بعض النقاط الأساسية التى رأيت الإشارة إليها قبل تناول مـسألة الحـبس فى قضـايا النشر، وإذا اسـتعـرضنا هذه القضـية نجد أن الـوصول إلى حل ليس مسـتحيـلا ولكنه يتطلب التحرك على عدة محاور لتحقيق أهداف مرحلية:

المحور الأول: يتركـز على حل مـشكلة الزملاء الصـحفـيين المحبوسين بالمصالحـة أو بغيرها من الوسائل التى تعد لها نقابة الصحفيين بالتعاون مع عدد من الشخصيات العامة.

المحور الثاني: الاتفاق على لائحة خاصة تنظم عمل الصحف التى تصدر بتـراخيص من الخارج وتحـصل على تصاريح للطبع فى مصر، ويشارك فى عمل اللائحة: نقـابة الصحفيين، والمجلس الأعلى للصحافة، ووزارة الإعلام، بالإضـافة إلى أهمية وضرورة تنظيم إصدار الصحف الحزبية بما يسد الثغرات التى كشفت عنها الممارسة العملية فى الفترة الأخيرة.

المحور الثالث: التزام نقابة الصحفيين بتطبيق ميثاق الشرف الصحـفى فى إطار قانون النقابـة وتفعيل دور لجنة حـماية آداب المهنة بالنقـابة فى مواجهة التـجاوزات الصحفـية، وهو أمر وارد

في كل دول العالم.. وضـرورة قيام لجنة خاصـة برد التجاوزات، على أن تقـوم النقابة بلجـانها المعنيـة بالمحـاسبـة الفورية دون انتظار لشكاوى المضارين والمتضررين.

المحور الرابع : إحالة كل البلاغات ضد الصـحفيين من جميع النيـابات ـ على مسـتوى الجـمهـورية ـ إلى مكتب النائب العـام، وإخطار النقـابة بها قـبل إحـالتهـا إلى المحـاكم لكى تتـمكن من مواجـهة تجاوزات أعضـائها ومعاقـبتهم تأديبيـا دون اللجوء إلى القضاء.

المحور الخامس : السعى لدى الجهات المعنية لتعديل القانون بحيث تحل العقوبات التأديبية والغرامات المالية ضد الصحفيين ـ الذين يخـالفون آداب المـهنة ـ مـحل الحبس، ويدعم هذا السـعى الممارسة الجادة المسئولة والعمل على المحاور الأربعة السابقة.

ولا شك أن ترسيخ مبدأ حرية الصـحافة ـ مهما كانت السلبيات التى تفرزها الممارسة ـ هو لصـالح دعم قوى الأمة وحماية أمنها من قوى الظلام والفسـاد، ولذلك فالمطلوب منّا ألاّ نترك السـاحة خاليـة لأعداء الحـرية ولا نعطيهم الفـرصة لاستـنزاف هذه الأمة وضربها فى الصميم.. وبنفس العزيمة والإصرار علينا أن نحاسب أنفـسنا بأنفسنا لكى نـسد كل الأبواب أمـام المتـربصين بحـرية الصحافة والصحفيين].

■ ■ ■

لقد أسـعدنى رأى زميلنا فى دار أخـبار اليوم وعضـو مجلس نقابة الصـحفيين ـ الأسـتاذ حاتم زكـريا ـ لأنه جاء موضوعـيا، ووطنيا، وبعيدا كل البعد عن النظرة الانتـخابية الضيقة التى كانت ـ ولا تزال ـ أحد أهم أسـباب التـساهل مع الأعـضاء المخـطئين، المتـجاوزين، وغـير الملتـزمين.. مـما شـجع البعض على الـعمل

بالصحافة دون أن يكون عضوا فى نقابة الصحفيين، وتجرأ البعض الآخر على أن ينحرف بالصحافة إلى تيارات ومسارات دنيئة وحقيرة.. بلا خوف من محاسبة، ولا تخوف من مساءلة!

■ ■ ■

إننى أؤيد كل ما جاء من اقتراحات - خطها قلم الزميل حاتم زكريا - فى محاولة صادقة وأمينة وشجاعة - من جانبه - لحل أزمة الزملاء المحبوسين فى قضايا نشر، ولوضع نظام جديد يحقق الرقابة الفعلية لكيفية التزام الصحفيين بمبادئ ميثاق الشرف الصحفى.

الموقف السياسي

الرعاية .. والراعية

تابعت الكلمة الرائعة التى ألقتها السيدة سوزان مبارك في حفل ختام المؤتمر العالمى السادس والثلاثين للمنظمة الدولية للإعلان بالقاهرة. إن النشاط الاجتماعى الذى تبذله السيدة قرينة رئيس الجمهورية يحظى بتقدير واحترام كل ما يتابعه أو يسمع عنه - سواء داخل مصر أو خارجها. كثيرون من هؤلاء يتصورون أن هذا النشاط لم يبدأ إلا بعد سنوات من تولى الرئيس مبارك مهامه رئيساً للجمهورية، ولكن الذى قد يدهش هؤلاء أن هذا النشاط قد بدأ قبل ذلك بفترة طويلة.

ففى كلمتها أمام المؤتمر الدولى للإعلان - يوم الأربعاء الماضى - حدثتنا السيدة سوزان مبارك عن اهتمامها القديم جدا بالمشاكل التى تعانى منها مصر والذى بدأ منذ أكثر من عشرين عاما. ففى هذا الوقت كانت البلاد تعاني من مشاكل لا أول لها ولا آخر. فالاقتصاد المصرى كان مرهقا كل الإرهاق، نتيجة للمعارك والحروب العديدة التى اضطررنا إلى خوضها دفاعا عن قضايانا القومية وضد أعداء أمتنا العربية. وما أكثر ما تحملته مصر نتيجة هذا الإرهاق الاقتصادى، الذى أدى بالتالى إلى إهمال البنية

الأساسية المستهلكة بانقضاء عمرها الافتراضى منذ سنين عديدة سابقة، إلى جانب حرمان الشعب من أبسط حقوقه الضرورية، وأبرزها - كما حددت السيدة سوزان مبارك - حقه فى التعليم.

وبحسها المرهف، وبعد نظرها، وبراعتها فى التركيز على أساس المشكلة بدلا من فروعها، أدركت السيدة سوزان مبارك أنه: «لكى نعالج مشاكل مصر الخطيرة.. فإنه يجب التغلب أولا علي مشكلة الأمية. واسترشادا بالعبارة التى أطلقها «ورد روث» وهى أن طفل اليوم هو أب الغد، فإننى عقدت العزم على ضرورة أن يكون أطفال مصر - وهم مستقبلها - مسلحين بالمعرفة التى تمكنهم من المساهمة فى تحقيق رخاء بلادهم».

وطوال السنين العديدة الماضية.. ولاهمّ للسيدة سوزان مبارك غير تحقيق هذا الهدف الكبير - الذى وصفته «بالهدف المتواضع» من فرط بساطتها ونكرانها لذاتها - والخاص بالاهتمام بالطفل حتى ينشأ سليما، معافى ومتسلحا بالعلم والثقافة ويكون صالحا لخدمة الوطن الذى يحمل هويته والشعب الذى ينتمى إليه.

لقد حددت السيدة سوزان مبارك - منذ البداية - أن الرعاية النموذجية والمثالية لطفل اليوم وأب الغد، تعتمد على ثلاثة عناصر أساسية هى: التعليم والصحة والثقافة. ولم تكتف السيدة الجليلة بمهمة تحديد هذه العناصر ليتولى الموظفون المعنيون تنفيذها، ورفع تقاريرهم بما أنجزوه من نتائج ومراحل، وإنما فوجئنا بالسيدة قرينة الرئيس لا تترك كبيرة أو صغيرة فى خطط تنفيذ تلك الرعاية الثلاثية - تعليم وصحة وثقافة - إلاّ درستها وقيمتها وأعطت رأيها وتوجيهاتها لتحقيق أسرع وأفضل النتائج.

وكانت حصيلة هذا الجهد العظيم.. نتائج مشرقة، ومشرفة:

■ فالسيدة سوزان مبارك تتابع - أولا بأول - المعدلات

العالية من التسجيل فى مراحل التعليم الابتدائى والإلزامى باعتبار أن هذه المعدلات المتصاعدة هى أكثر الضمانات للقضاء على الأمية بحلول القرن الحادى والعشرين.

وجذب الأطفال إلى المدارس لا يكفى وحده لتحقيق الرعاية التعليمية التى تعطيها السيدة سوزان مبارك الأولوية المطلقة. فمن رأيها - الكيف لا يقل أهمية عن الكم. وسمعناها تطالب بوضع برنامج شامل لإصلاح المناهج لتتساوى مع مثيلاتها فى أكبر الدول وأكثرها تقدما واهتماما بالتعليم. ورأيناها تنادى بأهمية تدريب المعلمين والمعلمات طبقا لأحدث نظم التدريب التعليمى والتربوى، كما استمعنا إليها - المرة بعد الأخرى - وهى تطالب بضرورة تخفيض كثافة الفصول الدراسية لتستقيم النسبة بين عددد المعلمين والتلاميذ.. وما يتطلبه ذلك من سرعة تنفيذ حملة الإصلاح الكامل لكل الأبنية التعليمية القديمة، إلى جانب الصيانة المستمرة للأبنية الحديثة حتى لا تتدهور هى الأخرى.

■ ولم يكن من الممكن أن ينجح الإصلاح التعليمى وتتحقق له الرعاية المطلوبة مالم تتوافر الإمكانيات المالية الهائلة والتى لا مفر من تخصيصها سنة بعد أخرى، وها هى السيدة سوزان مبارك : «أنه منذ تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة الاقتصادية.. ضاعفنا ميزانية التعليم ثلاث مرات، وبدأنا حملة تعليم عامة لإيجاد نظام متعدد قادر على الوصول إلى جميع الفئات».

لولا هذه الزيادات فى مخصصات الرعاية التعليمية لما كان من الممكن أن يبدأ تنفيذ المشروع الطموح الذى دعت إليه السيدة سوزان مبارك وتشرف على متابعة تنفيذه - أولا بأول - ويستهدف بناء ثلاثة آلاف مدرسة ذات الفصل الواحد للبنات المتسربات فى المناطق الريفية.

وبنفس التواضع، وبذات البساطة التى تتكر بها ما تبذله من عمل كبير وجهد خلاق، سمعناها تؤكد على أن التعليم ليس ترفا، ولا منة على أحد، وإنما هو أحد أهم حقوق الإنسان، كما يمثل أولوية تنموية ملحة. فالتعليم - كما تؤمن السيدة سوزان ومن خلال تجاربها الطويلة والمستمرة مع الأطفال - يغير حياة الطفل تماما. خاصة حينما يكون فقيرا. فالتعليم هوأهم وسيلة للطفل نحو مستقبل أفضل.

■ واهتمام السيدة سوزان مبارك بتعليم الطفل لا يزيد ولا يقل عن اهتمامها بتحقيق العنصر الثانى من برنامج رعايتها للطفولة المصرية، ألا وهو عنصر: ثقافة الطفل. فمن خلال فكرة البرنامج المبتكر «القراءة للجميع» نجحت السيدة سوزان مبارك فى أن تتيح الفرص كاملة أمام أطفال مصر - من الإسكندرية إلى أسوان - للإلمام بالمواد المعلوماتية والترفيهية المقروءة. ولم يكن هذا النجاح الكبير هو الهدف الأوحد من وراء برنامج «القراءة للجميع». فلقد سمعنا السيدة قرينة الرئيس تؤكد أن هدف البرنامج ليس مجرد تسليح أطفالنا بالمعرفة فحسب، وإنما يتسع هذا الهدف ليشمل تعريفهم وإثراءهم بثقافات ومعايير وأساليب معيشة الآخرين فى كل مكان فى العالم.

وليس سرا أن برنامج «القراءة للجميع» أصبح يمثل - بحق - فخرا لمصر والمصريين، بعد أن لقى إشادة دولية بوصفه مثالا طيبا تحتذى به الدول الأخرى. فلقد شكلت منظمة اليونسكو لجنة لدراسة وتنفيذ التجربة المصرية.

■ وانتقلت السيدة قرينة الرئيس لتتحدث عن العنصر الثالث - والأخير - من عناصر برنامجها العظيم لتحقيق الرعاية المتكاملة للطفولة المصرية، وهو عنصر: صحة الطفل.

وإذا كان العنصران السابقان قد احتاجا من قرينة رئيس الجمهورية عملا وجهدا لا يتوقفان، فإن العنصر الثالث يزيد عنهما كثيراً من حيث الدعم والمتابعة والموارد الهائلة التى يتطلبها الاستمرار فى تنفيذه.

فالحفاظ على صحة الطفل ليس مقصورا على توفير العدد الكافى من الأطباء المعالجين، ولا على سهولة الحصول على الدواء، وإنما الأمر يتطلب أكثر من هذه الضرورات التقليدية والبديهية. فالرعاية الصحية التى توفرها السيدة سوزان مبارك ترمى إلى تقليص مشكلة سوء التغذية، وتعميم التطعيم، وتعزيز صحة الأم، بالإضافة إلى توفير المياه النظيفة، والخدمات الصحية لكل أفراد الأسرة مع التركيز على صحة الأطفال. ولهذه الأسباب كلها فإن الرعاية الصحية كما تتمناها السيدة قرينة الرئيس تطلبت مشاركة كل الأجهزة والجهات المعنية - كل حسب امكاناته وتخصصه وقدراته - يضمهم جميعا «المجلس القومى للطفولة والأمومة».

ولم يتوقف دور راعية الطفولة داخل حدود مصر وحدها، وإنما وجدناها تقوم بدور نشط فيما يتعلق بقضايا صحة الطفل وتغذيته ورفاهيته.. على المستوى العالمي. وكانت مصر - ممثلة فى راعية أطفالها - واحدة من بين الدول العشرين الأولى التى صدقت على اتفاقية حقوق الطفل.

إن ما بذلته السيدة سوزان مبارك - ولا تزال - من جهد وعمل واهتمام بهدف توفير الرعاية المتكاملة لأطفال مصر، يستحق من كل مصرى عظيم التقدير والاحترام لهذه السيدة الجليلة.

● الموقف السياسى

دروس فى الوفاء

فى حفل زفاف جمال أنور السادات تركزت عيون الحاضرين على مشهد لم يكن يتوقعه الكثيرون. لقد وقف العروسان يتلقيان ـ فى سعادة وسرور بالغين ـ تهنئة كل من : علاء حسنى مبارك وقرينته، وعبد الحكيم جمال عبدالناصر وقرينته، وهى اللقطة الصحفية التى لم تغب عن فطنة وعدسة مصور أخبار اليوم الموهوب ـ فاروق إبراهيم ـ وكانت الصورة النادرة التى احتلت مساحة كبيرة فى صفحة «أفراح وليالى ملاح» فى عدد «أخبار اليوم».

صديق عزيز كان يجلس بجانبى أثناء تصوير هذه اللقطة، فعلق عليها قائلا : «هناك سمات كثيرة جدا لفترة حكم الرئيس محمد حسنى مبارك، ولكننى أعتقد أن أحسن وأجمل وأفضل وصف لنظام حكم الرئيس مبارك هو : «الوفاق العام».

وهذا اللقاء الأخوى الذى جمع بين أبناء رؤساء مصر : عبدالناصر، والسادات، ومبارك هو أحد أهم دلائل هذا الوفاق».

وما قاله الصديق العزيز هو الحق بعينه، إن كل من تابع قرارات، وتوجهات، ومبادرات الرئيس حسنى مبارك.. منذ اليوم

الأول لتوليه مهام رئاسة الجمهورية - بعد رحيل الرئيس السادات - وحتى لحظة كتابة هذه السطور يشهد على ذلك. ففى أول زيارة له - كرئيس للجمهورية - لبريطانيا، سأله أحد الصحفيين - فى مطار لندن - عما إذا كان يرى نفسه امتدادا لجمال عبدالناصر أو أنور السادات، أجاب قائلا : «إن اسمى : محمد حسنى مبارك».. تصور البعض أن الرئيس مبارك يعنى - بكل وضوح - أنه لا علاقة له بالنظامين السابقين، وأنه - أى الرئيس الجديد - سيقيم لنفسه نظاما - يختلف كل الاختلاف عن نظام عبدالناصر ونظام السادات، ليس هذا فقط بل تمادى كثيرون فى توقعاتهم وأقسموا على أن الرئيس مبارك سيفعل كما فعل فراعنة مصر القدامى وأنه سيشطب كل إيجابيات وانجازات من سبقوه، فى نفس الوقت الذى سيعطى الضوء الأخضر لأجهزة الإعلام لتشويه صورة كل أنظمة الحكم التى سبقته من عهد مينا حتى السادات!

وسرعان ما خابت هذه التوقعات كلها - وغيرها - فوجىء الرأى العام بالرجل يصدر قرارا بالافراج عن كل الذين سبق اعتقالهم فى أحداث سبتمبر الشهيرة، ولم يكتف مبارك بهذا الافراج وإنما قام باستقبالهم فى مقر رئاسة الجمهورية وطالبهم بنسيان الخلافات القديمة، والعمل جميعا من أجل حاضر مصر ومستقبل الشعب المصرى، وهو اللقاء الذى وصف بأنه أولى خطوات ومبادرات الرئيس حسنى مبارك فى طريق «الوفاق الاجتماعى» الذى آمن به، ودعا الجميع - باختلاف معتقداتهم ومواقفهم السياسية - إلى السير معه فيه.

وكانت المفاجأة الثانية - لهذا البعض الذى لم يفهم جيدا معدن الرجل - أن الرئيس مبارك حرص فى كل مناسبة على أن يشيد

بكل انجازات حققها الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، وكل ايجابيات فترة حكم الرئيس الراحل أنور السادات، فأعطى المثل والقدوة لما يجب أن يكون عليه رجل الدولة الأول.

تذكرت هذا كله وأنا استمع إلى الكلمة التى القاها الرئيس مبارك بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لقيام ثورة ٢٣ يوليو. فالرئيس لم يكن - مثل عبدالناصر والسادات - عضوا فى مجلس قيادة الثورة، ولم يكن من جماعة الضباط الأحرار الذين أشعلوها، ولكنه رغم ذلك لم يترك فرصة الاحتفال بذكرى قيام الثورة - على مدى السنين العديدة الماضية - إلا انتهزها ليؤكد أهمية هذه الثورة بالنسبة للأجيال التى عاشتها، وللأجيال القادمة بعدها، حرصا منه على زرع روح الانتماء فى العقول والقلوب.

لقد حفل خطاب الرئيس حسنى مبارك - فى إحياء ذكرى قيام ثورة ٢٣ يوليو - بالعديد من الدروس التى ينبغى للمشتغلين بالسياسة أن يولوها كل اهتمامهم، لعل وعسى تعمق فهمنا كيف يكون العطاء السياسى، وكيف يمكن تمييز الانتماء الوطنى.

والأدلة على ذلك كثيرة، ومتعددة :

رغم مرور ما يقرب من نصف قرن من الزمان على قيام ثورة ٢٣ يوليو.. ها هو ذا الرئيس مبارك يقف معلنا ومؤكدا «أنها ثورة فريدة.. غيرت، دون عنف، وجه الحياة على أرض مصر، وزاحت قوى الاحتلال عن معظم أنحاء عالمنا العربى، ونشرت رايات الحرية والاستقلال فوق ربوع عالمنا الثالث، وجعلت مصالح الأغلبية الساحقة من ابناء شعبنا اساسا لشرعية الحكم ومسئوليته».

لا يكتفى الرئيس مبارك بهذه الكلمات عن ثورة قام بها «الضباط الأحرار» - برئاسة جمال عبدالناصر وعضوية أنور

السادات ـ وإنما يواصل الاشادة بتلك الثورة وكأنه هو الذى قام بها، وهو الذى أشعلها، وهو الذى يتحمل مسئولية ايجابياتها وسلبياتها معا، ثم سرعان ما نكتشف ـ بعد سماع ما قاله ـ أنه كحاكم ـ لا يتجاهل من سبقوه فى الحكم، وكشاهد على العصر.. لا يطوع كل شىء، وأى شىء، للإشادة بنفسه فقط، أو بعصره وحده!.. وإنما فعل عكس ذلك كله!.. سمعناه يتغنى بثورة ٢٣ يوليو، وبالذين قاموا بها وتحملوا مسئوليتها، قائلا :

«إن احتفالنا اليوم بذكرى هذه الثورة المجيدة، هو تكريم لنضال الشعب المصرى من أجل استعادة حريته وكرامته. فى ذلك اليوم المجيد ـ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ خرجت من الجيش المصرى طليعة من الضباط الأحرار، عاشت آلام الشعب، وعايشت آماله، يقودها ابن مصر البار الزعيم الخالد جمال عبدالناصر، ليطيح بالنظام القديم».

وحتى لا يسارع «دراويش الناصرية» إلى التباهى بأنفسهم، والتغنى بأمجادهم وحدهم، حرص الرئيس مبارك ـ التزاما من جانبه بترسيخ نظرية «الوفاق العام الاجتماعى المصرى » فى وجدان الشعب المصرى ـ على أن ينبههم إلى أن تاريخ نضال الشعب المصرى لم يبدأ ـ أو انتهى ـ بالمرحلة الناصرية، وإنما هو امتداد لما سبق هذه المرحلة ولما يأتى بعدها، فأضاف قائلا :
«لقد جاء عبدالناصر ليطيح بالنظام القديم، ويقيم على انقاضه حكما وطنيا يحقق أهداف النضال المصرى فى سعيه الدؤوب إلى الاستقلال والتحرر الوطنى، ابتداء من عمر مكرم إلى أحمد عرابى إلى سعد زغلول ومصطفى النحاس، ومرورا بقطبى الحزب الوطنى : مصطفى كامل ومحمد فريد».

وهنا لابد من وقفة :

طوال عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر لم نسمع كلمة طيبة - تشير من قريب أو بعيد - إلى الحكام والزعماء السياسيين الوطنيين الذين حكموا مصر أو ناضلوا ضد حكام مصر، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن فترة حكم الرئيس العظيم الراحل أنور السادات، ولكن الرئيس حسنى مبارك أعطانا درسا مهما، ومفيدا، ورائدا. يختلف - عملا وقولا - عنهما، وتحدث بكل الاحترام والتقدير عن شخصيات سياسية لم تلق من أجهزة الإعلام - المرئية والمسموعة والمقروءة.. بلا استثناء - وهذا نقد ذاتى للعلم «!!» - خلال فترة حكم كل من الرئيسين السابقين الراحلين : عبدالناصر والسادات، غير التجريح والتشهير والافتراءات التى لا أول لها ولا آخر!

من متابعتى المستمرة لما يقوله، ويكتبه، ويجهر به، زعماء وقادة حزب الوفد الجديد - برئاسة الأستاذ فؤاد سراج الدين - لاحظت أن الهم الأول - والأعظم - لهؤلاء جميعا هو رفضهم، وشجبهم وامتعاضهم، لحرص زعماء وقادة ثورة ٢٣ يوليو - طوال العقود السابقة - على تجاهل زعماء حزب الوفد من الوطنيين والشرفاء والمناضلين، وبالذات سعد زغلول ومصطفى النحاس، وعدم الإشارة إليهم إلا فى مجال تجريحهم وتقريعهم والتشهير بهم، ولعل اختلاف الرئيس مبارك عن الرئيسين السابقين الراحلين - فى هذه القضية بالذات - سوف يجبر قادة حزب الوفد الجديد على تغيير موقفهم من الحاكم المصرى، والإسراع بتقديم وافر الشكر والتقدير والاحترام له، ماداموا يطبقون عمليا ما ينادون به شفهيا.. كما نظن ونتمنى.

والدروس المستفادة من خطـاب مبارك فى ذكرى ثورة يوليو، لا تزال مستمرة.

لقد ووجهت ثورة ٢٣ يـوليو بعاصفة من الهـجوم المنظم من جانب أعـدائها الذين اسـتغلوا فرصــة قيامـها باتخـاذ العديد من الاجراءات غـير الشعـبية، والمـعادية لفئـات وطبقات بعـينها من الشعب المـصرى، وبدلا من أن يمر الرئيس حسنى مـبارك مرور الكرام، ويتجاهل هذه الاجراءات غير الشعـبية، فوجئنا به يتقمص شـخـصيـة المـدافع والمــحـامى والمـبــرر لكل هذه الإجـراءات، وبأسلوب عـقلانى يقـتنع به كل من يسـمـعه، وكل من يدرسـه، ويقيمه. فمثـلا.. من يستطيع ـ بالعقل والمنطق ـ أن يعارض قول رئيس مصر الذى حدد فيه بكل الوضوح :

«كـان على الثـورة أن تواجـه مطالب شـعب أهدرت حـقـوقـه الاجتـماعية والسـياسية، ولم يـعد فى الإمكان استعـادتها إلا من خـلال تغيـير شـامل فى بنية المـجـتمع وأهدافـه، يحقق العـدالة الاجتمـاعية ويصـون مصـالح الأغلبية السـاحقـة من أبناء الشعب. وكان عليـها أن تواجـه قوات الاحـتلال، التى كانت لا تـزال تجثم على صدر مـصر، فى عصـر يعيش فيه الاسـتعمـار أوج عنفوانه وقـوته. وكان على الثـورة أن تحـافظ ـ أيضا ـ على الاسـتقـلال الوطنى فى ظروف عـالمـيـة معـقـدة، تحكمـها الحـرب البـاردة وسياسات الاحلاف وصراعـات العقائد والنظم، التى حولت العالم إلى معسكرين متصارعين يتـقاسمان السطوة والنفوذ على أرجاء العالم كله. وكان على الثورة ـ كذلك ـ أن تصـوغ آمال شعبها فى برنامج عـمل وطنى لقى الـتأييـد الكاسح مـن جمـاهيـر الشـعب المصـرى، وجسد التلاحم الرائع بين طلائع الثـورة، التى خرجت

من صفوف القوات المسلحة وجموع الشعب المصرى، لقد خاضت الثورة معارك الجلاء والاستقلال ومقاومة الاحلاف، وتأميم شركة القناة، وبناء السد العالى، وتصنيع البلاد، كما خاضت حروبا قاسية دفاعا عن أمنها الوطنى. وفي مواجهة الظلم الفادح الذى كانت تعانى منه الأغلبية الساحقة من الشعب، رفعت مطلب العدالة الاجتماعية، وألهبت نضال شعوب العالم الثالث فى كل مكان، وأنهت إلى غير عودة عصر الاستعمار القديم».

و«بشجاعة رأى»، ليست غريبة على رئيسنا محمد حسنى مبارك، رأيناه بعد أن قدم مبررات ما قد يصفه كثيرون، وأنا من بينهم، بسلبيات ثورة ٢٣ يوليو ـ يستعرض فى خطابه الأخير تقييم البعض للاجراءات التى اتخذتها الثورة فيقول بمنتهى الوضوح والصراحة :

«لقد اختلف العالم فى العقود الأخيرة على نحو جذرى، وتغيرت الأوضاع الدولية والأقليمية عما كانت عليه عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فقد انتهى عصر الاستقطاب والحرب الباردة، وتغيرت موازين القوى، وتبدلت مراكز التأثير العالمى وتعاظمت آثار ثورة التكنولوجيا والاتصالات، وأصبحنا على مشارف عصر جديد تكاد تتوحد فيه معايير العالم ونظمه وأدواته.. خاصة فى ميادين الاقتصاد والتجارة».

وحتى لا ينفجر الحالمون بإعادة عجلة الزمان إلى الوراء، زهوا وسعادة، بما أشاد به رئيس مصر بتجارب الثورة المصرية السابقة.. وجدناه ـ أى رئيسنا نبيل الخلق : محمد حسنى مبارك ـ يمر مرور الكرام على سلبيات فترة حكم ثورة ٢٣ يوليو، ثم نجده ـ بكل التواضع المعروف عنه ـ يبرر الاصلاحات التى

حققها وصحح بها مسار الثورة ـ دون أن يحدد صاحبها وهويتها ـ فيقول :

«لم يعد ممكنا اللجوء إلى أساليب المصادرة وفرض الحراسة والتأميم. لم يعد مقبولا تجاهل دور القطاع الخاص فى عملية التنمية. لم يعد مستساغا ـ أيضا ـ حل النزاعات الأقليمية بقوة السلاح. فلقد دخلت العلاقات الدولية مرحلة جديدة، أساسها تبادل المصالح والمنافع على أسس متكافئة، تتجاوز مرارات الأمس وعداواته».

ولا أعتقد أنه يمكن لأى إنسان متحضر، وحر، ومتفتح، أن يطمع ـ أو يحلم ـ بسماع أكثر مما قاله الرئيس حسنى مبارك فى خطابه ـ بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لقيام ثورة ٢٣ يوليو ـ خاصة عندما أكد أكثر من مرة على أن : «مسافات قد مات»، وأن العهد الحالى ـ الذى يعتبره الرئيس مبارك بكل التواضع والأمتنان والوفاء لمن سبقوه إلى حكم مصر امتدادا للعهدين السابقين له ـ لم، ولن يلجأ إلى المصادرة والتأميم.. وأنه ـ أى عهد الرئيس حسنى مبارك ـ مد يده ليصافح، بكل قوة، يد القطاع الخاص الذى كان مكروها ومطاردا ومنبوذا خلال السنوات العديدة التى أعقبت قيام الثورة.

وكان الرئيس حسنى مبارك أكثر من رائع، عندما حذر القطاع الخاص من أخطار المتغيرات التى يمكن أن تخدعه، أو تعطيه حجما أكثر من حجمه، أو يشجعه على الدوران حول القوانين، والأعراف، والتقاليد. فلا يخفى على أحد أن بعض الذين أصبحوا من أصحاب الملايين ـ بعد أن كانوا حتى وقت قريب من أصحاب الملاليم ـ نسوا أنفسهم وتنكروا لماضيهم، وتخيلوا أن الدماء

الزرقاء كانت ـ ولا تزال ـ تجرى فى عروقهم، وشرايينهم، وأنهم أصبحوا ـ بسطوة المال ـ من المحصنين الذين لا يمكن لأحد اعتراضهم أو الوقوف ضد اطماعهم وطموحاتهم.

من أجل هؤلاء ـ بالذات ـ أتصور أن الرئيس حسنى مبارك كان معنيا بتوجيه الدرس، والنصح، والتحذير لهم عندما قال :

إن سياسة الانفتاح لا تعنى بحال من الأحوال ـ سيطرة رأس المال على الحكم أو كسر هيبة القانون ـ وهذا التوضيح يجب أن يكون حلقة فى آذان من يسمون أنفسهم برجال الأعمال، هؤلاء الذين أصبحوا ـ فجأة وفي غفلة من الزمن ـ من أصحاب عشرات، ومئات، وآلاف الملايين من الجنيهات أو الدولارات، وعليهم أن يحترموا القانون والأعراف والتقاليد والمبادىء.. لعل وعسى ينسى الرأى العام المصرى جرائم وفضائح واعتداءات بعضهم ضد المجتمع، والناس، والدولة والقانون».

■ ■ ■

إن دروس الوفاء التى وجهها الرئيس حسنى مبارك لنا ـ ولغيرنا ـ كثيرة ومتعددة ولن تتسع مساحة النشر المخصصة لهذا المقال لاستيعابها كلها، وعلى من يريد التعرف على المزيد من هذه الدروس، أن يعود إلى قراءة الخطاب مرة أخرى.

أخطـــــر كتـــاب ..!

أمضـيت ساعات طويلة، مـتصلة، فى قراءة كـتاب أعتـبره من أخطر ما كُـتب ونُشر في الفـترة الأخـيرة. مؤلف الكـتاب هو لواء شرطة متقـاعد فؤاد علام، الذى أمضى أكثـر من ربع قرن بجهاز مبـاحث أمن الدولة، وارتبط اسمـه ـ كما أثبت الكـتاب ـ بجمـاعة الإخوان المسلمين.

كتب الناشر : أحمد يحيى يقول ـ فى تقديمه للكتاب والكاتب : «لقد ظل فؤاد علام مراقبا لنشـاط الإخوان المسلمين ومتابعا لهم فى الداخل والخارج، ومكلفـا بالأدوار الرئيسية فى تلك المـتابعة، بحيث لا يكاد يخلو كتاب يغطى هذه القـضية من إشارة للواء فؤاد علام، حـتى أن المرشـد العام الأسـبق والرحل لجـماعـة الإخوان المسلمـين ـ عمر التـلمسانى ـ كـان يصف فؤاد علام بأنه «أمـير الدهاء»، وكثـيرا ما كان يقـول له فى مناسبات عـديدة : أنت عدو الإخـوان رقم واحـد، ورغم ذلك لو قـدر للإخـوان أن يصلوا إلى الحكم، فستكون أول وزير داخلية فى عصرهم»!

وكتـاب : «الإخوان.. وأنا» سـبق نشره فى حلقات فـى الزميلة «روز اليوسف» من خـلال حوارات أجراهـا الزميل كرم جـبر مع

اللواء فؤاد علام، وأحدثت ـ فى حينها ـ دويًا شديدا وبالذات لدى الذين لا يعرفون شيئا عن ماضى وحاضر تلك الجماعة المحظور نشاطها بحكم القانون.

إن كتاب «الإخوان.. وأنا» يحمل للقارئ الكثير من المفاجآت التى لم تكن تخطر على باله، وبالذات القارئ صغير السن الذى لم يهتم بالتعرف على تاريخ تلك الجماعة، أو القارئ الآخر الذى عرف الكثير عن هذا التاريخ من خلال ما يقوله ويكتبه الإخوان فى هذه الأيام، ويأتى مخالفا ومغايرا لتاريخهم الحقيقى كما خطه اللواء فؤاد علام فى كتابه.

المفاجأة الأولى بالنسبة للجيل الجديد من القراء، أن الحزب الذى أسسه المرحوم أحمد حسين باسم : حزب مصر الفتاة، كان العدو الأول لجماعة الإخوان المسلمين، وأن المهندس إبراهيم شكرى ـ رئيس حزب العمل حاليا والمتحالف مع كل من ينتسب إلى تلك الجماعة من قريب أو بعيد ـ كان فى شبابه من أبرز انصار وأعوان الراحل أحمد حسين، كما كان من «الأشداء» الذين تصدوا للإخوان، كما يؤكد اللواء فؤاد علام!

المفاجأة الثانية التى يقدمها فؤاد علام للجيل الجديد من القراء أن كل محاولات الإخوان ـ فى هذه الأيام ـ لإقناع غيرهم بأنهم لا ينامون الليل من أجل فلسطين واسترداد أرضها وحقوق شعبها، هو كذب وضلال وخداع.. فتاريخ الجماعة اثبت ـ كما يؤكد الكتاب فى الفصل الخاص بحرب فلسطين ـ أنهم كانوا ينسجون قصص بطولات تتحدث عن تضحياتهم وشهدائهم والدماء التى أريقت على أرض فلسطين الحبيبة، وصوروا للبسطاء أنهم هم الذين خاضوا جميع المعارك على تلك الأرض المقدسة.

يقـول المؤلف : «كـانت جريدة مـصـر الفـتاة ـ التى أصـدرها الراحل أحـمـد حـسين ـ أول من كـشف زيف ادعـاءات الإخـوان وأكـاذيبـهم فـفى العـدد ١٤٢ بتـاريخ ١٢ يناير ١٩٤٨ صـدرت الصـحـيفـة بمقـال تحت عنوان : «أيها اليـهود انتظروا قليـلا فإن كتائب الشيخ حسن البنا ستتأخر بعض الوقت!». وجاء فى المقال الساخـر : «طالما أذاع الشـيخ البنا عن كتـائبه التى تبلغ عـشرات الألوف، وأنها مـزودة بالأسلحة والمعدات، وأنه اخـتارها من بين المـلايين الذين يدينـون للشـيخ بالطاعـة والولاء، وبدأت مـشكلة فلسطين تتـخذ دورا خطيـرا فى مـرحلتهـا الأخيـرة فسـارع فى إرسال البـرقيات لمفـتى فلسطين والجامعـة العربية وإلى جـميع الدول والهيـئات الدوليـة، فاطمأن العـرب أن جيوش الشـيخ البنا سترهب الصهيونيين وأنصارهم، والدول التى تؤازرهم، ثم صدر قـرار هيئـة الأمم بتقـسيم فلسـطين وأصبح لا مـجال للحـديث، وسـكت القـلم وانتظـرنا السـيوف أن تتـكـلم وأن تعمـل فتطيح بالرقاب، رقاب الأعداء الكفرة من الصـهيونيين وأنصارهم، وأعلن الشـيخ البنا عن كـتيبـته الأولى التى تبـلغ عشـرة آلاف وأنه تم تجهيزها وإعدادها وأنـه يعمل على تجهيز كتيبتـين أخريين لتلحقا بالكتيـبة الأولى وتلحق بذلك جحافل الكتـائب ! ثم ماذا؟! لا شـىء على الإطلاق! والمـسـألة ـ كـمـا يعرف دائمـا ـ ليـست إلا دجـلا وشعوذة وضـحكا على عقول المـصريين وغيرهم فـيمن يأملون شيـئا مـن الخيـر فى الشيخ وأعـوانه. كفى تهـريجا أيهـا الناس. وكونوا صادقين مرة واحدة فى حـياتكم كلها، وليعمل واحد منكم على تنفـيذ شعـاركم الذى تقولون فيـه : إن الموت فى سـبيل الله أحلى أمانينا، فإن ميدان الشرف والجـهاد مفتوح للجميع، وطريق

السفر برا وبحرا وجوا لم يغلق دون أحد من الناس».

والمفاجأة التالية تتعلق بالصلة الوثيقة التى كانت تربط الإخوان ببريطانيا العظمى التى كانت تحتل مصر وتذيق شعبها الذل والهوان! يقول الكتاب :

– « فى المؤتمر الخامس لجماعة الإخوان الذى عقد فى سنة ١٩٣٢، والذى تقرر فيه الدخول في ميدان العمل السياسي، كانت هناك عدة اتجاهات فى المناقشات. فالبعض كان يرى التعاون مع حزب الوفد، وآخرون كانوا يرون الارتباط بالقصر الملكى، وتغلب الرأى الثانى على الأول بتصور أن ارتباطهم بحزب الوفد سينتهى بذوبان جماعة الإخوان فى هذا الحزب القومى الذى كان يعتبر أقوى التيارات السياسية الوطنية فى هذا الوقت. ومن هنا فضل الإخوان الارتباط بالقصر، توطئة للارتباط بالمحتل الانجليزى الذى وصفه الشيخ حسن الهضيبى ـ فيما بعد ـ بأن الانجليز هم أقرب الشعوب إلى الدين الإسلامى!

صفحات عديدة ـ من الكتاب ـ تروى العلاقات الحميمة التى ربطت الجماعة بالانجليز، ثم بالأمريكان، وهى العلاقات التى استمرت حتى يومنا هذا.

وهناك صفحات أخرى مثيرة كتبها المؤلف عن كبار قادة الجماعة، أنه يقدم لكل واحد منهم صورة قد لا يعرفها الكثيرون، فمثلا :

المرشد العام الأسبق لجماعة الإخوان المسلمين : الشيخ الراحل عمر التلمسانى، يصفه مؤلف الكتاب بأنه لعب دور «العميل المزدوج» بين المباحث والإخوان، ولكنه فى الحقيقة ضحك على الاثنين! يقول المؤلف فؤاد علام عن التلمسانى : «لقد

أقنع التلمساني وزارة الداخلية بأنه صديق، وكان عربون الصداقة هو الإبلاغ عن أسماء أعضاء التنظيم السرى للإخوان فى المحافظات.. ومعظمهم أحياء يمارسون نشاطهم الإخوانى حتى الآن، ولا يعلمون أن المباحث تعرف أسماءهم! وقدم التلمسانى للمباحث أول وثيقة مكتوبة عن نشاط التنظيم الدولى للإخوان المسلمين رغم أنهم ينكرون حتى الآن علاقتهم بهذا التنظيم بل ينفون وجوده فى الأساس. والتلمسانى هو - أيضا - الرجل الذى ضحك على الداخلية عندما قام بتنفيذ أخطر عملية فى تاريخ الجماعة بالتسلل إلى النقابات المهنية والأحزاب السياسية والمؤسسات الاقتصادية وأجهزة الدولة واختراقها والسيطرة عليها، ووضع جدولا زمنيا لنجاح خطته يبدأ بإعلان العصيان المدنى ! واعترافات التلمسانى مسجلة على شريط كاسيت بصوته وعلى مدى ساعتين كان يتحدث مع قيادة أمنية فى أعقاب مقتل الرئيس الراحل أنور السادات مباشرة. لقد ذهلت من قراءة ما جاء على لسان التلمسانى من استعداد للعمالة، والموافقة على طول الخط لما يطلبه منه المسئول الأمنى الكبير».

وينتقل المؤلف - بعد ذلك - إلى إبداء دهشته من العلاقة الغريبة التى ربطت التلمسانى بوزير الداخلية الأسبق السيد نبوى إسماعيل. يقول المؤلف :

- «بعد خروج التلمسانى من السجن توطدت علاقته بالنبوى وكان يتردد عليه بصفة دائمة، وأقنعه بإمكانية القيام بدور فى أوساط القوى الإسلامية، فكلفه النبوى بالتردد على المؤتمرات التى تعقد فى الجامعات فى السبعينيات، سنوات نمو العنف فى رحم الحركة الإسلامية. وكان التلمسانى يتمادى فى الهجوم على

الحكومة والنظام، فى مقابل الإيحاء برفض العنف. فهو يهاجم الحكومة بموافقة الحكومة، ويهدد النظام برضا النظام، معتمدا على اتفاقه الودى مع النبوى إسماعيل، ولكنه كان - فى نفس الوقت - ينفذ خطته الجهنمية التى أقرتها الهيئة التأسيسية للإخوان أثناء انعقادها فى موسم الحج لعام ١٩٧٥، ومضمونها : أن الأخوان يجب أن يتخذوا نهجا جديدا للسير بالدعوة فى عدة محاور سياسية واقتصادية وثقافية وإعلامية، وظهرت فى أعقاب ذلك المشروعات الإخوانية وشركات توظيف الأموال واختراق النقابات والأحزاب السياسية : حزب الوفد «ائتلاف» ثم حزب العمل «احتلال»!

«وكانت خطة الاختراق كما نفذها التلمسانى، تستهدف أحد الأمرين : إما التسلل إلى القوات المسلحة بحيث يصبحون قوة تمكنهم من السيطرة على الحكم، وإما أن يقوى تنظيمهم السرى للوصول بالبلاد إلى حالة العصيان المدنى على غرار ما حدث فى الجزائر، أو فى تونس قبل مجيىء بن على للسلطة. وللأسف الشديد - والكلام على لسان المؤلف - فإنه على ما يبدو فقد اقتنع النبوى إسماعيل بدور عمر التلمسانى، لكنه ضحك علينا وعلى الإخوان معا، وقام بدور خطير فى الأحداث التى وقعت فى ذلك الوقت مثل الصدام بين المسلمين والأقباط، وكان يحضر مؤتمرات الجماعة الإسلامية، يعارض العنف علنا ويؤيده سرا، وتأكدنا من المتابعة الدقيقة لتحركاته دوره فى إحياء التنظيم السرى للإخوان والذى عاد - بعد ذلك - وأبلغ عنه».

وأتوقف طويلا أمام الفصل الذى خصصه المؤلف لمحمد عثمان إسماعيل الذى يصفه فؤاد علام بأنه : «صديق السادات

ومؤسس الجماعات الإسلامية فى مصر»! يقول المؤلف عن محمد عثمان إسماعيل :

- «إن ما قام به هذا الرجل يعتبر فى رأيى أخطر من تأسيس جماعة الإخوان المسلمين فى العشرينيات، وكان الإعلان عن نشأة هذه الجماعات فى السبعينيات هو أول خطوة فى الطريق إلي المنصة! لو كان السادات يعلم أن نهايته ستكون على يد حلفاء صديقه محمد عثمان اسماعيل، لأنكر تلك الصداقة وأعلن عليه الحرب، ولكنها دراما تشبه الدراما الإغريقية التى ينتحر فيها البطل فى النهاية بيده أو بوابل من طعنات الحلفاء الذين تصورهم أصدقاء ! ».

وبعد أن يروى الكتاب قصة حياة محمد عثمان الذى أقنع السادات بتشكيل جماعات دينية لمواجهة الشيوعيين،. فكانت النتيجة أن تلك الجماعات هى التى خلقت العنف، وهى التى قتلت السادات ذاته بعد ذلك، ينتقل المؤلف ليروى أغرب وأخطر ما جاء فى هذا الكتاب، وأعنى به الفصل الخاص بحادث المنصة الذى راح ضحيته رئيس الجمهورية السابق.

يقول المؤلف : «لم يكن قتلة السادات صقورا، ولم تكن المنصة حادث اغتيال سوبر، وإنما خيل لنا أنها كذلك، لأن السادات قتل بأسلوب تراجيدى غريب، وسط حالة استرخاء تام من كل رجاله المكلفين بحمايته! لو انبطح ثلاثة عساكر درجة ثالثة أمام المنصة لتمكنوا من اصطياد خالدالإسلامبولى وبقية القتلة مثل الحمام، لأنها كانت عملية سهلة ومحدودة خصوصا أن أجهزة الأمن عرفت الموعد بالضبط قبل الاغتيال بثلاث ساعات كاملة! تصوروا.. العقيد محمد إدريس - ضابط أمن الدولة

بالساحل - تلقى الإنذار المبكر بقتل السادات، ولكن لم يتمكن أحد من إبلاغ رجال الدولة فى المنصة بأنهم سيقتلون! أما كيف حدث هذا، فهذه هى التفاصيل التى لا يستطيع العقل أن يتصور حدوثها.

يقول إدريس - بالمعاش الآن - أنه فوجىء صباح يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ بحضور أحد مصادرى من العناصر المتطرفة - وهو من أنشط العناصر المخترقة لتنظيم الجهاد وقد تم تجنيده بصعوبة، وكنت أقابله فى أماكن سرية للغاية بعيدا عن المكاتب أو أى مكان رسمى، لذلك عندما فوجئت به فى انتظارى أمام مكتبى تملكنى الغضب وقبل أن ألومه أبلغنى أن مندوبا من القيادة العليا للتنظيم مر عليه فى الصباح الباكر وأبلغه أنه سيتم اليوم اغتيال الرئيس السادات وكبار المسئولين أثناء العرض العسكرى، وسلمه مجموعة من الرايات السوداء عليها شعار الدولة الإسلامية وأمره بالخروج بعد العرض بكوادره إلى الشارع للتظاهر وإعلان الدولة الإسلامية! لقد ذهلت من خطورة هذه المعلومات وطلبت منه تكرار ما دار بهذه المقابلة أكثر من مرة، ودار فى داخلى صراع هل أبلغ بهذه المعلومات الخطيرة؟! وماذا لو كانت غير صحيحة؟! ولكننى استعرضت تاريخ المصدر وما سبق أن أخطر به من معلومات عن أسلحة وأشخاص، منهم عبود الزمر القيادى المعروف، فرجحت عندى صحة الخبر، وعلى الفور قمت بإخطار اللواء رضوان مطاوع - مفتش الفرع بالإنابة حيث كان المفتش اللواء فتحى قتة مفتش فرع القاهرة بالمنصة بأرض العرض. لقد فزع اللواء مطاوع فزعا شديدا مما سمعه، وذكر لى أنه لابد من تأكيد الخبر لأنه لو تم إجلاء كبار المسئولين قبل إنتهاء العرض

العسكرى وكان البلاغ كاذبا فإن العـواقب ستكون سيئة! أكدت له الخبر وقلت له :

إن المصـدر موثوق «أ/١» بمـعنى أن معلوماته مـوثوق فيـها وطلبت منه سـرعـة اتخـاذ الإجـراءات اللازمة لـحمـاية شـخص الرئيس ولم أنه حديثى معه إلا بعد أن تأكدت من اقتناعه وجلست فى مكتـبى بشبـرا لأتابع العرض الـعسكرى بالتليـفزيون وكـان الإرســال لم ينتـقل إلى هناك بعـد. وعندما بـدأ العرض ووجـدت المنصـة مكتملة الصـفوف والجـميع هناك ضـاحكين مبـتهـجين ولا يوجد ما يدل على أى إخلال بالأمن، توترت أعصابى وخشيت من احتمال كذب البلاغ وعدت لملف المصدر أراجع تاريخه ومدى اختراقـه للتنظيم، وبينما أنا أراوح بين الوجوه الناضـحة بالأمن والأمـان بالمنصة، وأوراق الـملف المرتعـشـة فى يدى، فوجـئت بالفرقعة المعروفة وأصوات طلقات الرصاص واضطراب الإرسال والإعلان عن مغادرة الرئيس سالما إلى منزله!

انطلقت بسـيارتى من مكتـبى إلى مقـر الوزارة بلاظوغلى وأنا لا أكـاد أرى، وقـابلت اللواء مـطاوع وهتـفت به : «هل ابـلغت بالاخطار الذى أعطيـته لك؟ فـقـال لى : نعم. لقد أرسلت ضـابطا برتبة نقـيب بخطاب سرى للغاية للـسيد اللواء فتـحى قتة مـفتش الفرع المـوجود وقتذاك بمـقر العرض العسكرى. وعـدت أسأله : «ولماذا لم تتصل به باللاسلكى بدلا من هذه الطريقة الروتينية؟!» أجابنى قـائلا : «لقد اتصلت ولكن الجـهاز كان بالسـيارة ولا يرد عليـه أحد، ويبـدو أن السـائق والمـرافقـين غـادروها لمشـاهدة العرض!». فقلت له : «ولماذا لم تتصل بـالسيد المدير اللواء عليوة زاهر؟» فقال : «لقـد اتصلت ولكن مدير مكتبـه ذكر لى أنه مرهق

جدا ونائم بالاستراحة فاستحييت أن أوقظه، وفكرت بإرسال خطاب بسرعة مع أحد الضباط»!

وعندما وجدنى مازلت متوترا طلب منى الاطمئنان تماما فلابد - كما قال - أن الخطاب وصل واتخذت الإجراءات بإجلاء الرئيس والمسئولين معه بدليل أن مذيع التليفزيون ذكر أن الرئيس غادر العرض إلى منزله فى سلامة الله، ولكنى كنت مازلت معترضا على هذه الطريقة الروتينية فى الإبلاغ وقلت له : «مادام تعذر الاتصال بالمفتش أو المدير، فلماذا لم تتصل بالسادة مساعدى الوزير مثل اللواء حسن أبو باشا واللواء أحمد رشدى وكلاهما من أساتذتنا بأمن الدولة، وهنا علق اللواء أمين إسماعيل - الوكيل الثانى لفرع القاهرة - بأن مثل هذه الإخطارات فيها تجاوز للرئاسة المباشرة بالإضافة إلى أن هناك خلافا بين السيد الوزير ومساعديه، ولو كان البلاغ كاذبا فستصبح فضيحتنا على أيديهما بجلاجل! ولأننى - الكلام بلسان الضابط إدريس - أحدث منهما فى الرتبة فقد التزمت الصمت على مضض، وفجأة دخل علينا النقيب الذى أرسله بالخطاب وهو فى حالة يرثى لها، فلما سألناه فى نفس واحد : «هل تم توصيل الرسالة للسيد المفتش أو وزير الداخلية الموجودين بالمنصة» قال النقيب : أنه عانى كثيراً مع الشرطة العسكرية والحرس الجمهورى لكى يدخل إلى أرض العرض أساسا، حيث لا يجوز ذلك بعد حضور السيد الرئيس حسب التعليمات ولم يتمكن من الدخول.. ولما حاول أن ينادى على السيد المفتش من بعيد، فوجىء بانفجار قنابل وطلقات رصاص فعاد مسرعا إلى الوزارة. وأضاف أنه لا يعرف ماذا حدث بالضبط للسيد الرئيس!

الغريب ـ كما يقول الضابط إدريس ـ إننى تقابلت بعد ذلك مع المقدم أسامة مازن الحارس الشخصى للسيد وزير الداخلية ـ النبوى إسماعيل ـ وقال لى : إنه رأى بالفعل هذا النقيب وهو يجادل بشدة مع أفراد الحرس الجمهورى والحراسة الخاصة المنوط بهما حماية المنصة، وقلت لنفسى : إنه ضابط تافة لأننى ظننته يريد أن يدخل للمشاهدة وتساءلت : لماذا لا يجلس فى أى مدرج، ويتفرج؟! يا ليتنى كنت ذهبت إليه!».

وينهى إدريس أقواله المنشورة فى كتاب اللواء فؤاد علام قائلا: «هذا ما حدث بالتفصيل للأمانة والتاريخ حيث ضاعت ثلاث ساعات ثمينة بين التردد وسوء التصرف، وضاعت معها حياة الرئيس السادات، والعجيب أنه لم يحدث أى تحقيق فى الموضوع بل وصل المسئولون عن ذلك ـ جميعهم ـ إلى أعلى المناصب، فوصل مفتش الفرع إلى درجة مساعد أول الوزير، ووصل مدير الإدارة إلى درجة سفير بوزارة الخارجية، وأصبح الأمر مجرد ذكرى، وأحيانا ينقلب إلى نادرة للتفكة والمزاح! فلقد اعتاد أحد السادة اللواءات بأمن الدولة ـ اللواء محمد حسن طنطاوى الذى أصبح محافظا لسوهاج فيما بعد ـ فى كل مرة نلتقى فيها معا المزاح معى قائلا : «كنت يا إدريس ستصبح وزيرا للداخلية، وكلنا نشتغل عندك، ولكن الله سلم ومات السادات»!

■ ■ ■

كان هذا جزءا يسيرا من وقائع وأحداث وآراء حفل بها واحد من أخطر الكتب التى يمكن قراءتها.

● الموقف السياسي

«الاختيار» ..
أفضل وأحسن

من أفضل المشروعات بقوانين التى وافق عليها مجلس الشعب مشروع القانون الخاص بتعديلات قانون الشرطة الذى تقدمت به حكومة الدكتور كمال الجنزورى ممثلة فى السيد حبيب العادلى وزير الداخلية. حقيقة أن التعديلات التى كانت الحكومة قد تقدمت بها لم تنل موافقة السادة نواب الشعب، عند مناقشتها فى الجلسة الأولى، ولكن حقيقة أيضا أن الحكومة أخذت برأى النواب وأدخلت تعديلات جديدة على تعديلاتها الأولى، مما أسعد نوابنا فأعلنوا - بالتالى - رضاهم وموافقتهم على طلبات الحكومة.

والتعديلات التى طالب الدكتور كمال الجنزورى بها كانت كثيرة، ومتنوعة، وتهدف إلى إحداث تغييرات جذرية ومفيدة لرجل الشرطة بصفة خاصة، وللصالح العام بصفة عامة، ولكن اعتراض نواب مجلس الشعب كان مرتكزا على مادة أو مادتين فقط، أثير حولهما جدل شديد، وأدى بالتالى إلى تأجيل الموافقة على مشروع التعديلات كله إلى حين تعديل - أو تغيير - هاتين المادتين بالذات.

أهم مادة أثير حولها الخلاف بين نواب الشعب ووزير الداخلية

هى المادة رقم (١٧) التى تنص على: «أن تكون الترقية إلى كل رتبة من الرتب السابقة عليها مباشرة بالأقدمية المطلقة حتى رتبة مقدم. أما الترقية إلى رتب أعلى من ذلك فستكون بالاختيار وليس بالأقدمية».

وكان من رأى معظم النواب أن الترقية بالاختيار بعد رتبة المقدم ستفتح المجال واسعا أمام المحسوبية والوساطة ليحصل عليها من قد لا يستحق الترقية، فى حين يحرم منها الذى لا يملك وساطة أو لا يكون دمه خفيفا على قلب من يملك التوصية بترقيته من مقدم إلى عقيد أو من عقيد إلى عميد أو من عميد إلى لواء! وكان من رأى النواب المعارضين أيضا أن تطبيق هذه المادة سوف يحدث قلقا وهلعا لدى ضباط الشرطة الذين يضحون بأرواحهم ليل نهار من أجل المحافظة على استقرار الوطن وأمن المواطن. فنظام الترقية الحالى - قبل التعديل - كان يضمن للضابط أن يترقى بالأقدمية المطلقة من رتبة إلى أخرى إلى أن يحال إلى المعاش، أما التعديلات التى تقدمت بها الحكومة فستحرم الضابط بدءا من رتبة مقدم - من الترقية تبعا لأقدميته وسجله، ليكون الاختيار هو المعيار الوحيد لمنح أو منع الترقية.

وتحدث نواب الشعب كثيرا عن تخوفهم من آثار هذا التعديل الجوهرى فى نظام الترقيات على نفسية وعطاء وأداء ضابط الشرطة خاصة أنه يصل إلى رتبة المقدم فى سن صغيرة، ويفاجأ بعدها بعدم ترقيته لأسباب قد لا يعرفها.. أو من بينها أن من يملك التوصية بترقيته لا يستظرفه أو يستثقل دمه!

ومع احترامى لهذه الاعتراضات وتلك المخاوف كلها، إلا أننى أتصور أن الهدف الأول والأخير من وراء اهتمام الدكتور كمال

الجنزورى - رئيس مجلس الوزراء - بهذه المادة الجديدة والخاصة بترقيات ضباط الشرطة ابتداء من رتبة المقدم هو لصالح ضباط الشرطة أنفسهم بصفة خاصة وللصالح العام بصفة عامة.

وهناك بديهيات لا أعتقد أن هناك خلافا عليها ومن بينها على سبيل المثال:

■ المفروض أن الضابط الذى التحق بكلية الشرطة قد اختار طريقا واحدا لحياته الوظيفية هو العمل بالأمن، وبالتالى فهو أحرص الناس على التفوق فى عمله حتى يترقى ويصل إلى أعلى الرتب قبل إحالته إلى التقاعد والمعاش. الغالبية العظمى من ضباط الشرطة سليمة وملتزمة، وتتحمل المسئولية، وهذا وحده يطمئن الحكومة والشعب على حاضر ومستقبل جهاز الشرطة.

■ المسئولون عن جهاز الشرطة - ووزير الداخلية على رأسهم - يحرصون بداهة، على كل ضابط شرطة، وكل أمين شرطة، وكل جندى شرطة، مادام هؤلاء جميعا قد التحقوا بجهاز الشرطة ودفعت الدولة الكثير من أجل تعليمهم وتدريبهم والاعتماد عليهم فى حفظ الأمن والأمان فى البلاد.

ومن غير المعقول - إذن - أن يتصور أحد أن الدكتور كمال الجنزورى كان يهدف من وراء ما جاء فى المادة رقم (١٧) - من خلال توجيهاته وتعليماته وتوصياته لوزير الداخلية - أن يتخلص من أكبر عدد ممكن من الضباط الحاصلين على رتبة «المقدم»، لأن معنى هذا الوهم أن يتخلص رئيس الوزراء ووزير داخليته من القوة الضاربة والأساسية فى جهاز الشرطة المصرى، فهل يتصور أحد أن رئيس الحكومة - أى رئيس حكومة لأى دولة -

متقدمة أو نامية أو حتى تحت التنمية - يمكن أن يتخلص من أكبر عدد ممكن من الضباط الحاصلين على رتبة «المقدم» فما فوقها.. ليصبح جهاز حكومته الأمنى كأنه : «يا مولاى.. كما خلقتنى»؟!.

لا أعتقد .

■ لم ألتق بوزير الداخلية، ولم اتصل به، حتى أفهم منه مبررات رغبته فى أن يكون ترقية ضابط الشرطة - بدءا برتبة المقدم - بالاختيار وحده وليس بالأقدمية المطلقة المتعارف عليها، ورغم ذلك فإننى أعتقد - وهذه وجهة نظر شخصية بحتة - أن التعديلات التى تقدم بها - بالنسبة للمادة رقم «١٧» - والخاصة بالاختيار - بدلا من الأقدمية - عند ترقية الضباط من حملة رتبة «المقدم» لها مبرراتها وتوجهاتها وكلها - كما وصفها بحق السيد كمال الشاذلى وزير مجلسى الشعب والشورى - من أجل الصالح العام وحده.

ولنكن صرحاء مع أنفسنا حتى لا نندم على ما قلناه، ونتحسر على مافعلناه.. فيما بعد.

فلا خلاف بين اثنين - كما أعتقد - على أن هناك قلة من ضباط الشرطة أساءت إلى نفسها قبل أن تسىء إلى غيرها. قلة من الضباط يمكن أن نسمح لها بالعمل فى أى مكان، وتحمل مسئولية أى شيء، إلا العمل في الشرطة والحفاظ على أمن المواطن واستقرار الوطن. فأمن الوطن والمواطن يجب ألا يترك للتمنى، أو لجبر الخواطر، أو حتى لمجاملة زيد أو عبيد من هذا المسئول أو ذاك!

■ الصحف المصرية كثيرا ما نشرت، وحذرت، وتخوفت من تلك القلة من ضباط الشرطة الذين يسيئون لجهاز الشرطة

بمعاملتهم الرديئة للمواطنين فى كل أقسام الشرطة، وبتعنتهم فى التخاطب مع الجمهور، وبإساءة استخدام السلطة فى أيديهم للتنكيل وتعذيب الأبرياء من البسطاء الذين لاحول لهم ولا قوة.

وما تفعله هذه القلة ليس بالغريب أو العجيب. ففساد عناصر أمنية - وشرطية - هو أمر وارد ومعتاد ومتعارف عليه فى كل دول العالم الأكبر والأصغر منا. ولكن غير المقبول وغير المعتاد هو أن تسمح الدولة بتجاوزات هذه القلة المنحرفة التى تنتسب - للأسف الشديد - إلى جهاز الأمن البوليسى المصرى، دون أن يتحرك رئيسها، ويكلف وزير الداخلية بأهمية وضرورة وقف هذه القلة الضالة والمرفوضة من ضباط الشرطة عند حدودها.. ليعود جهازها الشرطي الأمنى إلى ما كان يجب أن يستمر ويواظب عليه.. طبقا للعرف والقانون المتعارف عليهما دوليا وعالميا فى كل الدول التى تحترم شعوبها.

الحبيب العادلى - وزير الداخلية - لم يفعل أكثر مما طلبه منه الدكتور كمال الجنزورى، وما يجب عليه القيام به منذ اليوم الأول لتوليه مسئولياته الكبيرة والخطيرة. فالرجل - بصرف النظر عن توجيهات رئيس مجلس الوزراء أو بدونها - بدأ حياته الوظيفية طالبا فى كلية الشرطة، ثم تخرّج فيها ضابطا برتبة ملازم ثان، وتدرج فى الوظائف والرتب إلى أن وصل إلى آخر رتبة يمكن أن يصل إليها ضابط الشرطة، كما أن الرجل بحكم المناصب التى تولاها، ومن خلال خبرته بأفراد جهاز الشرطة، استطاع أن يضع يده على مواطن وأماكن الخلل فى هذا الجهاز، وبالتالى كان شديد الحماسة لتنفيذ توجيهات وتعليمات الدكتور الجنزورى بأهمية وضع نهاية سريعة لهذه التجاوزات، وتلك الاستفزازات، التى

يعانى منهـا المواطنون الذين يشـاء سوء حظهم التـعامل مع تلك القلة المنحرفة من ضباط الشرطة.

■ وزير الداخلية - حبيب العادلى - لم يفـعل أكثر ولا أقل مما كنا نتوقـعه وننتظره منه، عندما تقـدم بمشروع قانون بتـعديلات جـديدة، ومـهـمة، وجـوهرية، لإصـلاح قـانون الشـرطة القـديم والحالى. لقد كان أهم تعديل - من وجـهة نظرى الشخصية - هو ما نصت عليه المـادة رقم (١٧) التى تأخذ بحق الاختيار لتـرقية الضباط بدءا برتبة «المقدم»، لأن الملاحظ - للأسف الشديد - أن تلك القلة المنحرفـة - التى نتحدث عنهـا ونشكو مر الشكوى من تصرفاتهـا وإساءة استخدام السلطة فى أيديهـا - هى من صـغار الرتب بداية بالملازم، ومرورا على النقيب، ووصـولا إلى المقدم.

■ الأخذ بنظام الاختيار عند الترقية - بدءا برتبة المقدم - كان من شأنه أن يبتـر تلك القلة المنحرفة من الضـبـاط التى أساءت - ولا تزال - إلى الغالبية العظمى من ضـبـاط الشـرطة، ولكن السـادة نواب مجـلس الشعب لم يتنبـهوا إلى هذه المـعانى المـهمة كـلها، وعارضوا، ورفضوا المـادة (١٧) وصـوّروها وكأن وزير الداخلية - الذى كان ولا يزال ضـابطا للشرطة ومنتـسبا حـتى آخر لحظة فى حـياته إلى جـهازها - لا همّ له غـير الـتنكيل بزملاء المـهنة، والبطش بهم، بلا سبب ولا مبرر.

■ لقد أعـجبنى مـا قاله حـبيب العـادلى - فى جلسـة مـجلس الشعب الأخيرة - عندما وجه حديثه للسـادة النواب قائلا: «إذا كان حرصكم على مـصالح الضبـاط، فأعتقـد إننى أكثر حـرصـا منكم لأنهم زملائى وأبنائى وأخوتى».

كما أعـجبنى ما قرأته وسمعـته عن سرعة تحرك السيـد كمال

الشاذلى - وزير مجلسي الشعب والشورى - وانتقاله بصحبة زميله السيد حبيب العادلى - وزير الداخلية - إلى مكتب الدكتور كمال الجنزورى لينقلا له اعتراضات وتوصيات ومطالب نواب مجلس الشعب، فما كان من الدكتور الجنزورى - بعقليته الانفتاحية وبشفافيته التى عرفناه بها منذ زمن طويل - إلا أن أعاد النظر فى نص المادة رقم (١٧) فرفع حق الاختيار إلى رتبة العقيد بدلا من المقدم، ولم يكتف بذلك وإنما طلب تعديل المادة رقم (١٩) بحيث تكون الخدمة فى رتبة عقيد لمدة سنتين بدلا من سنة واحدة.. أى يرقى الضابط إلى رتبة عقيد ، ثم يتم تقييمه بعد سنتين وليس بعد سنة واحدة.

وعندما طرحت هذه التعديلات والإضافات الجديدة - التى حددها ووافق عليها الدكتور كمال الجنزورى - على السادة نواب مجلس الشعب ، كان التأييد والابتهاج واضحين من خلال تأييد وتهليل وتصفيق السادة أعضاء مجلس الشعب من الحزب الوطنى الحاكم أو من أحزاب المعارضة الممثلة تحت القبة، لدرجة أن الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور - رئيس المجلس - علق على مايزاه ويسمعه بقوله:

«إننى أشكر حكومة الدكتور كمال الجنزورى - ممثلة فى اللواء حبيب العادلى - على تفهمهاوتعاونها مع نواب مجلس الشعب».

إن ما حدث تحت قبة البرلمان لا يمكن لمحايد أن يتجاهله، أوحتى الاكتفاء بالمرور عليه مرور الكرام. فالذى حدث - بالفعل - يؤكد للمرة المائة - وربما الألف - أن الحكومة التى اختارها الرئيس حسنى مبارك وأسند رئاستها للعالم والخبير الدكتور

كمال الجنزورى.. هى بالفعل وزارة جاءت لتصحح، وتوجه، وتضيف، وتعالج، وتحقق أكبر قدر وأضخم حجم مما سبق لرئيس جمهوريتنا - حسنى مبارك - بأن حدده فى خطاب التكليف بتشكيل الوزارة الحالية الذى بعث به إلى الدكتور كمال الجنزورى.

هناك من يرفض الأداء الحكومى لوزارة الجنزورى.

وهناك من يشكك فى جدوى الشكوى من سلبيات الوزراء والمحافظين.

وهناك - أيضا - من يشكك فى إمكانية الالتزام بحجم ما يمكن أن يتحقق من آمال وتوجيهات رئيس الجمهورية، ولكن المؤكد - من وجهة نظرى - أن هذه المخاوف كلها كان يمكن أن تستمر، وتفقدنا - بالتالى - أى أمل فى الإصلاح والعلاج، لولا أن ما نراه ونسمعه - أمس واليوم - من تدخل الدكتور كمال الجنزورى - شخصيا - للتحقيق في كل كبيرة وصغيرة من أخطاء وخطايا الوزراء والمحافظين وكبار المسئولين، وسرعة إصداره القرارات المناسبة - مع أو ضد - هذه التصرفات الصحيحة أو الخاطئة.. قد يعطينا الأمل فى أن قطار الإصلاح الاقتصادى والسياسى والاجتماعي والأمنى لم - ولن - يتوقف .. اليوم أوغدا.

الخيار الصعب

لا أعتقد أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات سيتوصل - في الوقت القريب - إلى أى شيء يمكن أن يحقق الأمل فى استئناف عملية السلام مع الإسرائيليين. ولا أعتقد - فى نفس الوقت - أن لدى الإدارة الأمريكية أية نية - في الوقت الحاضر على الأقل - للضغط على زيد أو عبيد - من الأطراف المعنية بعملية السلام فى الشرق الأوسط - بهدف تحريك عملية السلام المتوقفة والمتجمدة منذ فترة طويلة.

وهذا التشاؤم المزدوج لم يأت من فراغ، فكل ما نسمعه ونراه - فى هذه الأيام - يؤكد أن عملية السلام آخذة فى التراجع والتقهقر بشكل واضح وظاهر أمام الدنيا كلها.

رئيس الحكومة الإسرائيلية - نتانياهو - يقف صامدا أمام كل التحديات التى يواجهها سواء من العرب أو من غيرهم. فاتجاهاته السياسية، التى فاز بأغلبية أصوات الشعب الإسرائيلى من أجل تنفيذها، لم تكن واضحة وضوحها فى هذه الأيام.

الرجل يتباهى بعدم التزامه بتطبيق ما سبق للحكومة التى سبقته الموافقة عليه. والرجل نفسه لا يتردد - بمناسبة وبدون

مناسبة – فى إعلان عدم احترامه لاتفاقات أوسلو، ويرى أن على العرب أن يقبلوا ما يعرض عليهم بلا مناقشة ولا اعتراض وأن على العالم – بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بجلالة قدرها – أن تكتفى بالتصفيق والتهليل لكل تنازل يقدمه العرب للإسرائيليين، ولكل أمر واقع تفرضه إسرائيل على العرب.

سنة بعد أخرى ولاهم لنتانياهو غير تأكيد هذا التعنت وهذا التصلب، فى نفس الوقت الذى لم يترك فيه العرب فرصة إلا انتهزوها لإعلان رفضهم، وشجبهم، وتنديدهم بما جرى ويجرى لهم، ولحمامة سلامهم.. على أيدى الإسرائيليين.

ولا جديد تحت الشمس..

فإسرائيل ما تزال متمسكة بموقفها، ومستمرة فى بناء المزيد من المستوطنات فى الأراضى التى كان من المفروض أن تعيدها إلى أصحابها الحقيقيين منذ فترة طويلة طبقا لنص اتفاقات أوسلو، والسلطة الفلسطينية لم تترك بابا إلا طرقته، ولم تمر على بلد إلاّ توقفت عنده بحثا عن وساطة، وأملا فى دعم، ورغبة فى مساعدة، بعد أن فقدت الأمل نهائيا فى أى تعاون أو تجاوب من جانب حكومة الليكود الإسرائيلية برئاسة نتانياهو.

وفى المقابل.. واصل العرب جهدهم الأكبر – والأوحد – لإقناع الولايات المتحدة الأمريكية بأنه لا أمل فى استئناف عملية السلام مادام رئيس الحكومة الإسرائيلية مصرا على رفضه الاعتراف، باتفاقات أوسلو – من جانب – وتمسكه الشديد – من جانب آخر – بعدم الانسحاب من الأراضى الفلسطينية التى سبق للحكومة الإسرائيلية السابقة الموافقة عليه.

ولم يخب أمل العرب فى صديقتهم العظمى الولايات المتحدة

الأمريكية. فقد شاهدنا كيف سارع الرئيس بل كلينتون إلى توجيه الدعوة إلى كل من رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو لزيارة واشنطون الواحد بعد الآخر لأنه لا فائدة - كما اتضح من قبل - من لقاء الجانب الأمريكى بالجانبين المتنازعين.. الفلسطينى والإسرائيلى معا وحول مائدة مفاوضات واحدة.

رئيس الحكومة الإسرائيلية - نتانياهو - كان أول من طار إلى العاصمة الأمريكية، ولم يكتف بلقاء الرئيس الأمريكى ونائبه ووزيرة الخارجية وغيرهم من كبار المسئولين فى الإدارة الأمريكية، وإنما كان اهتمامه أكثر بلقاء زعماء وقيادات وكوادر «جماعات الضغط» الأمريكية الذين لا يقلون عن الصهاينة اليهود - إن لم يزيدوا عنهم - فى تطرفهم وحماستهم للمكاسب الإسرائيلية، وسعادتهم بالتنازلات الفلسطينية! لقد وجد نتانياهو من جماعات الضغط التأييد الكامل لما قاله وعرضه وطالب به الفلسطينيين والأمريكيين معا. لم يسمع نتانياهو رفضا من هذه الجماعات ولا من القوى المؤثرة فى إصدار القرار داخل الكونجرس الأمريكى، وهو ما شجعه على أن يكون أشد تصلبا، وأكثر تحديا، خلال المباحثات التى أجراها مع الرئيس الأمريكى الذى كان - بالطبع - أقل حماسة لوجهة النظر الإسرائيلية، وأكثر تعاطفا مع المبررات والحقوق الفلسطينية، مما أقنع المراقبين والمحللين السياسيين بأن لقاء نتانياهو/ كلينتون كان فاشلا، وتمادى البعض فى أوهامه وتصور أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية غاضب أشد الغضب من نتانياهو، وأنه - بصفته زعيم أقوى دولة فى العالم - سوف يضغط على الحكومة الإسرائيلية

ويرغمها على سرعة احترام وتنفيذ نصوص وبنود اتفاقات السلام، طبقا للجدول الزمنى المتفق عليه من قبل. وقيل – أيضا – إن استياء وغضب الرئيس كلينتون من نتانياهو كانا شديدين لدرجة أنه – خلافا لأصول البروتوكول المتعارف عليه بالنسبة لزيارة رؤساء الدول – لم يحضر مأدبة الغداء التى أقيمت لرئيس الحكومة الإسرائيلية!

وقد يكون الرئيس الأمريكى غاضبا – بالفعل – بسبب توقف عملية السلام نتيجة للتعنت والتشدد من جانب نتانياهو، كما قد يكون من الصحيح – أيضا – أن كلينتون ينوى أن يمارس ضغطا مكثفا على الجانبين – الإسرائيلى بصفة خاصة – بهدف إجبارهما على استئناف مباحثات السلام فى أسرع وقت، ولكن الذى حدث فجأة أدى إلى تأجيل تنفيذ هذه الاحتمالات، إن لم ينسفها نسفا!

فبعد مغادرة نتانياهو واشنطون، وصل إليها الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات لإجراء مباحثات مع الإدارة الأمريكية، وياليته لم يصل!

جاءت الزيارة فى وقت غير مناسب على الإطلاق لتحقيق أى شىء. فرئيس أكبر وأقوى دولة فى العالم – الذى قيل إنه غاضب أشد الغضب من موقف نتانياهو – كان فى حالة يرثى لها، خاصة عندما شاهدناه جالسا فى المكتب البيضاوى ومعه الرئيس الفلسطينى وأمامهما عدد كبير من الصحفيين. كانت نظرات كلينتون زائغة، ووضح أنه كان فى واد وياسر عرفات الذى جاء حاملا قضية الشرق الأوسط معه.. فى واد آخر. فلا كلينتون على استعداد لسماع وجهة نظر العرب أو حتى الإسرائيليين، ولا هو

فى حالة تسمح له - أيضا - بالتفكير فى أى شىء آخر غير المصيبة التى تفجرت فى وجهه قبل أيام معدودة من وصول رئيس السلطة الفلسطينية لواشنطون!

لقد تزاحم الصحفيون داخل المكتب البيضاوى ليس بهدف معرفة رأى عرفات أو كلينتون فى قضية الشرق الأوسط، فهذا آخر ما يشغل بال الرأى الأمريكى فى هذه الأيام، وإنما بهدف سماع رأى الرئيس الأمريكى فى الاتهامات الخطيرة التى وجهت إليه حول علاقته وغرامياته وتحرشاته الجنسية وبالذات داخل نفس المكتب البيضاوى الذى يستقبل فيه زواره من ملوك ورؤساء الدول الذين يجلسون على نفس المقاعد التى قيل إن كلينتون كان يُجلِس عليها من كان يتحرش بهن جنسيا.. الواحدة بعد الأخرى!

وما حدث نتيجة هذه الاتهامات ليس موضوع حديثنا فالعالم كله لا حديث له غير تلك الفضائح التى يواجهها الرئيس كلينتون بشجاعة وتحد، أما قضيتنا نحن فمن الواضح أنه لا أحد يهتم بها أو حتى يفكر فى البحث عن حل لها.

الإسرائيليون سعداء جدا بما يحدث فى الولايات المتحدة، بصرف النظر عما إذا كانوا هم الذين تسببوا فى اختلاق وتفجير تلك الفضائح، أو هم منها براء.. فالمهم بالنسبة لهم أن رئيس أمريكا - وكل أعضاء الإدارة الأمريكية معه - لا وقت لديهم للتفكير فى مشكلة الشرق الأوسط، وبالتالى فسيبقى الوضع على ما هو عليه، وعلى المتضرر - العرب - اللجوء إلى القضاء فى بلاد الواق الواق.

والسلطة الفلسطينية - على النقيض من الإسرائيليين -

لا تعرف ماذا ستفعل فى هذه المصيبة التى لم تصب الرئيس الأمريكى وحده، وإنما أصابت - في نفس الوقت - كل الأحلام والأوهام التى كانت تنسجها السلطة الفلسطينية!

كانت السلطة الفلسطينية تعيش - قبل تفجير فضيحة واشنطون - على أمل قيام أمريكا بالضغط على نتانياهو ليقبل تنفيذ ما سبق الاتفاق عليه من قبل، أما بعد أن وقعت الواقعة وأصبحت فضيحة رئيس أمريكا بجلاجل، فلقد تبدد هذا الأمل وأصبحت قضية الشرق الأوسط هى آخر ما يشغل بال أكبر وأصغر موظف فى الإدارة الأمريكية، ولأسابيع أو شهور أو حتى سنوات عديدة قادمة!

إن أكثر المحللين والمراقبين تفاؤلا لا يمكنهم المخاطرة والتنبؤ بقرب انفراج الأزمة اليوم.. أو غدا، ولكن الكلمة الآن للمتشائمين منهم الذين أصبح لديهم كل المبررات، وكل الاحتمالات، لاشتعال ثورة الغضب فى الشارع الفلسطينى فى آية لحظة.

لم يعد مقبولا من رجل الشارع الفلسطينى أن تتوقف عملية السلام إلى أجل غير مسمى، خاصة أن خيار السلام لم يقبله الفلسطينيون إلاّ بعد أن نجحت قياداتهم فى إقناعهم بأنه وحده الذى يمكن أن يعيد لهم هويتهم، وأرضهم، وحقوقهم، وأملهم فى أن يعيشوا غدا أفضل من اليوم. لقد مرت سنوات وسنوات فى انتظار تحقيق هذه الأحلام كلها، ثم اتضح أن هذه الأحلام لم تكن أكثر من أوهام مما قد يفقد رجل الشارع الفلسطينى ليس فقط ثقته فى إمكانية تحقيق السلام مع الإسرائيليين، وإنما يفقده الثقة - أيضا - فى مصداقية قيادته وزعامته، ليفتح الباب على

مصراعيه لإشعال الثورة التى ستكون أشد قوة وأكثر عنفا وأخطر دموية من كل الثورات والانتقاضات التى سبق أن قام بها الفلسطينيون على مدى نصف قرن من الزمان.

اشتعال الثورة الشعبية لن يكون بفعل فاعل.. ولن يحتاج إلى مخطط عسكرى تـأمر به القيادات والزعامات الفلسطينية - على اختلاف توجهاتها وتنوع أهدافها - وإنما سيتحقق ذلك فجأة وبشكل تلقائى لا يد لأحد فيه غير نيران الغضب داخل قلب كل فلسطينى فقد الأمل فى كل ما يسمعه وكل ما يراه.

والثورة المتوقعة لن تدمر إسرائيل، ولن تلقى بشعبها فى البحر، ولكنها ستكون مؤلمة - بالقطع - لعشرات ومئات وربما آلاف الإسرائيليين الذين لا مفر من أن يصيبهم بعض - لا كل - ما سبق للفلسطينيين الأبرياء الإصابة به والمعاناة منه.

إن اشتعال الانتفاضة من جديد.. هو الخيار الصعب الذى لا خيار غيره.

حلال البنوك وحرامها

ونحن نخطو إلى القرن الواحد والعشرين لا يزال بيننا من يحاول جرّنا لنتناقش ونتحاور ونتصارع حول قضايا فات زمانها منذ قرون عديدة ماضية! فبعيدا عن قضايا الحجاب والنقاب، وبعيدا عن التخبط بين إطلاق اللحى أو حلاقتها.. وبين إطالة اللحية والشارب معا أو الاكتفاء باللحية وحدها والتخلص من الشارب، وبعيدا عن ارتداء البدلة الإفرنجية أو ارتداء الجلباب العربى أو الزعبوط الباكستانى الذى يغطى الساق حتى بداية القدم، وبعيدا - أيضا - عن حق المرأة فى العمل وحق الرجل - أبا أو أخا أو زوجا - فى منعها من مغادرة البيت إلاّ محمولة على ظهرها فى نعش مغلق، فوجئنا بالسادة رؤساء البنوك المصرية - فى بحثهم الدءوب عن أى وسيلة يضحكون بها على السذج من أصحاب الودائع - يتقمصون شخصية العالمين بأمور دينهم ودنياهم، ويتحدثون بنفس الثقة التى يتحدث بها علماء الدين الأجلاء القدامى منهم والجدد، حتى يخيّل للسامع أنهم ضلُّوا طريقهم إلى منابر المساجد والزوايا وعملوا رغما عن أنوفهم فى دنيا المال والأعمال، لكن حقيقة هؤلاء غير ذلك بالمرة!

إنهم حفنة من الدنيويين الذين لا هم لهم غير جذب أموال المواطنين لتكديسها في خزائن البنوك التى أؤتمنوا عليها، لتتوافر لديهم السيولة اللازمة للعمليات المصرفية المختلفة، وأهمها تقديم القروض بفائدة عالية - أشبه بفوائد المرابين التى نسمع عنها فى الحكايات والأساطير - التى تقصم ظهر كل من يقبلها مرغما ويتعهد بسدادها!

وياليت بعض رؤساء تلك البنوك قنعوا، أو اكتفوا بتلك الفوائد غير المعقولة التى يستنزفون بها - بلا رحمة ولا شفقة - أموال المقترضين البؤساء الذين لا حول لهم ولا قوة غير الاستسلام أو شهر إفلاسهم، بل على العكس من ذلك.. فوجئنا بهذا البعض يطمع فى زيادة أرباحه عن طريق سلب المودعين المزيد من حقوقهم!

لقد اعتبرت تلك البنوك أن الفائدة التى تصرف للعملاء عن ودائعهم كبيرة نسبيا، فطمعوا فى تقليصها إلى أقصى - وأقسى - حد ممكن عن طريق عدم الالتزام بنسبة عائد محددة مسبقا، وهو ما تحقق - بالفعل - مع بدعة «المعاملات الإسلامية» التى تعطى للبنوك القدرة على المنح والمنع، كما تعطيها - أيضا - الحق فى التصدّق على أصحاب الودائع بما تتفضل به عليهم من أرباح لا يحكمها ضابط أو رابط، وإنما تخضع - أولا وأخيرا - إلى كرم أو جشع المسئولين عن تلك البنوك!

المؤسف إلى حد الغضب هو أن هؤلاء المبتزين لا يتورعون عن وصف بدعتهم بأنها معاملات «إسلامية» تحددها الشريعة الإسلامية، وكأن شريعتنا السمحاء اختارت هؤلاء المصرفيين بالذات - من دون البشر جميعهم - ليتولوا وحدهم مهمة تطبيق

تعاليمها ومعاملاتها التجارية والمالية والمصرفية؟! إن التمسح بالدين ـ كذبا وبهتانا ـ ليس بالجديد أو الغريب. فما أكثر المرات ـ على امتداد تاريخ الأمة الإسلامية ـ التى نجح فيها البعض فى استخدام ديننا الحنيف لتحقيق أبشع أنواع الابتزاز والجشع والسرقة التى راح ضحيتها وسقط فى حبائلها البسطاء من المسلمين المؤمنين الذين يصدقون كل ما يقال لهم، وبالذات ما يلصق بالدين الإسلامى وبتعاليم شريعته السمحاء!

الجديد مع بدعة «المعاملات الإسلامية» فى البنوك المصرية، إن فضيلة المفتى السابق وشيخ الأزهر الحالى الشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوى لم يتردد ـ كعادته ـ فى رفع كلمة الإسلام الحق عالية فى كل مرة يحاول البعض توشيهها أو تحريفها. فعندما بدأ البعض يهلل ويدعو إلى تلك البدعة، أصدر الشيخ طنطاوى «فتوي» أكد فيها أن معاملات البنوك التقليدية هى الأقرب إلى الإسلام.

المذهل أن هذه الفتوى الجامعة المانعة لم تهز شعرة فى رؤوس السادة الدنيويين الجشعين فى العديد من بنوكنا المصرية وأولها تلك المملوكة للقطاع العام! ففى سبيل زيادة أرباح تلك البنوك، وبهدف انتزاع الفوائد الضخمة والمركبة والقاصمة لظهور العملاء المقترضين، فإن رؤساء تلك البنوك على أتم استعداد لتحريف الدين وتشويه شريعته مادام فى ذلك ما يقلل من الأرباح التى يتم توزيعها على العملاء من أصحاب الأرصدة والودائع المكدسة فى بنوكهم تحت زعم ـ ووهم ـ أن هذه هى الأرباح الحلال.. التى لا تسمح الشريعة الإسلامية ـ كذبا ـ إلا بنظامها، ومعاملتها، وأسلوب توزيعها!

ولم تكن الحكومات المصرية ـ المتعاقبة الواحدة بعد الأخرى ـ فى حاجة إلى أكثر من تلك الفتوى الجامعة المانعة التى أصدرها فضيلة مفتى الديار المصرية السابق وشيخ الجامع الأزهر الشريف حاليا، لتضع حدا لهذه البدعة، ولكن تلك الحكومات لم تتحرك وإنما وضعت يدها على عينيها حتى لا تري، ودست إصبعيها فى أذنيها حتى لا تسمع، وتركت البنوك المصرية ـ بملكيتها العامة، أو الخاصة، أو المشتركة ـ تمارس بدعتها المنسوبة ظلما وعدوانا إلى الشريعة الإسلامية، وتعلن عنها فى كل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، التى تزعم أن هذه «المعاملات» هى وحدها «الحلال» وبالتالى فإن المعاملات المصرفية الأخرى ـ التقليدية ـ تكون «حراماً» و«ضلالا».. وجهنم هى مصير كل من يتعامل بها أو يوافق عليها!

البنك المركزى ـ المسئول عن هذه البنوك كلها ـ هو آخر من يهمه صلاح وإصلاح تلك البنوك. فلولا تسيب هذا البنك المركزى، ولولا عدم تدخله وعدم اهتمامه بتولى مسئولياته فى ضبط وربط تلك البنوك، لما سمعنا عن عشرات الانحرافات ومئات الجرائم التى ترتكب فى بنوكنا المصرية بشكل شبه يومى.. وآخرها ظهور إعلانات مدفوعة الثمن ـ فى الصحف وفوق الشاشة الصغيرة ـ تجهر علنا بتكفير البنوك التى لا تطبق ما يُسمى بـ «المعاملات الإسلامية»!

إن صفقة الإعلانات التى تدفع البنوك ثمنها ـ من أموال المودعين المخدوعين ـ ترجع إلى أن الذين أمروا بها لا يترددون فى أن يقولوا بأن «الحلال» موجود فقط فى معاملاتهم، أما «الحرام» فهو فى معاملات غيرهم!

إن تكفير كل من لا يتعامل مع بدعة «المعاملات الإسلامية المصرفية» هو - فى رأيي - جريمة ترتكب يوميا من خلال إعلانات مقروءة ومسموعة ومرئية، والمذهل أن يحدث هذا فى الوقت الذى تقف فيه الدولة - ممثلة فى حكومتها ودار الإفتاء فى عهدها الجديد وبنكها المركزى - فى موقف المتفرج الذى لا يعنيه ما يراه ويسمعه ويقرأه!

لقد قامت «أخبار اليوم» بتحقيق واسع فى هذه القضية البالغة الأهمية. قام محرروها باستطلاع كل الآراء التى تؤيد بدعة ما يُسمى بـ «المعاملات الإسلامية» ، وتلك التى تعارضها وتكشف أكاذيبها وتندد بمحاولة نسبها إلى تعاليم الشريعة الإسلامية البريئة منها ومن مروّجيها. المؤسف حقيقة أن هناك من رجال البنوك من يعترفون بأن هذه البدعة لا هدف من ورائها غير جذب أموال بسطاء الناس إلى خزائن بنوكهم، وأن تطبيقها هو فى صالح البنوك حيث أنها تقلل نسبة ما توزعه من الأرباح على المودعين، بالمقارنة بما توزعه البنوك الأخرى التى تحترم حقوق عملائها ولا تحاول النصب عليهم وخداعهم باسم الدين!

إن ما يقوله هؤلاء يجب أن يكون كافيا أمام الحكومة لتسارع بدراسة أبعاده وأهداف وأسلوب تطبيق هذه المعاملات غير الإسلامية، وغير العادلة، فى العديد من بنوكنا المصرية.

ليس هذا فقط.. بل يجب أن يهبط البنك المركزى من برجه العاجى الذى كاد أن يتجمد داخله - من فرط تصلبه وعدم تحركه - ليعيد للبنوك المصرية ما كانت تتميز به من مبادىء ومثل وقيم وشرف.

من واجب البنك المركزى أن يفرض على تلك البنوك القيود

التى تمنعها من الانحراف، والنصب على البسطاء، واستخدام الدين لتحقيق أبشع الأهداف!

آن الأوان لهز البنك المركزى لعل وعسى يستيقظ من سباته العميق وغيبوبته المزمنة، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من سمعة بنوكنا المصرية، التى بلغ الأمر بالمهيمنين على بعضها أنهم لا يتورعون - فى سبيل سحب الأموال من البنوك المنافسة - عن تكفير الآخرين بلا أدنى حرج أو خجل!

المأساة أن المتحدث باسم البنك المركزى قال «لأخبار اليوم»: إنه - أى البنك - لا يريد أن يتدخل فى مسائل تتعلق بالشريعة الإسلامية!

أى شريعة تلك التى يشير إليها هذا الرجل غير المسئول؟!

إن فضيلة شيخ الجامع الأزهر والمفتى السابق - الدكتور محمد سيد طنطاوى - أكد المرة بعد الأخرى أن المعاملات التقليدية هى الأقرب إلى الشريعة والأكثر عدلا من تلك البدعة التى سكت البنك المركزى عنها وسمح لبنوكه باستخدامها لاستغلال المودعين لديهم أبشع استغلال، أليس فى ذلك ما كان يجب أن يشجع المسئولين عن البنك المركزى ويدفعهم إلى التصدى لهذه البدعة، ومحاربتها لتعود الثقة فى تلك البنوك وفيما تقوله وما تعلن عنه؟!

■ ■ ■

الجريمة لا تزال مستمرة. وقد حان الوقت لمحاصرة مرتكبيها، ومساءلة مبتكريها، ومحاسبة المتساهلين والمتواطئين معها!

أمناء على ذكراه..

جلست ـ كعادتي كل ليلة ـ أمام التليفزيون لمشاهدة نشرة الأخبار التى تذيعها القناة الإسرائيلية الأولى باللغة العربية لاحظت عدم ظهور الصوت والصورة، كما هو الحال مع باقى القنوات التليفزيونية الإسرائيلية الأخرى! تخيلت أن كارثة حدثت فى إسرائيل منعتها من بث إرسالها التليفزيونى فى هذه الليلة، أو أن الجيش الليبى قام بتوجيه ضربة عنيفة قصمت ظهر الجيش الإسرائيلى، وأن القوات الليبية تواصل زحفها المقدس للوصول إلى قلب تل أبيب لدكها فوق سكانها، وبالتالى فقد قررت الحكومة الإسرائيلية قطع الإرسال الإذاعى والتليفزيونى لأنها لا تعرف ماذا تقول للعالم عن هذه الفضيحة !

وقبل أن أتمادى فى تخيلاتى وأحلامى، علمت أن ذلك اليوم هو «عيد الغفران» الخاص باليهود، حيث تتوقف فيه الحياة تماما داخل إسرائيل وتنقطع صلتها بالعالم كما ينقطع العالم عنها! وكانت فرحة ما تمت.. كما يقولون!

عزائى الوحيد أن ما تخيلته ولم يتحقق، سبق أن تحقق بعضه يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ عندما صدر قرار الزعيم الراحل أنور

السادات بشن الحرب ضد إسرائيل وإذاقة جيشها مرارة أول هزيمة عسكرية يُمْنَى بها.

ما أكثر ما كُتب عن حرب ٦ أكتوبر، وما أكثر - فى نفس الوقت - ما لم يكتب عن هذه الحرب وعن أبطالها من جنودنا وضباطنا، وقادتنا، وساستنا، وكل الذين شاركوا بالفكر والرأى والسلاح فى إعداد وتنفيذ تلك الملحمة الوطنية التى نحتفل بذكراها فى هذه الأيام.

إن حرب أكتوبر لم تكن حربا عادية. لم تكن مجرد معركة بين عدوين لدودين يتبادلان النصر والهزيمة الواحد بعد الآخر. لقد كانت حرب أكتوبر بين العرب وإسرائيل التى تعوّدت على الانتصار على أعدائها العرب - من المحيط إلى الخليج - فى كل معركة وفي كل حرب، مما أفقد الشعوب العربية ثقتها فى جيوشها، وقادتها. وهذا اليأس الذى ملأ قلوب العرب، كانت تقابله - بنفس القدر - ثقة لا حدود لها من جانب يهود إسرائيل فى قدرات جيشهم وفى حنكة ساستهم بدليل انتصار بلادهم المرة بعد الأخرى على عشرات الملايين من العرب الذين يحيطون ببلادهم من كل جانب!

وتحت تأثير هذه الثقة المبالغ فيها، اطمأن الإسرائيليون إلى سلامة وحصانة حدودهم، على الرغم من طبول الحرب التى يدقها القادة العرب ليل نهار فى محاولة من جانبهم لإلهاء شعوبهم عن معاناتها اليومية والمستمرة! ومازلنا نتذكر كيف كان حالنا - فى مصر - في كل مرة كان يظهر فيها أمامنا الرئيس الراحل أنور السادات ليبشرنا بمعركة الثأر التى كان يزعم أنه يستعد لها! لم نكن نصدق كلمة واحدة مما يقوله. فلقد تعودنا على تصديق من أوهمونا قبله - لسنوات طويلة - بالقضاء على إسرائيل المزعومة،

وكانت النتيجة أن إسرائيل هى التى قضت علينا فى حربى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ وأعادت قدراتنا العسكرية إلى درجة ما تحت الحرب!

وجاء السادات بعد عبدالناصر ليعيد على أذاننا ما سبق أن سمعناه عن التبشير بالنصر العظيم على العدو، بينما العدو يتوسع داخل أرضنا وفوق ترابنا يوما بعد يوم! وكم كنّا نضحك - وقلوبنا تبكي - ونحن نرى السادات مرتديا زيه العسكرى خلال زياراته المستمرة لأفرع قواتنا المسلحة وسط مظاهرة إعلامية هائلة - مقروءة ومسموعة ومرئية - عن استعدادات الحرب التى يتوقع السادات نشوبها بين لحظة وأخرى! وازدادت الضحكات وتضاعفت - ألما وحزنا وسخرية - عندما وعدنا الرئيس الراحل «بسنة الحسم» ثم فوجئنا بالسنة تنتهى ويضطر السادات إلى تأجيل «الحسم» بحجة زيادة الضباب فى تلك السنة مما يصعب العمليات العسكرية!

■ ■ ■

حقا .. لقد تحمّل الرئيس الراحل أنور السادات - من سخرية شعبه واستخفاف باقى الشعوب العربية وغير العربية - ما لا يستطيع غيره احتماله. كنّا نتساءل - وقتذاك - عن رد فعل السادات أمام ما يلقاه من سخرية واستخفاف، وكنّا نذهل من عدم وجود أى أثر من آثار رد الفعل الطبيعي والمنتظر، بدليل استمرار السادات فى تردده على أفرع القوات المسلحة بزيه العسكرى الذى يختلف باختلاف القوات التى يزورها والفرع الذى يتفقده!

وبمرور الأيام.. فقدنا أى اهتمام بما يقوله السادات عن المعركة القادمة، واستعداداته لها، ورحلاته المحلية والخارجية من أجل دعمها ماديا وتعبويا. فى البداية كنا نسخر منه ونضحك عليه، ولكن الاستمرار أفقدنا حتى الرغبة فى الضحك أو السخرية!

وكانت الصورة بالغة السواد.. فإذا كان الشعب المصرى نفسه لا يصدق ما يقوله له رئيسه وقائده، فهل ينتظر أن يصدقه أحد فى دولة صديقة أوغير صديقة؟! والأهم من هذا وذاك.. هل كان يمكن لأكثر قادة إسرائيل تشاؤما وترددا وخوفا، أن يشك - مجرد الشك - فى أن هناك فرصة واحد فى المليون أن يصدق السادات فى وعوده ويشن حربا ضد إسرائيل؟! الإجابة على هذا السؤال كانت: لا.. وألف لا. فالإجماع كان عاما والسخرية من تصريحات السادات كانت حديث كل بيت فى مصر وإسرائيل معا!

■ ■ ■

واتضح فيما بعد أن هذا هو - فعلا - ما كان يريده وينتظره الرئيس الراحل أنور السادات. كان الرجل يعلم - بذكائه الخارق وعلمه بغرور وصلف وعنجهية عدوه - أن الحرب خدعة، وأن مفاجأة العدو بالهجوم هى نصف الانتصار - على الأقل - فى المعركة. لقد فعل الرئيس السادات كل ما فى وسعه من أجل خداع إسرائيل وإقناعها باستحالة أن تفكر مصر - مجرد التفكير - فى القيام بعملية عسكرية ضدها. استخدم السادات كل ما كان تحت يده، وكل تحركاته، وكل تصريحاته، وكل استقبالاته، وكل قراراته، من أجل إقناع هذا العدو المغرور بأن الرئيس المصرى لا همَّ له غير الاستمتاع بالمقعد الوثير الذى يجلس عليه، وأن أى حديث يقوله عن المعركة ضد إسرائيل هو لمجرد خداع شعبه، والتلاعب بمشاعره، وإغراقه فى عالم من الأوهام التى يجب ألاَّ يستيقظ منها!

وعندما تحقق للسادات ما أراده، ونجح فى إقناع الدنيا كلها بأنه لا خطر منه على إسرائيل، إذا بهذه الدنيا كلها تفاجأ فى يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ بضربة كاسحة تشنها القوات العسكرية

المصـرية ضد إسرائيل تشل حـركتهـا، وتخمد مـدافعهـا، وتدمر قاذفاتها، وتُعمى راداراتها، وتذيقها مرارة أول هزيمة عسكرية فى تاريخها!

لم يصدق أحد - فى باديء الأمـر - أن مصر حققت ما حـققته ضد العدو الذى تـوهَّم يوما أنه لا يقهر! لم يصـدق أحد - أيضا - أن قادة الجـيش المصرى اسـتطاعوا أن يعيـدوا بناء قوتهم، وأن يخططوا لمعركة ناجحة ضـد الجيش الإسرائيلى الجاثم على أكثر من ثلث الأراضى المـصرية التى انتـزعها واحـتلها خـلال حربى ١٩٥٦ و ١٩٦٧، دون أن تنتبـه آذان وعـيـون إسـرائيل إلى هذا التخطيط والتسليح والتدريب طوال السنوات العديدة الماضية!

■ ■ ■

لقـد تجلّى ذكـاء وبراعـة الذين خططوا لهـذه الحـرب، عندمـا اختاروا أنسب يوم لشن الهجوم الكاسح على العدو - عيد الغفران - اليوم الوحـيد الذى تتـوقف فيـه الحيـاة تماما داخل إسـرائيل، فكانت الضـربة الخـاطفـة.. والمـفـاجئـة.. التى أعـادت الصـورة الصحيحة والحقيقية للجندى المصرى بعد غياب طويل.

تحية للشهيد المصـرى الذى دفع حياته ثمنا لهذا النصر. تحية للمقاتل المـصرى الذى أعاد لبلده حدودها الأصلية، وأعاد لـشعبه كرامته وسـيادته فوق أرضه. وتحية تتجـدد وتتضاعف سنة بعد أخرى للرئيس الراحل أنور السادات الذى ضـحى بحياته من أجل سلام وأمان ورفاهية شعبه الوفى له، والأمين على ذكراه.

أفلح من قال: «لاأدرى»..!

منذ اللحظة التى أعلن فيها عن قرار البدء فى تنفيذ مشروع القرن الواحد والعشرين لتنمية جنوب مصر، ولا هم للبعض غير التشكيك فى جدوى هذا المشروع العملاق! وهذا الموقف ـ من جانب هذا البعض ـ ليس بالعجيب ولا الغريب. فلدينا «خبراء» فى التشكيك فى أى شىء وكل شىء. ولدينا ـ أيضا ـ من يهوى تقمص شخصية «مفتى الديار المصرية فى الشئون الدنيوية» ويصدر الفتاوى فى كل الأمور.. وبالذات تلك التى لا علم ولا خبرة له فيهما!

وما أكثر ما قاله هؤلاء عن مشروع تنمية جنوب مصر. قالوا أنه لم يدرس الدراسة الكافية، وأن الحكومة تقدمت به دون دراسات جدوى! قالوا إن مليارات الجنيهات سوف تضيع فى الرمال دون أن يتحقق شىء مما تتغنى الحكومة به عبر أجهزة إعلامها الحكومية من مرئية إلى مقروءة أو مسموعة! وقالوا ـ أيضا ـ إن مليارات الجنيهات الضائعة لن تكون الخسارة الوحيدة ـ من وراء هذا المشروع الفاشل ـ وإنما ستتعدد الخسائر التى ستلحق الخراب بمصر، والجوع والعطش بشعبها!

وما أشبه اليوم بالأمس.

فمشروع السد العالى - على سبيل المثال - تعرض هو أيضا - ولا يزال - للافتراءات والاتهامات التى لا تتوقف ولا تنتهى ! فلا يزال هناك من يصر على رأيه فى أن كل المصائب التى لحقت بالشعب المصرى كان السد العالى يقف وراءها! ليس هذا فقط بل إنهم حملوا السد العالى - المفترى عليه - مسئولية كل الأزمات والنكسات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية! المهم أن هذه الافتراءات كلها - وغيرها - لم تؤثر فى جسم السد، ولم تقلل من عظمته، ولم تنجح - أيضا - فى المطالبة بنسفه وهدمه!

الجديد اليوم هو أن مشروع تنمية جنوب مصر أعطى لهواة التشكيك اوالتشويه مادة مثيرة - غير متوقعة - تمكنهم من أن يقيموا الدنيا ولا يقعدوها ضد المشروع، وضد العلماء والخبراء الذين أوصوا به، وضد الحكومة التى تقدمت به وتنوى تنفيذه.

وأسارع فأقول : إن من حق كل مواطن أن يبدى رأيه فى كل شيء وأى شيء مادام هدفه الصالح العام، وبشرط أن يكون فاهما وعالما وخبيرا فيما يقوله، بالذات عندما يتعلق الأمر بقضية علمية مثل المشروع الذى قام الرئيس مبارك بإعطاء إشارة انطلاقته العملاقة. إن التعرض - بالرفض أو القبول - ينبغى ألا يجرى كما تجرى - عادة - حواديت المصاطب!

الطريف أن «جماعة التشكيك والتشويه» فى مشروع تنمية جنوب الوادى لا تنتمى جميعها إلى المعارضين السياسيين التقليديين للنظام الحاكم، وإنما هناك من يقف قلبا وقالبا - كما يقولون - مع حكومة الحزب الوطنى الحاكم ورغم ذلك سمعناهم يهاجمون المشروع ويتخوفون من نتائجه ويحذرون من كوارثه!

لقد اعجبنى رأى قاله المهندس إبراهيم شكرى ـ زعيم حزب العمل المعارض ـ عن مشروع تنمية جنوب مصر، وهو الرأى الذى نشرته صحيفة «الشعب» فى صدر صفحتها الأولى. جاء فى تعليق المهندس إبراهيم شكرى بالحرف الواحد : «إن مشروع الدلتا الجديدة فى جنوب الوادى سبق طرحه للمناقشة وقت أن كنت محافظا للوادى الجديد سنة ١٩٧٦، وجرى وقتها تحديد نصف مليون فدان صالحة للزراعة، وصنف ثلثها على أنه أراض من الدرجة الأولى وحدث خلاف وقتها بين محافظة الوادى الجديد ووزارة الرى التى كانت ترى عدم زراعة هذه الأراضى بالاعتماد على المياه السابق تحديد حصصها بين مصر والسودان والتى تحسب على أساس كمية المياه التى تمر من فتحات السد العالى، وحسم الأمر وقتها لصالح وجهة نظر وزارة الرى وأغلق الباب من وقتها ولم يفتح بسبب اتجاه مياه النيل فى موسم الفيضان إلى النقصان، وبالتالى لم يفتح مفيض توشكى إلا حينما زاد معدل الفيضان».

وأضاف المهندس إبراهيم شكرى ـ الذى يعارض عادة من أجل ما يراه صالحا للشعب والوطن ولا يعارض من أجل المعارضة وحدها ـ فقال :

ـ «من المعلوم أن الدراسات أثبتت وجود مساحات صالحة للزراعة يمكن زراعتها بجزء من حصتنا فى المياه، وأن ذلك يجب أن يتم بعد إجراء دراسات كافية لكيفية الانتفاع بالمياه الجوفية وبالأخص فى منطقة الفرافرة. وحول ما قاله الرئيس مبارك من أن المشروعات الكبيرة غالبا ما تثار حولها الاعتراضات فإن هذا الأمر صحيح وحدث من قبل بخصوص مشروع كهربة سد

أسوان - القديم - كما حدث أيضا بالنسبة للسد العالى نفسه على الرغم من أن هذه المشروعات الكبيرة كانت قد أخذت حقها من الدراسة والبحث. إننا نرجو أن يكون تعمير هذه الأراضى الجديدة بداية موفقة لزيادة المساحات المزروعة، كما نرجو الانتباه إلى ضرورة عدم تأثيرها فى كميات المياه التى يجب أن تتوافر لدلتا النيل الحالية، وإلى أهمية المحافظة على كل قطرة مياه للانتفاع بها فى زيادة المساحات المزروعة فى مصر».

كانت هذه هى كلمات رجل معارض لحكومة الحزب الوطنى الحاكم، ولكن الرجل كمهندس زراعى، وخبير فى تخصصه، وسبق له أن كان أحد المسئولين عن تخطيط مستقبل الوادى الجديد - خلال عمله كمحافظ أسبق لهذا الوادى - قال شهادة حق فى المشروع ولم يحذ حذو جماعة «التشكيك والتشويه» التى تعارض المشروع بلا خبرة وبلا علم!

وبالمناسبة.. لقد أسعدتنى مشاهدة كل رؤساء الأحزاب السياسية المعارضة فى موقع المشروع ، وتصادف جلوسى خلف مقعد المهندس إبراهيم شكرى فى القاعة الصغيرة التى جلسنا فيها لسماع شرح تفصيلى للمشروع من رئيس الحكومة - الدكتور كمال الجنزورى - ورأيت زعيم حزب العمل المعارض يهز رأسه موافقا ومؤيدا - مرات عديدة - لما كان الدكتور الجنزورى يقوله من معلومات وما يحدده من أرقام لماضى، وحاضر، ومستقبل الزراعة والرى فى مصر. وبعد انتهاء الاحتفال صرح المهندس إبراهيم شكرى قائلا : «لقد عشت لكى أرى ما يحدث الآن على أرض توشكى، وسوف يكون المستقبل أفضل إذا تم ربط منطقة توشكى بمنطقة واحدة أخرى من حيث غزارة

المياه الجوفية فى الفرافرة التى يمكن أن يحدث حولها توسع زراعى فى مساحات كبيرة».

وإذا كان المهندس إبراهيم شكرى قد تحمس للمشروع وأبدى اقتراحات بناءة - كخبير ومتخصص - فإن الأستاذ فؤاد سراج الدين - زعيم حزب الوفد المعارض - أبدى هو الآخر - رأيه فى هذا المشروع العملاق، ونشرت صحيفة «الوفد» تصريحات لفؤاد باشا فى صدر صفحاتها الأولى من عددها الأسبوعى رحب فيها بمشروع الدلتا الجديدة ودعا - فى نفس الوقت - إلى ضرورة التأكد من ثبوت صلاحيته بعد، دراسة دقيقة يقوم بها الخبراء والفنيون.

معنى هذا أن قطب المعارضة الكبير لم يتردد فى أن يرحب بمشروع عملاق سينسب إلى حكومة الحزب الوطنى الحاكم، لا لشىء إلا لأن الرجل لا يعارض من أجل المعارضة وحدها، وإنما هو يؤيد ما يرى أنه فى صالح البلد وصالح الشعب بصرف النظر عمن يقوم به. ليس هذا فقط بل إن الذى أعجبنى فى تصريح فؤاد باشا هو أنه لم يفت فى تفاصيل المشروع، لعدم تخصصه فيه، وترك للخبراء فى الرى والزراعة والطاقة أن يقولوا للحكومة رأيهم فى هذا المشروع قبل البدء فى تنفيذه.

أما هؤلاء الذين يعارضون المشروع بلا خبرة ولا علم ولا دراية، فكم كنت أتمنى لو أنهم كانوا معنا فى موقع المشروع العملاق لسماع ما قاله الرئيس مبارك، وما شرحه د. الجنزورى، عن أهمية مشروع تنمية جنوب الوادى. لقد كان الشرح وافيا، ومقنعا، ويطلق العنان لأحلامنا وخيالنا بحثا عن مستقبل أفضل لأطفالنا وللأجيال القادمة بعدهم. حقيقة أن أجهزة الإعلام قامت

بنقل كل ما قيل فى الاحتفال التاريخى ببدء تنفيذ المشروع العملاق لوادى النيل الجديد، ولكن هذا النقل - مهما كان كاملا ودقيقا - فإن التواجد فى مكان الحدث كان أكثر إثارة وأكثر حرارة من النقل التليفزيونى أو الصحفى أو الإذاعى.

ببساطة وتلقائية.. أكد الدكتور كمال الجنزورى أنه لولا الرئيس مبارك وحرصه على التخطيط لما تحقق شىء. كان التخطيط - قبل عهد مبارك - يكتفى فقط بالنظر إلى أسفل قدمينا، ومع بداية عهد مبارك تغير أسلوب التخطيط وأهدافه.. لنعد الخطة العشرينية ٨٢/٢٠٠٢ التى لولاها لما تحقق ما تحقق، ولما تشجعنا على البدء فى تنفيذ هذا المشروع العملاق الذى يعتبر - بحق - مشروع القرن الواحد والعشرين.

فى الكلمة الوطنية البديعة التى ألقاها الرئيس مبارك فى الاحتفال الكبير.. توقفنا طويلا أمام ما كان خافيا عنا وما كان المتشككون والمشككون فى المشروع غافلين عنه ومتجاهلين له.

تحدث الرئيس عن الأسباب التى دفعتنا دفعا إلى التفكير فى هذا المشروع، فقال :

«لقد أملت ضرورات المستقبل البدء فى تنفيذ هذا المشروع العملاق، بعد أن أصبح أمرا حتميا لازما أن ننطلق خارج حدود الوادى الضيق الذى عشنا فيه قرونا طويلة لا نفكر فى الخروج منه حتى ضاق بكثافته السكانية العالية ولم يعد فى إمكانه أن يستوعب طموحات مصر فى غد أفضل. فى عهد محمد على لم يكن تعداد سكان مصر يتجاوز ثلاثة ملايين نسمة، بينما كانت مساحة الأرض المزروعة تصل إلى ثلاثة ملايين فدان. عدد سكان مصر اليوم تعدى الـ ٦٠ مليون نسمة فى حين أن الأرض المزروعة لا تتجاوز ٨ ملايين فدان!

لو أن الأمور سارت على هذا النحو دون رؤية جديدة شجاعة توسع رحاب التنمية وتزيد رقعة العمران على أرض مصر، وتخفف من الاكتظاظ السكاني للمدن والقرى، فإن النتيجة سوف تكون مزيدا من التكدس السكاني الذى يأكل ما تبقى من أرض الوادى القديم التي تعانى الآن من زحف عمرانى خطير أكل أجود أراضيها».

وردا على ما قيل من أن المشروع العملاق تم «سلقه» فى يوم وليلة، قال الرئيس مبارك :

«إننا إزاء مشروع قومى عملاق، تفرض ضرورات المستقبل تكاتف جهود كل المصريين من أجل إنجاحه، لأن نجاح المشروع يعنى تغيير وجه الحياة على أرض مصر، ويعنى امتداد العمران إلى مراكز جديدة تخفف من أعباء الوادى القديم وتصلح من بيئته وظروفه.

لقد كان من المتعين علينا ونحن نضطلع بمشروع بهذا الحجم الضخم غير المسبوق، أن نخضعه للدراسة المدققة المتأنية التى تبحث كل جوانب المشروع، وتأخذ فى اعتبارها كل الفروض والاحتمالات وتعطي الفرصة كاملة للاستماع إلى وجهات النظر المختلفة من علماء مصر وخبرائها، لا تضيق بنقد أو ملاحظة، وتهتدى بدراسات متعمقة أعدتها نخبة متميزة من علماء مصر خلال فترة لا تقل عن عشرين عاما.

لم نكن فى عجلة من أمرنا. كانت الكلمة الأخيرة للعلم وللحقيقة، وكان التقييم الاقتصادى الدقيق هو العامل الحاسم فى حساب جدوى المشروع وفائدته، كى نضمن أن يكون القرار فى مشروع ضخم على هذا النحو من الأهمية والخطورة، قرارا

موضوعيا، صائبا، مبنيا على الحقائق العلمية الدقيقة، والمعلومات الموثقة، والرؤية المتكاملة التى تغطى كل جوانب المشروع وتحيط بكل أبعاده».

وتأكيدا لمنهج هذا العهد الذى تنحاز كل أعماله وكل أهدافه للصالح العام، وبعيدا كل البعد عن تحقيق أهداف سياسية أو دعائية، قال الرئيس مبارك :

«لقد مضى - منذ زمن - عهد اختيار المشروعات وإنجازها لأسباب سياسية، لا تضع فى حسبانها رؤية الخبراء المختصين أو تهدر الحساب الاقتصادى للمشروع أو تتجاهل التقييم العلمى لجدواه، وسيظل هذا موقفنا فى كل مراحل تنفيذ مشروعنا الجديد، بحيث تبقى الكلمة الأخيرة للعلم وللحقيقة، لأننا نصر على اختيار الطريق الذى يضمن تحقيق الفائدة القصوى من كل خطوة نخطوها، ويضمن تحقيق النجاح وتقليل الفاقد، وتعظيم العائد، وانجاز الهدف بأقل تكلفة ممكنة».

●●●

وقبل أن يبدأ الرئيس مبارك كلمته التاريخية.. كان الدكتور كمال الجنزورى - رئيس الحكومة - قد شرح لنا - بالأرقام - أهمية وفوائد ونتائج المشروع الكبير.

فبعد أن أوضح لنا ضرورة الخروج من الوادى القديم، كحل لا مفر منه، عرض علينا الجنزورى خريطة مصر كما يجب أن تكون عليه خلال القرن الواحد والعشرين. وقال الدكتور الجنزورى : إن مشروع الدلتا الجديدة لم يبدأ من فراغ، بل كانت هناك جهود متتالية فى السنوات الماضية لتوفير كل البيانات والمعلومات حتى يبدأ العمل. فتنمية الشعوب لا تتم فى خلال

سنة، ولكنها تحتاج إلى نظرة بعيدة المدى، لتوسيع مساحة مصر الزراعية والعمرانية.

قدم الدكتور الجنزورى شرحا تفصيليا للمشروع من خلال ٩ خرائط تبين مشروعات الوزارات المختلفة.

ومن أهم ما طمأننا على أهمية وضرورة المشروع قوله : «إن مساحة الدلتا الجديدة تبلغ ٨ ملايين فدان، منها ٣,٤ مليون فدان صالحة للزراعة فورا، وهذا يضاعف مساحة الأرض الزراعية فى مصر، كما أنه يضاعف الدخل القومى للبلاد بعد خمسة عشر عاما».

وتوقفت ـ أيضا ـ عند قول الدكتور الجنزورى ردا على مخاوف البعض وتشكيك البعض الآخر مؤكدا أن المشروع سينفذ فى إطار احترام مصر للاتفاقيات الدولية الخاصة بالمياه، وبالتالى لابد من تطوير المجارى المائية وتنظيم الرى فى الوادى القديم، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى فى الرى لتوفير موارد مياه لجنوب الوادى وشمال سيناء. أكد ـ أيضا ـ أن المياه ستأتى من هذه الموارد ومن ترشيد الاستهلاك، لا من حصة مصر من مياه النيل، فليس معقولا أن نزرع فى الجنوب ونصحر فى الشمال.

●●●

ما سبقت كتابته كان مجرد تسجيل أمين لما شاهدته، وسمعته، وقرأته عن المشروع العملاق الذى بدأت الدراسات عنه ـ وحوله ـ منذ أكثر من عشرين عاما، إلى أن أعطى الرئيس مبارك إشارة البدء فى التنفيذ كواحد من أكبر المشروعات وأضخمها فى تاريخ مصر.

حقيقة إننى اقتنعت بالمشروع وتحمست له، ولكن هذا الاقتناع وتلك الحماسة إنما يرجعان - أولا وأخيرا - إلى ما شاهدته بعينى وسمعته بأذنى وقرأته بلسان وأقلام المتخصصين والدارسين، فهذا كلامهم المتخصص جدا.. وتلك نظرياتهم العلمية التى أفنوا أعمارهم فى فهمها واستيعابها، وعندما يتكلم هؤلاء فعلينا - نحن غير المتخصصين - أن نصمت، وننصت.

وأفلح من قال : «لا أدرى»!

الموقف السياسي

أين الخلل ؟!

لم أصدق عينى وأنا أتابع قراءة خبر مطول نشر فى صفحة الحوادث فى صحيفة «الأخبار» تقول السطور التى توقفت أمامها مذهولا، ومصدوما مما أقرأه :

« فى أول تطبيق لقانون البلطجة الجديد.. وجهت نيابة أحداث القاهرة تهمة «استعراض القوة» إلى ١٧ طالبا ـ بمدرسة ثانوية بمدينة نصر ـ لقيامهم بالتجمهر أمام مدرسة عباس العقاد المشتركة لترويع طلابها وإلحاق الأذى بهم بدنيا ومعنويا. كما وجهت إليهم النيابة ١٩ اتهاما آخر من بينها : استعمال مفرقعات بغرض تخريب المدرسة وبما يعرض حياة الأفراد للخطر، وإحراز وتصنيع مفرقعات بدون ترخيص، والتجمهر وإحداث الشغب. وأمرت النيابة بحبسهم أربعة أيام على ذمة التحقيقات التى باشرها فريق من وكلاء نيابة الأحداث. وكان الطلاب قد تسلّقوا أسوار مدرسة عباس العقاد المشتركة وقاموا بإلقاء زجاجات البنزين الحارقة فى فناء المدرسة بسبب معاكسة البنات، مما أثار الفزع والرعب بين الطلاب وأحدث تلفيات بالمدرسة. وقد أرسلت النيابة زجاجات البنزين والكيروسين المسدودة بقطع من القماش

والتى عثر عليها فى مكان الحادث إلى المعمل الجنائى واستمعت إلى أقوال مديرة مدرسة عباس العقاد النموذجية المشتركة للغات ومشرف المدرسة وتوالى مباحث مدينة نصر جهودها للقبض على طالب ـ هارب ـ بالصف الثالث الثانوى بمدرسة الملك فهد.. أثبتت التحريات أنه هو الذى قام بشراء البنزين وماء النار لتعبئة الزجاجات».

كان هذا نص الخبر الذى كتبه الزميل رشاد كامل المحرر بقسم الحوادث فى صحيفة : «الأخبار» وقرأت خبرا آخر ـ فى نفس الصفحة وإلى جوار الخبر الأول ـ تقول سطوره : «أحال خيرى الدبيكى وكيل وزارة التربية والتعليم بالقليوبية ١١٠ مدرسين وعاملين ومديرة وناظرة ووكلاء مدارس إلى التحقيق لعدم وجودهم فى أعمالهم أثناء زيارة مفاجئة قام بها وكيل الوزارة لمدرسة بنها الثانوية التجارية المتقدمة! كما قرر وكيل الوزارة فصل ١٥ طالبا يحملون السنج والمطاوى».

بداية.. لا أريد أن أعمم وأتهم كل طلاب الثانوى بأنهم أصبحوا «فتوات» و «بلطجية» ! فالحادثة ـ كما قرأنا ـ تتعلق بعدد من الطلاب أقل من العشرين، أشاعوا الرعب والخوف والفزع أمام إحدى المدارس الثانوية المشتركة لأسباب غير معروفة على وجه الدقة، ولكن المعروف ـ والمخيف فى نفس الوقت ـ هو أن هؤلاء التلاميذ الصغار استخدموا للتعبير عن ذاتهم نفس الأسلحة التى يستخدمها ويستعملها عتاة الإجرام، ومحترفو البلطجة!

وقد يرى البعض ـ وأنا منهم ـ أن المسألة كلها لا تدعو إلى العجب أو محاولة خلق «قبة» من «الحبة».. لأن ما فعله هؤلاء الطلبة هو نفسه الذى فعله ـ ويفعله ـ غيرهم فى معظم

المجـتمعات فـي قارات الدنيا الخمـس، وبالذات في الدول الكبرى والعظمى والأكثر غنى ورفاهية وتقدما فى كل الميادين.

ومع تسليـمى التام بهـذه الحقـائق، ومع اعتـرافى المطلق بأن الغالبيـة العظمى من طلاب مدارسنا ومعاهدنا وجـامعاتنا لا تزال فى أحـسن صحـة وسعـادة، ولا يضيـرها أن تنحرف قلة ضـالة ومـضللة عن الطريق الصـحيح والسـوى، إلا أننى لم اسـتطع أن أمنع نفسى من طرح عدة أسئلة. لم أجد لهـا إجابات مقنعة.. حتى لحظة كتابة هذه السطور.

من هذه الأسئلة على سبيل المثال لا الحصر :

■ لماذا ينحرف تلاميذ صغار بمثل هذه الصورة المفزعة؟ أين تلاشت تربيتـهم فى منازلهم ؟! وإذا كان أولياء الأمـور قد أهملوا فى تربيـة أولادهم، فأين التـربيـة التى تتحـملهـا وزارة التربيـة والتـعليم وكان يجب على المسـئولين عن مـدارسهـا الابتدائيـة والاعدادية والثانوية أن يأخذوا بأيدى هؤلاء التلاميذ الضالين إلى الطريق الصـواب؟

■ إن يتـشـاجـر الصغـار فى المـدارس والشوارع، فـهذا أمـر طبيعى، يندر أن يكبر أحدهم دون أن يتضـارب مع زملائه أو حتى أخوته، ولكن أن يسـتخدم هـؤلاء الصـغار ـ وعـددهم ١٧ طالبا ـ زجاجات البنزين الحارقة، ومـاء النار، ويخططوا لتخريب مدرسة وتعريض حياة الأفراد إلى خطر الموت وأخطار الحرق والتشـويه، فـهـذا هو غـيـر الطبـيـعى، ويؤكـد أنه لا البـيت ولا المـدرسـة ولا المجتمع قام بواجبه نحو هؤلاء البلطجـية الصغار، فأصبحوا على ما هم عليه الآن!

■ هل أخطأت أجهـزة الإعلام ـ المـقروءة والمرئـية ـ فى حق

الشباب والأجيال الجديدة عندما انحرفت هذه الأجهزة عن الدور المرسوم لها، وبدلا من أن تصلح الصغار بما تكتبه وتعرضه من قصص النجاح، وتقديم القدوة في كل شيء وأي شيء، وجدناها لا تقدم إلا كل ما يفقد الشباب الثقة في الحاضر والمستقبل!

فالصحافة والتليفزيون - وهذا نقد ذاتي - لا هم لهما منذ فترة طويلة غير إثارة الطبقات بعضها على البعض.. بما تكتبه بعض الأقلام وما تعرضه الأفلام والمسلسلات.

هناك من يرفع كلمة «لا» لكل شيء وأي شيء.

هناك من لا هم له غير تلطيخ أية بقعة بيضاء باللون الأسود.

هناك من لا هدف له في هذه الدنيا غير التشكيك في كل إنجازاتنا، وكل انتصاراتنا، وكل نجاحاتنا في تصحيح أخطاء الماضي، ومواجهة تحديات المستقبل.

وهناك - أيضا - من تخصص في إشاعة روح اليأس في حاضرنا ومستقبلنا عملا بالمقولة الشهيرة : «مافيش فايدة»!

وما أكثر المفاهيم الخاطئة التي صدمنا الشباب بها بما نكتبه وما نعرضه :

فالفقير - كما يردد بعض الأقلام وبعض الأفلام والمسلسلات التليفزيونية - سيظل فقيرا ما لم يأخذ حقه بيده من الأغنياء!

والغني لم يحقق هذا الغنى إلا بعد نجاحه - كما تكرر الصحافة وتؤكد المسلسلات - في التحايل على البنوك، ونهب المال العام، والسطو على أموال الدولة، والنصب على المواطنين الأبرياء!

والنجاح في الحياة - كما تصوره أجهزة الإعلام بطريق مباشر أو غير مباشر - يعتمد على المال، والقوة، وبدونهما لن يحقق الشاب أي شيء من أحلامه. والدليل على ذلك أن كل الأبطال وكل

المشاهير جمعوا الاثنين : المـال والقوة.. بصرف النظر عن كيفية الحصول عليهما برضا المجتمع أو رغم أنفه!

و«الوحش» لن يفــوز «بالجـميلة» إلا إذا خطـفـهـا، وهددها، وأغتصبها بالقوة!

وتماشيـا مع هذا المنطق أصبح العنف هو لغة العـصر. القوى يجب أن يتعلم كيف يأكل الضعيف. وجـرائم القتل البسيطة ـ مثل اطلاق النار ـ لم تعد مـوضة قصص وأفلام نهاية الـقرن الحالى. المطلوب هو تحقيق أكبر كم ممكن من الدمار. المدفع أصبح بديلا عن المسدس. والنسف بالـقنابل أكثر إثارة من طلقة بندقيـة صيد العصافير التقليدية!

والأفـلام الأجنبيـة، وبالذات الأمـريكية ـ الـتى أدمن الصغـار مشاهدتهـا من خلال أفلام «الفيـديو» المهربة أو حتى المسموح بدخولها وعـرضها للبيع ـ كـان لها الفضل فى محـو كل ما سبق استـيعابه وتخـزينه فى قلوب وعقول الصـغار من دروس وحكم وقواعد ومـبادىء تعلموها وسمعوها من أوليـاء أمورهم وأساتذة التربية والدين.

وهذا «الخط المقـدس» الذى يسير عـليه، ويتمسك به، إعلامنا المقروء والمرئى ـ طوال السنين العديدة الماضية ـ هل هو وحده المسئول عن انحراف مثل هؤلاء الشباب لدرجة قيامهم بالتخطيط لنسف مـدرسة، وقـتل وحـرق وتشويه من بـداخلها من أسـاتذة وطلبـة وطالبات وعمـال؟! أو بمعنـى آخر : هل الإعلام ـ المـحلى والمستورد ـ هو الذى يجب محاكمتـه وعقابه ورجمه، انتقاما منه لما سـببه من ضرر لـم يعد مقصـورا على ضحاياه من الصـغار وذويهم وحدهم.. وإنما أمتد وانتشر ليصيب القاعدة العريضة من المجتمع ؟!

■ منذ سنوات طويلة ونحن نسمع عن نجاح تطوير عملية التعليم فى بلادنا. كما تابعنا التجارب العديدة التى قمنا بها - سنة بعد أخرى - بحثا عن هذا التطوير التعليمي لمواجهة متطلبات الحاضر وتحديات المستقبل، وتمضى السنوات.. لنسمع عن فشل تلك التجارب وضرورة البحث عن تجارب جديدة يمكن أن تنجح، ويمكن - أيضا - أن تفشل هى الأخرى. هذا الواقع الملموس والمحسوس فى كل بيت مصرى، هل له علاقة أو صلة - من قريب أو من بعيد - بحالات انحراف الشباب الذى رفضوا استمرار معاملتهم «كفئران تجارب» ثبت فشلها الواحدة بعد الأخرى؟!

■ وإذا تركنا بلطجية مدينة نصر، وتوقفنا قليلا أمام خبر إحالة ١١٠ من المدرسين للتحقيق فى القليوبية لعدم وجودهم فى مدارسهم خلال ساعات العمل الرسمية، وخبر فصل ١٥ طالبا فى نفس المحافظة لا لشيء إلا لأنهم يحملون الأسلحة البيضاء فى جيوبهم، فهل سنجد علاقة وثيقة بين بيت الشعر المعروف : «إذا كان رب البيت بالدف ضاربا، فشيمة أهل البيت كلهم الرقص» وبين انحراف التلاميذ ما دام أساتذتهم يزوغون من مدارسهم ولولا مرور وكيل الوزارة - بالصدفة - على تلك المدارس لما تم ضبط الواقعة والأمر باحالتهم إلى التحقيق؟!

■ إذا كان هناك ١١٠ مدرسين مزوغين فى مدارس محافظة القليوبية وحدها. فكم يبلغ - يا ترى - عدد المدرسين المزوغين فى محافظة القاهرة أو الجيزة أو الاسكندرية؟! وإذا كان قد تم ضبط١٥ تلميذا من حملة «المطاوى» - فى محافظة القليوبية المحدودة العدد - فهل نتصور كم عدد حملة الأسلحة البيضاء من

بين تلاميذ وطلاب المدارس الإعدادية والثانوية والمعاهد العليا والكليات الجامعية فى مدينة كبرى مثل القاهرة أو الاسكندرية.. على سبيل المثال؟!

■ **ليس صحيحا أن الشباب المصرى لا يحب ممارسة الرياضة وباقى الهوايات الأخرى. الدليل على ذلك هو هوس نفس هذا** الشباب بكرة القدم وغيرها من الألعاب الرياضية، ولكن هذا الهوس نجده مقصورا على تشجيع اللاعبين الكبار فى الأندية، لأن الصغار محرومون من ممارسة الرياضة فى المدارس المحرومة من الملاعب، والتى لا يهتم نظارها ولا حتى وزارتها بتوفير الملاعب والمدربين والملابس والأدوات اللازمة لهذه الممارسة، كما كان عليه الحال فى مدارسنا فى العقود البعيدة الماضية. وإهمال الرياضة ليس وحده الذى تعانى منه مدارسنا وكلياتنا ومعاهدنا، فهناك الإهمال الأكثر وضوحا فى تشجيع وتوفير ممارسة باقى الهوايات مثل : الفنون بكل أنواعها من تصوير، ونحت ورسم، وتمثيل، وخطابة، وكشافة، وصحافة، ورحلات، ومسابقات ومباريات وجوائز تتنافس عليها المدارس جميعها على مستوى الجمهورية.

هذا النقص الشديد الذى تسبب فى حرمان التلاميذ ـ من الحضانة إلى الجامعة ـ من ممارسة الهوايات المختلفة، ألا يعتبر أحد أهم أسباب حالة الملل والفراغ التى يعانى منها شبابنا وأوقع بعضهم فى دوامة إدمان البانجو وباقى أنواع المخدرات، ودفع بعضهم الآخر إلى رفض كل شىء وأى شىء واستخدم العنف سلاحا لتغيير الواقع المرفوض؟!

كانت هذه بعض ـ لا كل ـ الأسئلة التى دارت فى ذهنى بعد أن

قرأت ما قرأته في الصحف عن بلطجة تلاميذ في مدرسة ثانوية في إحدى ضواحي القاهرة. وهناك أسئلة كثيرة أخرى يمكن أن أطرحها ـ ويطرحها غيري حول هذه الحادثة بالذات ـ ولكن المهم إنى لا أعرف إجابات عن هذه الأسئلة كلها.. ولا حتى عن بعضها.

كل ما أعرفه هو أن هناك مظاهر عنف شديد بدأت تتسلل إلى الشارع المصرى ومع اقتناعى بأن هذه المظاهر قد لا تمثل ظاهرة، وقد تكون محدودة للغاية، ولكن التساهل فيها ومعها يمكن أن يشجع أخرين على ممارستها، وعلى تقليدها، وتطوير اسلحتها، مما يساعد ـ بالتالى ـ على انتشار العنف والانحراف وسط الشباب الذى نصفه عادة بأنه : نصف الحاضر وكل المستقبل.

■ ■ ■

القضية ليست فى التحقيق مع هذه القلة المنحرفة من تلاميذ المدرسة الثانوية فى مدينة نصر توطئة لفصلهم وإضاعة مستقبلهم ليزدادوا مع الأيام عنفا وبلطجة، وإنما القضية ـ من وجهة نظرى ـ أكبر بكثير من ذلك.

إنها قضية البحث والتنقيب عن مكان هذا «الخلل» الذى يجب الاعتراف بوجوده، مادمنا نسعى ـ أولا وأخيرا ـ إلى التصدى له، والقضاء على أسبابه.

.. حتى لا ننساه

عندما نحتفل كل عام بذكرى حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ فإننا نصفها - بحق - بأنها أعز وأغلى الأعياد فى حياة المصريين، بصفة خاصة، وحياة الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، بصفة عامة.

سبع سنوات مريرة سبقت هذا اليوم التاريخى. ففى ٥ يونيو ١٩٦٧ منيت مصر بأكبر، وأفدح، وأقظع، هزيمة عسكرية على امتداد تاريخها الحديث والقديم الذى يرجع إلى آلاف السنين. طوال هذه السنوات السبع المريرة.. لم يكن للمصريين من هم غير الحديث عن «الهزيمة». و«النكسة» و «حرب الاستنزاف» و «حرب الثأر» التى لم يكن أحد يعلم - حينذاك - متى ستنشب ولا من الذى سيكسبها ؟!

قبل هزيمة ١٩٦٧ كان حال المصريين غيره بعدها. كنا نؤمن باننا أكبر وأقوى قوة عسكرية فى الشرق الأوسط، وكنا نحلم باليوم الذى يصدر فيه قرار الزحف على إسرائيل لدكها دكا وإلقاء شعبها فى البحر كما كان يردد المرحوم أحمد الشقيرى، المتحدث باسم الشعب الفلسطينى فى ذلك الزمان. وبعد حرب

الساعات الست تزعزعت ثقتنا في أنفسنا وفي قدراتنا بعد أن كنا نتصور أننا سنصل إلى قلب تل أبيب خلال ثلاثة أيام، فإذا باليهود هم الذين وصلوا إلى حافة الضفة الشرقية من قناة السويس وكان في استطاعتهم - بكل سهولة - عبورها والزحف إلى خطوط الدفاع الثانية والثالثة والعاشرة!

خلال سنوات الاستنزاف كنا - حقيقة - نستعجل القيادة السياسية ونحثها على بدء معركة الثأر، ولكننا كنا نتخوف - في نفس الوقت - من احتمال أن تتكرر هزيمتنا مرة أخرى، كحالنا مع كل الحروب التي خضناها - من قبل - ضد الإسرائيليين.. بدءاً بحرب فلسطين، مرورا على حرب ١٩٥٦ وإنتهاء بالهزيمة الكبرى في يونيو ١٩٦٧!

وتضاعفت مخاوفنا بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر فجأة.. في وقت كنا أحوج الناس فيه إلى بقائه معنا لعله يعيد لنا ما أضاعه منا.

يوم رحيل عبدالناصر.. كان يوما حزينا وكئيبا أحس فيه الشعب المصري أنه أصبح كاليتيم الذي لا يعرف ماذا سيفعل في يومه ولا ماذا سينتظره في غده، لدرجة أن البعض خرج إلى الشوارع يبكي عبدالناصر، مرة، ويبكي - مرات ومرات - على مصر التي اصبحت فجأة - وبدون سابق إنذار - بلا قائد، بلا زعيم، يستطيع أن يقودها إلى النصر الذي تعيش على أمل تحقيقه اليوم، أو غدا، أو بعد غد.

وازدادت الصورة قتامة بعد اختيار أنور السادات ليحل محل الزعيم الأكبر الذي رحل قبل أن يعيد لمصر ما فقدته من أرض، وشرف، وكرامة، وسيادة ! فصورة أنور السادات - لدى العامة

والخاصة - كانت «تترك للتمنى!.. كما يقول المثل الفرنسى.

صورة من كان يعيش فى ظل الزعيم والقائد، وينفذ أوامره، ويتبنى مواقفه، ولم نسمع مرة واحدة أنه - أى السادات - اختلف ذات يوم مع عبدالناصر أو عارضه أو شكل خطرا على زعامته، أو اشترك مع غيره فى التآمر عليه، بدليل أنه كان أحد القلائل المعدودين على أصابع اليد الواحدة الذين بقوا داخل دائرة الضوء، ونعموا بالمناصب الكبرى، وسعدوا أيضا بالمناصب الصغرى، مادام القائد والزعيم عبدالناصر هو الذى يختارها لهم، وهو الذى يرفعهم إلى أعلى أو يهبط بهم إلى أسفل تبعا لحساباته الخاصة التى لا يُشرك أحدا فيها ويوم قيام الثورة كان مجلسها يتكون من عدد كبير من أعضاء مجلس قيادتها، ثم استمر العدد يتناقص شيئا فشيئا - بالموت، أو المرض، أو العزل والإقصاء - حتى لم يتبق من أعضاء مجلس قيادة الثورة - إلى جانب عبدالناصر - غير قلة معدودة - السادات، وحسين الشافعى - ظلت على إخلاصها وولائها لعبد الناصر.. حتى آخر يوم فى حياته.

كان اختيار أنور السادات لخلافة عبدالناصر هو آخر ما كنا ننتظره ونتوقعه. والعالمون ببواطن الأمور - وقتذاك - كانوا يفسرون ذلك بأن السادات قد يملك - شكلا - ولكنه لن يحكم - فعلا - لأن الحكم الحقيقى كان - وسيظل، فى يد جماعة أخرى تسيطر على كل شىء، ولكنها لا تزال غير متفقة على من يتم اختياره من بينها - وبالاجماع - ليكون الخليفة القوى والحقيقى لعبدالناصر، ولهذه الأسباب كلها وقع اختيارهم على أنور السادات الذى لا خوف منه على أحد - ليكون الصورة والرمز

لتلك الفترة الانتقالية التى سرعان ما يسقطها تاريخ مصر الثورى من حساباته وكأنها لم تكن. والمذهل أن أنور السادات لم يكن هذا الرجل الذى كانوا يتصورونه.!

لقد تولى السادات الحكم قبيل نهاية سنة ١٩٧٠، وفى منتصف مايو من السنة التالية - أى بعد ٨ أشهر بالتحديد - كان جميع أعضاء الجماعة القوية التى كانت تحكم وتسيطر على كل شيء فى مصر فى السجن بتهمة : تشكيل مراكز قوى خططت للتآمر على اسقاط الحكم، وتم - بالتالى - تقديمهم إلى المحكمة التى حكمت عليهم - بلا استثناء - بالسجن لمدد متفاوتة، ليصبح طريق الحكم المطلق خاليا، ومفروشا بالورود، أمام الرجل الذى سبق للشعب السخرية منه، ومن أقواله وتصرفاته وقراراته.

وبالقضاء على من كانوا يعرفون : «بمراكز القوى» اصبحت للرئيس أنور السادات صورة أخرى مختلفة، ومتناقضة تماما، مع صورته التى سبق أن عرفناه بها وتعاملنا بها معه. فالرجل الذى كان البعض يصفه بأنه : كالماء - بلا طعم، ولا رائحة، ولا لون - انقلب، فجأة، إلى حاكم قوى شجاع، وقادر على أن يضرب كل خصومه ضربة واحدة قادرة على قصم ظهورهم وظهور جميع من كانوا يعملون فى خدمتهم وينفذون أوامرهم!

والانتصار الخاطف، والحاسم، الذى حققه الرئيس أنور السادات ضد مراكز القوى، كان بمثابة صدمة مذهلة - وسعيدة فى نفس الوقت - للشعب المصرى الذى سرعان ما غير رأيه فى شخص أنور السادات من النقيض إلى النقيض وازدادت الصورة الجديدة للسادات لمعانا وبريقا مع توالى القرارات غير المسبوقة التى أصدرها الواحدة بعد الأخرى، وبالذات تلك التى أعادت

للشعب حقه فى أن يقول ما يؤمن به، وأن يجهر بما كان يكتمه فى أعماقه، وأن ينتقد ما كان محرما عليه المساس به أو حتى التلميح إليه!

ولم يكن أنور السادات غافلا عما كان كل مصرى يتالم منه ويحلم بتحقيقه. فإذا كان الرئيس الجديد ـ السادات ـ قد نجح فى اكتساب شعبية كبيرة بقضائه على ما كان يسمى «بجماعات ومراكز القوى» فإن هذا الإنجاز لا يمثل شيئا كبيرا أمام معركة النصر والثأر من المستعمر الإسرائيلى واستردادنا لنحو ثلث الأراضى المصرية ليس هذا فقط.. بل إن الرئيس السادات كان يؤمن دائما بأنه مهما فعل، ومهما حقق من إنجازات تعيد للشعب حقوقه المغتصبة، وحرياته المسلوبة، وترفع من مستوى معيشته، فإنه ـ أى الشعب المصرى ـ لن يهدأ ولن يهنأ إلا إذا نجحت قيادته السياسية والعسكرية فى استرداد كرامته التى مرغتها الهزيمة الكاسحة فى يونيو ٦٧ على طول وعرض رمال صحراء سيناء المصرية.. يوم أن استولت إسرائيل عليها ـ فى يونيو ١٩٦٧ ـ وأعلنت ضمها إلى : «إسرائيل الكبرى» التى تخطط لإقامتها ـ ذات يوم قريب أو بعيد ـ من النيل إلى الفرات!

وإيمانا من السادات بأهمية معركة الثار واسترداد الكرامة، وجدناه يسرف فى تصريحاته عن اقتراب تحقيق هذا الهدف الأعظم، لدرجة أنه لم يتردد فى أن يعلن ـ ذات يوم ـ أن : «هذه السنة. ستشهد عودة سيناء إلى مصر» !

ومع تهليل الشعب المصرى ـ من الأسكندرية إلى أسوان ـ لتلك القرارات، والإجراءات الإصلاحية لحقوقه ومعيشته، إلا أن الإعلان عن «سنة الحسم» التى أعلنها، وحددها، الرئيس السادات

ـ سنة ١٩٧٢ ـ لم تحظ من الشعب إلا بالدهشة، وعدم التصديق! وازدادت الدهشة، وتعاظم عدم التصديق لينقلب إلى سخرية وتنكيت، عندما انتهت سنة ١٩٧٢ دون أن يتحقق «الحسم» الذى وعدنا الرئيس السادات بتحقيقه! ليس هذا فقط. بل إن الدهشة تحولت ـ بسرعة شديدة ـ إلى سخرية واستهزاء شديدين، عندما فوجئنا برئيس الجمهورية يعتذر عن عدم تحقيق الحسم الذى وعدنا به لا لشيء إلا لأن تلك الفترة التى كان من المخطط لها أن تنشب خلالها حرب الثأر والكرامة. تعرضت المنطقة خلالها لسوء الأحوال الجوية وبالذات الضباب، مما يمنع ـ من وجهة نظر السادات ـ شن الحرب، وبالتالى فلا مفر من تأجيل سنة الحسم إلى سنة أخرى قادمة لم يحددها.

ولست أذيع سرا إذا قلت إن هذا التبرير السخيف لعدم حسم حالة الحرب واللاحرب، فى سنة ١٩٧٢ قد افقد الرئيس السادات ـ حينذاك ـ معظم المصداقية المحدودة التى كان قد حصل عليها فى أعقاب ضربته الصاعقة والناجحة جدا ضد ما كان يسمى : بمراكز القوى ورموزها فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١، وتحمل الرئيس أنور السادات مالا يتحمله البشر ـ عادة ـ من سخرية وتجريح، واستهزاء الغالبية العظمى من الشعب.. الذى شعر ـ فجأة ـ أن رئيس جمهوريته يسخر من ذكائه، ويمتهن ثقافته وحضارته الممتدة إلى سبعة آلاف سنة. فى محاولة ساذجة وسخيفة من جانبه لتبرير عدم استطاعته تحقيق «الحسم» الذى سبق أن بشره بتحقيقه خلال سنة ١٩٧٢.

ومرة أخرى يتحمل الرئيس أنور السادات ـ بصبره واحتماله المعروفين عنه ـ كل ما قيل ويقال عنه وعن شخصه وعن عدم

وفاته بما سبق أن وعد الشعب بتحقيقه، لم يهتم السادات بتشفى الأصدقاء قبل الأعداء بالموقف الذى يقفه فى تلك الأيام التى لا تنسى، فهمه الأول والأخير كان منصبا، ومحصورا ومقصورا على الاستعداد لمعركة الثأر والكرامة التى كان يخطط لها، ويعلم تماما أنه لا حاضر، ولا مستقبل له ـ كزعيم شعب ورئيس دولة ـ إلا بعد خوضها والنجاح والانتصار فيها. لقد سبق لهذا الشعب أن عانى الكثير من الهزائم والنكسات المتكررة الواحدة بعد الأخرى تحت حكم الرئيس الذى سبقه ـ تماما كما أن نفس هذا الشعب ليس لديه الاستعداد الذى يسمح له بقبول وتقبل نفس تلك الأكاذيب وبالذات من رئيس جديد ـ مثل السادات ـ لا يتمتع بما كان يحظى به الرئيس عبدالناصر من شعبية طاغية ومن دعم وتهليل إعلامى غير مسبوق.

هذه الحقائق كلها ـ وغيرها ـ لم تكن خافية على الرئيس أنور السادات وهو يسمع ويرى ويتابع الحجم الهائل من نقد وسخرية الشعب المصرى لسنة «الحسم» التى سبق أن بشرنا بها، ثم ضاعت هباء بسبب الضباب، من جانب، ونتيجة للحرب التى اشتعلت فجأة بين الهند وباكستان، من جانب آخر!

والمذهل أن السادات لم يحاول أن يبرر أسباب عدم تحقيق حسمه وعزمه، كما لم يأمر أجهزة إعلامه ـ كما كان يفعل من سبقه ـ بالتصدى لكل من يعارضه أو يشكك فى سياسته أو يطعن فى قراراته. كل ما فعله الرئيس السادات أنه تحمل طعنات الأعداء، وتسامح مع سخرية الأصدقاء، وتجاهل ادعاءات وافتراءات الأبواق المتربصة به من خارج الحدود، وتفرغ تماما مع قادة افرع القوات المسلحة المصرية لمواصلة ومتابعة ما سبق الاتفاق على تحقيقه مهما كانت الأخطار ومهما كانت الصعاب.

لا أعتقد أن رئيس دولة ـ في عصرنا الحديث.. أو حتى القديم ـ تحمل ما تحمله الرئيس أنور السادات من بذاءات، واتهامات وافتراءات، من الأصدقاء قبل الأعداء في كل مرة يعلن فيها عن عزمه على استرداد الكرامة المصرية، وإعادة الأراضى المصرية التى استولى عليها الإسرائيليون فى حربى ١٩٥٦ و ١٩٦٧! وكان يمكن أن تستمر هذه الحالة إلى ما شاء الله تعالى لولا أن جيشنا العظيم نجح ـ فى غفلة من الأعداء والأصدقاء معا ـ فى تحقيق أعز وأغلى أمنية للشعب المصرى، عندما أصدر الرئيس أنور السادات قراره التاريخى ببدء الزحف المقدس لتحرير أرضنا المحتلة فى تمام الساعة الثانية من بعد ظهر يوم السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣.

وكان النصر العظيم، والمذهل للقوات المسلحة المصرية بكل أفرعها ـ جوا وأرضا وبحرا ـ الذى أعاد لها ـ فى مرحلته الأولى ـ جانبا هاما من أرضنا المحتلة فى سيناء، ثم كان النصر السياسى الباهر الذى حققه الرئيس السادات بدءاً باتفاقية الكيلو ١٠١ ، وإنتهاء بمعاهدة السلام فى كامب ديفيد التى استردت مصر بموجبها البقية الباقية من الارض المصرية التى كانت محتلة وتحت القبضة والسيطرة الإسرائيليتين منذ الحربين المشئومتين : ١٩٥٦ و ١٩٦٧.

لم يكن الرئيس أنور السادات داعية للحرب، ولا متحمسا لها، ولا ساعيا إليها، فالرجل ـ الذى عانى طويلا فى طفولته وشبابه ـ من أهوال العنف والحروب ـ أصبح فى شيخوخته داعية للسلام ـ وساعياً بكل طاقاته إلى تحقيقه وترسيخه، إيمانا من جانبه بأنه لا حل، ولا أمل، ولا فائدة للشعوب العربية من وراء استمرار

الصراع العربى الإسرائيلى الذى يقترب عمره من نصف قرن من الزمان.

كان الهم الأول - والأخير - بالنسبة للعرب، بصفة عامة.. وللمصريين، بصفة خاصة، أن يثأروا لكرامتهم من الإسرائيليين الذين هزموهم - حربا بعد حرب - واغتصبوا أراضيهم فى معركة بعد أخرى، ونجحت مصر - فى اكتوبر ١٩٧٣ - فى أن تحقق لأمتها العربية الأمل الأكبر الذى كان يمثل بالنسبة لكل عربى : هم النهار، وحلم الليل.

حقيقة أن العرب جميعهم وقفوا إلى جانب الرئيس المصرى فى نصره العظيم فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولكن حقيقة أيضا أن معظمهم وقف ضده - فيما بعد - بسبب دعوة السلام التى رفعها عاليا، فى وقت كان العقل العربى خاضعا فيه لشعارات وسياسات تدق طبول الحرب، ولا ترضى بأقل من دك إسرائيل دكا، وإلقاء شعبها فى البحرين : الأبيض والأحمر معا!

كان السادات سابقا لعصره عندما صمم على رأيه وواصل مسيرة السلام التى أذهل بها الدنيا كلها، وفاق فيها أكثر انصار السلام تطرفا وأحلاما وأوهاما. لقد عانت مصر نتيجة لتطبيق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل أكثر بكثير مما عانته نتيجة للحروب التى هزمنا فيها الواحدة بعد الأخرى.

يكفى أن الأنظمة العربية - من المحيط إلى الخليج - قطعت جميع العلاقات معنا، وهاجمتنا، ووقفت ضدنا، وصممت على مقاطعتنا، ومحاصرتنا بهدف تجويع شعبنا، ولحسن الحظ أننا لم نتوقف ولم نتراجع، بل على العكس من ذلك واصلنا مسيرة سلامنا إلى أن نجحنا - حول مائدة المفاوضات - فى استرداد كل

شبر من أرضنا التى كانت محتلة.. وها هى هذه الدول جميعها ـ التى سبق أن قطعت علاقاتها معنا ـ تتبنى اليوم خيار السلام كحل أوحد للصراع العربى الإسرائيلى، وكبديل أفضل وأسمى لخيار الحرب الذى ثبت فشله ـ بالنسبة للعرب ـ المرة بعد الأخرى، وحربا بعد حرب.

لقد تعرضت مصر السادات لحرب كلامية وشعارية ـ شعواء وشنعاء ـ من جانب الأخوة الفلسطينيين باعتبارهم أصحاب القضية، ثم فوجئنا ـ أخيرا ـ بأصحاب القضية يجرون مفاوضاتهم السرية ثم العلنية مع الأعداء الذين تحولوا ـ فجأة ـ إلى أصدقاء وأبناء عمومة، لتنتهى إلى التوقيع على اتفاقية أوسلو التى اعتبرت بداية لنهاية الصراع الطويل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أملا فى التعايش السلمى والأبدى بين الشعبين المتجاورين اللذين اتفقا على التعاون بينهما من أجل إسعاد شعبيهما بعد طول العداء وعميق الكراهية.

وها هى ذى المملكة الأردنية الهاشمية تبادر من جانبها إلى اعطاء العلنية لاتصالاتها السرية مع الإسرائيليين، بمجرد الكشف عن اتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين واليهود، وتعلن عن معاهدة إنهاء الحرب بين الأردن وإسرائيل، إيذانا ببدء سلسلة طويلة من اتفاقيات السلام والتعاون بين البلدين الصديقين : الأردن وإسرائيل، فاقت ـ من حيث الكم والكيف ـ كل ما تحقق من اتفاقيات بين مصر وإسرائيل على مدى العشرين سنة الماضية! وها هى ذى سوريا توافق على الدخول فى مباحثات ومفاوضات مباشرة مع الإسرائيليين على أساس قرارات مجلس الأمن التى صدرت بعد حرب يونية ٦٧.. وها هى ذى ـ أيضا ـ باقى الدول

العربية تنادى بالسلام بديلا عن الحرب لإنهاء الصراع العربى الإسرائيلى الذى بلغ من العمر عتيا.

وما أسعدنا بهذا التغيير الكامل والشامل فى نظرة العرب إلى كيفية حل القضية، لأنها نفس النظرة التى سبق لمصر ـ منذ أكثر من عشرين سنة ـ أن اقترحتها كحل حضارى، وإيجابى وعملى، لابديل له، لإنهاء ماعجزنا ـ كعرب وغير عرب ـ عن تحقيقه طوال نصف القرن الماضى.

كان الرئيس الراحل أنور السادات سابقا لعصره.. هذه حقيقة أثبتتها الأيام.

تماما كما كان السادات أمينا على القضايا العربية والقومية، ومخلصا لها، بدليل أن ما سبق أن نادى به، هو نفسه الذى ينادى به العرب فى هذه الأيام.

الموقف السياسي

تحديات حكومة الجنزورى

تابعت المناقشات القيمة التى دارت تحت قبة مجلس الشعب، والتى انتهت بموافقة المجلس على مشروع الموازنة وخطة التنمية للعام المالى الجديد «٩٨/ ٩٩» وتبلغ تقديرات تلك الموازنة نحو ٩١ مليار جنيه.

وكانت هناك أصوات عديدة قد أبدت اعتراضها - فى الجلسات السابقة - على بعض تقديرات وبعض أرقام مشروع الموازنة الذى تقدمت به الحكومة، وطالبت بإدخال تعديلات على بنوده. وأيد الدكتور أحمد فتحى سرور حق هؤلاء النواب فى الاعتراض على بعض ما جاء فى مشروع الموازنة كحق دستورى لنواب الشعب، كما كان التعاون واضحا بين مجلس الشعب ومجلس الوزراء بموافقة الأخير على إدخال التعديل المطلوب، وأعلن الدكتور كمال الجنزورى أنه تم اعتماد مبلغ ٦٨٠ مليون جنيه لدعم مطالب النواب فيما يختص بالمرافق العامة والخدمات تحقيقا لسياسة الدولة فى رفع الأعباء التى تثقل كاهل المواطنين،

ولم يكن من المعقول أن يترك الدكتور كمال الجنزورى ما قيل - تحت القبة - من مناقشات واعتراضات من نواب الشعب دون أن

يعلق عليـها بلغة الأرقـام التى برع فيهـا، وبحقائـق التاريخ التى يصعب تجاهلها أو التغاضى عنها.

فممـا لا شك فيه أن حكومة الجـنزورى حققت تميـزا واضـحا وملمـوسـا من الجـمـيع ـ داخل مـصـر وخـارجـها فى الأداء الاقـتـصـادى مكملة بذلـك شـوطا جـديدا من عـمليـة الإصـلاح الاقتصـادى الذى نادى به الرئيس حسنى مبـارك منذ بداية توليه مهام مسئوليته رئيسا للجمهورية.

وأى محـايد يرجع إلى مـا كان عليـه الاقتـصاد المصـرى فى الماضى البعيد ويقارنه بالحاضر، لابد أن يعترف بأن طفرة هائلة قد تحققت على جميـع المسارات وكل الاتجاهات. وإذا كان بعض السادة النواب قـد اعترضـوا ـ تحت القبة ـ علـى العديد من بنود مشروع الموازنة الجديد، وهذا حقهم الدسـتورى كما أكد كبيرهم، إلا أن نفس هؤلاء المعـترضـين كانوا على علم ودراية بمـا تحقق ومـا ينتظر ـ بإذن الله ـ أن يتحـقق على ضـوء الموازنة الجـديدة وخطة التنمية للعام المالى «٩٨/ ٩٩».

وعن هذا المعنى بالذات سمعـنا الدكتور الجنزورى يقول : «إن بعض الدين انتقدوا الخـطة والموازنة كانوا يوما ما مـسئولين عن هذه المشكلات والتـحديات التى قام الرئيس مـبارك بجهـد خارق لمواجهتها وتطوير الأداء فى مختلف القطاعات».

وما قاله الدكتور الجنزورى ليس بالـمفاجأة لأحد.. فكلنا نعلم متى بدأ تـدهور كل شـىء وأى شـىء فى مصـر. كلنا نتذكـر كيف أهملت الحكومـات المتعـاقبة ـ الواحـدة بعد الأخرى ـ فى توفـير الحد الأدنى للخـدمات، ونتيجة لأسـباب كثيـرة ومتعددة بعـضها محلى وبعـضـهـا الآخـر خـارجى. الغـريب أن عـددا من هؤلاء

المسئولين السابقين عاشوا فى مواقع إصدار القرار خلال سنوات التخلف والتقهقر، ورغم ذلك فإنهم أصبحوا الآن أكثر الأصوات صياحا ورفضا ونقدا واستنكارا لكل شىء وأى شىء!

ولم يتوقف الدكتور الجنزورى طويلا أمام تفسير هذه الظاهرة الغريبة - والطريفة فى نفس الوقت - وإنما قام بالرد عليها بشكل غير مباشر عندما تجاهل ما كان يجرى فى الماضى البعيد، واختار فترة زمنية قريبة ليقارن بينها وبين الحاضر والمستقبل.

قال الدكتور الجنزورى : «كان معدل النمو فى عام ٩١ لا يتجاوز ١,٩ ٪ ليصل إلى ٥,٧ ٪ فى العام الحالى و ٦,٢ ٪ فى العام المقبل ثم إلى ٧ ٪ فى العام بعد القادم».

وذكر الدكتور كمال الجنزورى الكثير جدا من الأرقام التى تؤكد - بشكل بسيط وواضح - أن عملية الإصلاح الاقتصادى تسير بخطى سريعة وسليمة وصحية.. ولكن تلك النتائج المشجعة والمرجوة لن تتحقق بالتمنى وحده، وإنما لابد من مواصلة - إن لم نستطع مضاعفة - خطوات الإصلاح بمعدلات كبيرة، وبأخطاء قليلة.

والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة :

■ إننى أتفق مع الدكتور الجنزورى فى أن قضية التصدير تعنى زيادة وتطوير الانتاج والنجاح فى الوصول إلى الأسواق الدولية من خلال التعاون الاقتصادى وإنشاء الأسواق الحرة مع الدول العربية إلى جانب المشاركة مع أوربا والولايات المتحدة والوصول إلى هذه النتائج يتطلب الاستمرار فى مراجعة المنتجين المصريين وتذليل العقبات بل وإزالتها من طريقهم حتى يمكنهم البقاء ومواجهة التحديات والمنافسات المشروعة وغير المشروعة.

إن رجال الصناعة فى مصر فى حاجة إلى مزيد من الدعم والمزيد من العناية والرعاية حتى لا تقل حماستهم، أو تتأثر أرباحهم، ويتكدس انتاجهم. ويصبح مطلوبا الاخذ بأمرين لا ثالث لهما :

الاول : إشهار الإفلاس بعد العجز عن تسديد الديون.

والثاني : البحث عن مجالات أخرى للعمل والاستثمار تكون أسهل وأكثر ضمانا وأسرع ربحا من مجال الصناعة التى يصعب الاستمرار والنجاح فيه نتيجة لأسباب ومعوقات وقوانين وإجراءات لا أول لها أو آخر.

وليس سرا أن الصناع تقاسموا الطريقين، فمنهم من قام بتصفية نشاطه الصناعى بعد أن قل إنتاجه وتعاظمت ديونه، ومنهم من استمر فى مصنعه ولكنه وجه كل وقته وماله واستثماراته إلى مجالات اقتصادية أخرى وجد فيها الضمانات ويجنى منها الأرباح السهلة والسريعة.

■ لا أعتقد أن ما أقوله خاف على الدكتور الجنزورى، بل على العكس من ذلك أثق فى أنه على علم به ويبذل كل جهده من أجل تشجيع الصناعة المصرية ودعمها وتذليل الصعاب التى تواجهها. فالرجل يؤمن - كما أكد المرة بعد الأخرى - أنه لابد من الحفاظ على المناخ الاقتصادى الحالى الذى كان أهم نتائجه : تشجيع الاستثمار المباشر وغير المباشر وهو - كما قال د. الجنزورى بحق - محل تقدير المؤسسات الدولية التى أعتبرت الاستثمار فى مصر من أبرز الاستثمارات المربحة فى العالم حيث ارتفع عدد الشركات من ٣١٦ شركة مسجلة بهيئة سوق المال باستثمارات تجاوزت ٦ مليارات جنيه إلى ١٠٤٥ شركة باستثمارات بلغت ١٩ مليار جنيه.

■ الصورة العامة للاقتصاد المصرى - طبقا للغة الأرقام التى لا تكذب ولا تضلل - جيدة ومشجعة للغاية، وأعتقد أن الشغل الشاغل للحكومة فى المرحلة الحالية والقادمة هو إعطاء المزيد من الدعم للخدمات، وبالذات فى المجالين : التعليمى والصحى. فلا خلاف بين اثنين على أن الشكوى عامة من هذه الخدمة وتلك حقيقة أن الحكومة خصصت فى الموازنة الجديدة ١٤,٨ مليار جنيه لقطاع التعليم - وهى المرة الأولى فى مصر التى يصل فيها المخصص للتعليم لمثل هذا الرقم - ولكن حقيقة أيضا أنه لابد أن يشعر المواطن بأن هذه المخصصات المالية الهائلة ستصرف بالفعل على إحداث النهضة التعليمية التى ننتظرها منذ عقود وقرون.

وما يقال عن التعليم يقال مثله وأكثر منه عن الصحة فالشكوى من تدهور العلاج فى مصر لم تتوقف، بل تزداد إلى حد الصراخ سنة بعد أخرى، والموازنة الجديدة لم تبخل على قطاع الصحة بدليل أن الحكومة وافقت - بناء على طلب نواب مجلس الشعب - على زيادة المخصص للصحة بمئات أخرى من الملايين أتمنى أن تستثمر فى سرعة رفع مستوى الخدمات الطبية فى طول البلاد وعرضها.

● الموقف السياسى

قـــــراءة فـى
خطاب الرئيس

يكتسب خطاب الرئيس مبارك في عيد العمال عادة - سنة بعد أخرى - أهميــة خاصة تتمثل فى أنــه يتركز بصفة أســاسية على القضايا الاقتصادية التى كانت - ولا تزال - الهم اليومى للرئيس مبارك منذ توليه المسئولية وحتى لحظة كتابة هذه السطور.

وعلى الرغم من كثرة وأهمية الموضوعات والقضايا التى تناولها الرئيس فى خطابه إلاّ أن القضية الاقتصادية المحلية كانت أكثرها أهميــة وأسرعها إلى قلوب وعقول السامعين والمشاهدين والقارئين.

كان رئيس الجمهورية قريبا جدا من الشعب - وبالذات الطبقة العاملة والكادحة منه - عندما أشاد بالدور الكبير الذى لعبه عمال مصر لحماية مكاسب وأمن واستقرار البلاد فوصفهم: «بأنهم أشد المواطنين حرصا على حماية ضمير مصر وروحها السمحة التى تنبذ التعصب والتطرف، وترفض العنف والإرهاب، وتصر على تماسك الكيان الاجتماعى، والتصدى للفتنة التى أرادت قلة باغية أن تشعل نيرانها على أرض مصر، وبذلك ضربت جماهير العمال المثل والقدوة فى الوعى واستشعار الخطر والإحساس بالمسئولية».

عندما وقف عمـال مصر ضد تلك القلة الباغيـة، كان ذلك نابعا من رغبتـهم فى الحفاظ على كل مـاتحقق لاقتصاد مـصر - على مدى مسـيرة الإصلاح التى بدأت مع تولى الرئيس مبارك مـهامه رئيـسا للجـمـهـورية - من رواج وازدهار أصبح حـقيـقة واقـعة تتحدث عنها أوساط المال والاقتصاد فى العالم كله.

كان عمال مـصر يحمون حصيلة جهـدهم، وعرقهم، وعطائهم، وهو ما عبر الرئـيس مبارك عنه أصدق تعبير عنـدما قال: «عندما خاضت مـصر مـعركة الإصـلاح الاقتصـادى فى ظروف صعـبة موجعة، وقف عمال مصر على رأس القوى التى أدركت منذ الوهلة الأولى أن الإصلاح يهدف أولا وقبل كل شىء إلى تحـقيق مصالح الطبقـة العاملة والفئات مـحدودة الدخل ولم تتردد القـوى العاملة الشريفـة فى خوض مـعركـة الاصلاح وتحمـلت معاناة المـرحلة الأولى التى كان كل مواطن مطالبـا فيها بتقديم المـزيد من الجهد والعطاء وبالتـضحيـة ببعض مـتطلبات الحـاضر فى سبـيل بناء المستقبل».

وإذا كانت لغة الأرقام لا تجد الاهتمام المطلوب من البعض، إلاّ أن هذه اللغـة كـانت مطلوبة بـالذات عندمـا تحـدث الرئيس عن الانجـازات التى تحـقـقت بالفـعل نتـيجـة لمـعركـة الإصـلاح الاقتصادى التى لا تزال مستمرة اليوم وغدا.

وكم أسعـدنا ما سمعناه من الرئيس وهو يحـدد - بالأرقام - الحجم الهائل من الانجازات الاقتصـادية التى قد تكون خافية على جانب كبير من الرأى العام المصرى. فمثلا:

- معـدل النمـو الاقتصـادى كان ١,٩٪ عـام ١٩٩١ ارتفع فى سنة ١٩٩٨ إلى ٥,٧٪

■ عجز الموازنة كان ٢٠٪ من إجمالى الناتج المحلى عام ١٩٩١ انخفض اليوم إلى أقل من ١٪ كذلك انخفض معدل التضخم من ٢١٪ فى سنة ١٩٩١إلى ٤٪ فى سنة ١٩٩٨.

■ احتياطى العملة الاجنبية كان صفرا عام ١٩٩١ وأصبح هذا الرصيد يزيد الآن على ٢٠ مليار دولار.

■ خدمة الدين الخارجى كانت ٢٥٪ من موارد التصدير انخفضت اليوم إلى ٨,٥٪

■ مساحة الرقعة المزروعة - عام ١٩٨٢ - كانت ٦,٢ مليون فدان، ووصلت الآن إلى ٨ ملايين فدان.

وقائمة الانجازات الاقتصادية - التى تتحقق يوما بعد يوم - طويلة، واكتفى الرئيس بذكر وتحديد بعضها، ولم يكتف بذلك وإنما كان حريصا على أن يرد على ما يردده البعض من أن المواطن البسيط لم يدرك تحسنا ملموسا فى مستوى معيشته، فقال الرئيس: «إن ما تم هو القاعدة التى كانت ضرورية وأساسية للدخول إلى المرحلة التالية للإصلاح التى نقف اليوم على أبوابها، وهى مرحلة تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة، تنعكس بصورة ملموسة على متوسط دخل الفرد ومستوى معيشته، كما لا يخفى علينا أن نتائج أى إصلاح اقتصادى لا تتحقق بين عشية وضحاها، وإنما تتبلور وتتجسد بعد سنوات طويلة من العمل الحثيث والجهد المتواصل، وفى ظل سياسات مخططة بدقة ومستقرة تنطلق إلى الأمام على أسس ثابتة واثقة، فلا تهتز ولا تتذبذب لأن من يتردد فى هذا المجال يكون قد أضاع على نفسه جنى ثمار الإصلاح بعد أن يكون قد تحمل كثيرا من تبعاته وتكاليفه».

وما قـالـه الرئيس مـبارك هو بالفـعل ما يجب عليـنا - شعـبا وحكومة - أن نحـرص على تنفيذه وتحـقيقـه، أملا فى مستـقبل يكون أكثر سعادة وأكثر راحة من ماض قاس.. وحاضر صعب.

■ ■ ■

وإذا كان الرئيس مبارك قد أشـاد - فى خطابه - بالدور الكبير - الذى يلعـبه الآن القطاع الخاص فى تـحقيق مـا ننتظره منه فى عـملية الإصـلاح الاقـتصـادى، إلا أن الرئيس لم يغـفل عن تكرار ما سبق أن نبـه إليه أصحاب هذا القطاع - المـرة بعد الأخرى - من ضـرورة تحمل القطاع لمـسـئوليـته الاجـتمـاعيـة. ولم ينس الرئيس أن يشـيـد بما قام به القطاع الخاص فى هذا الشـأن المهم الذى ينمى ويعمّق الانتـماء الوطن وللشعب، حـتى لا تزداد الهوة اتساعا بين الأغنيـاء الذين يزدادون غنى، والفقراء الذين يزدادون فقرا.

جانب كبيـر من رجال الأعمال المصريين سـارعوا بتلبية نداء الرئيس، وقاموا بواجبهم فى تحمل هذه المسئولية الوطنية اعترافا من جانبهم بحق الوطن والمجتمع عليهم. وما أكثر ما فعله القطاع الخاص فى هذا المـجال، وكان مبررا للإشـادة به بلسان الرئيس مبارك فى خطابه الذى ألقاه بمناسبة عيد العمال.

الدولة وفـرت للقطاع الخـاص الفـرصـة كـاملة - كـمـا أشـار الرئيس مبارك - للإسهام فى تعزيز المدارس وتزويدها بالمعدات والأدوات التى يستلزمها التعليم الحـديث، وإنشاء المكتبات العامة، وفى مواجهة الظروف الطارئة التى يتعرض لها المجتمع كالزلازل والسـيول ورعـاية الأطفال والمـرضى والاشتـراك مع الدولة فى توفـير إسكان للشـباب ومـحدودى الـدخل بأسعـار تتناسب مع

دخلهم .. و .. و.. إلى آخر المجالات التى يمكن للقطاع الخاص أن يساهم فيها طواعية وكضريبة - فى نفس الوقت، يؤدونها للمجتمع الذين ينتمون إليه ويرتبطون به حتى يظل الانتماء قائما والارتباط موصولا وقويا.

■ ■ ■

ولعلها مناسبة فرضت نفسها إذا أشرت إلى ما نسمعه ويتردد - فى هذه الأيام - عن صراعات عنيفة وضربات توجه تحت الحزام بين عدد من كبار وصغار رجال الأعمال. وقد يرجع البعض هذه الصراعات إلى المنافسة الشريفة التى لابد ولا مفر منها فى سوق الأعمال، ولكننى أعتقد أن المنافسة مادامت شريفة فهى لا تسمح - بالقطع - بما نسمعه ونعرفه عن أسلحة تلك المنافسة الشريفة التى يتصارع بها هؤلاء ضد أولئك مما ينسف مفهوم المنافسة الشريفة تماما ويحولها إلى حلبة يتصارع الوحوش الضارية داخلها!

لقد استخدم البعض لضرب منافسيه أغرب وأبشع الأسلحة، ولم تكن هذه الحرب خافية أو سرية.. وإنما كانت - على العكس من ذلك - ظاهرة وعلنية، بدليل أن كثيرين كتبوا عن هذه الظاهرة غير السوية، والأهم من تلك الكتابات أن الرئيس مبارك تدخل شخصيا ونبّه إلى تلك السلبيات - فى اجتماعه الشهير مع صفوة رجال الأعمال المصريين - وحذر من أخطارها، وأكد على أنه لن يسمح لكائن من كان أن يفسد المناخ الاقتصادى والاستثمارى الذى يتطلب تعاون الجميع بهدف الثبات والاستقرار.

وأعتقد أنه من صالح القطاع الخاص - قبل أن يكون فى صالح غيره - أن يأخذ بنصائح رئيس الجمهورية. فأخطر شيء

يمكن أن يهدد هذا القطاع أن يكون نرجسيا فى نظرته وأنانيا فى تعاملاته، فلا يرى إلاَّ مصلحته، ولا يتعامل إلاَّ من أجل تكديس أمواله.

ولا أحد يطالب رجال الأعمال بأن يكونوا ملائكة أطهارا، وشهداء أبرارا للوطن والواجب والشعب، وإنما كل ما ننتظره منهم أن يفعلوا كما يفعل أمثالهم فى كل الدول الرأسمالية التى يعرفونها جيدا. حقيقة أن رجال الأعمال المصريين يحرصون على تقليد رجال الأعمال فى أمريكا وأوربا من حيث المعيشة السهلة التى ينعمون بها، ولكن حقيقة - أيضا - أنهم لا يقلدونهم فى الأعمال الخيرية الهائلة التى يقوم بها الغالبية العظمى من أغنياء وأثرياء أمريكا وأوربا واليابان وباقى الدول الكبرى والغنية.

■ ■ ■

وحتى لا يتصور السذج أن مساهمة الأغنياء الأمريكيين والأوربيين والآسيويين فى رفع المعاناة عن الفقراء والبسطاء فى بلادهم يرجع أولا وأخيرا إلى حبهم لتقديم الخير، أسارع فأؤكد أن السبب الوحيد لهذه التبرعات والمساهمات الضخمة التى يقدمونها لمجتمعاتهم الفقيرة يرجع إلى أن هؤلاء الأغنياء أكثر ذكاء ودهاء من غيرهم. فهم يعلمون أن ما يدفعونه من أموال هو الضمان الوحيد للإبقاء على حالة السلم التى تربط أثرياء المجتمع بفقرائه، وماداموا يساهمون - إلى جانب الدولة - فى توفير الحد المعقول لمعيشة الفرد فى مجتمعهم .. فإن الهوَّة التى تفصل بين أهل الصفوة وأهل العامة ستبقى على حالها، ولن تتسع لتهدد بالقطيعة التى تغذيها الكراهية، لتصبح ماردا يدفعه الحقد إلى أن يشعل الأرض نارا يصعب إطفاؤها.

هذه الحقائق كلها وغيرها ليست خافية علي أحد وبالذات هذا البعض الذى يتصور أنه أصبح يملك الدنيا كلها فى قبضة يده، وأنه حقق ما حققه بجهده وتعبه وفكره، وليس لأحد - بالتالي - أن يطالبه بما لا يريد ولا يقبل.

■ ■ ■

كم أتمنى لو أعاد هؤلاء الواهمون النظر فى موقفهم وعزلتهم لعل وعسى يصبحون كما نتمنى لهم ولبلدنا ومجتمعنا.. ولحسن الحظ أن هؤلاء لا يمثلون غير قلة ضئيلة جدا، أما الغالبية العظمى - من رجال الأعمال - فهى سليمة، وطنية، ملتزمة.

«الخصخصة».. لـن تتــوقف

كتبت مقالا بعنوان: «ولا مفر» تحدثت فيه عن أن «عجلة الخصخصة» بدأت دورانها، وأنها لن تتوقف حتى يتحقق كل ما كنّا ننتظره ونتوقعه منها. وكان هذا الرأى تعليقا على الإعلان الذى نشرته ـ وقتذاك ـ وزارة النقل والمواصلات عن فتح باب المناقصة أمام شركات القطاع الخاص ـ وحده ـ لإنشاء وامتلاك وإدارة العديد من المطارات في جهات مختلفة من جمهورية مصر العربية.

لم أكتف بالترحيب بهذه الخطوة التى أقدمت عليها الحكومة، لدفع عملية الخصخصة التى لم يعد هناك مفر من تنفيذها، وإنما طالبت ـ في نفس الوقت ـ بضرورة زيادة سرعة دوران عجلة الخصخصة بعد أن تباطأت طويلا، وكادت ـ في فترة من الفترات ـ أن تتوقف نهائيا!

لقد طالبت الحكومة بأن ترفع يدها عن أنشطة كثيرة لا تزال تطبق عليها بيد من حديد، وتتركها للقطاع الخاص مثل: إنشاء الطرق السريعة وإدارتها واستثمارها، وإنشاء شركات لنقل المواطنين داخل المدن وخارجها، والسماح بإنشاء شركات طيران خاصة لنقل البضائع والركاب، إلى جانب فتح سماوات مصر أمام

كل شركات الطيران العالمية لخدمة السياحة التي يتوقع الدكتور ممدوح البلتاجي - وزير السياحة - أن يصل عدد السياح إلى نحو عشرة ملايين سائح، من المستحيل أن تقوم شركة طيران واحدة - مصر للطيران - بنقلهم إلى مصر والتنقل بهم بين المدن المصرية المختلفة.

وما قلته عن الطيران قلت مثله وأكثر عن النقل البحرى الذى آن الأوان - منذ سنوات عديدة ماضية - لتخليصه من قبضة الوزارة وفوضى ونهب القطاع العام، بحيث يعود إلى سابق مجده وازدهاره عندما كان يملكه ويديره القطاع الخاص المصرى الوطنى، قبل سنوات التأميم.

البعض لم يعجبه ما كتبته. وتطوع للدفاع - دفاع الأبطال - عن حتمية الإبقاء على هذه الأنشطة - بالذات - تحت إدارة وهيمنة الحكومة وقطاعها العام. ولا اعتراض من جانبى على هذا الرفض. فإذا كان من حقى أن أقول رأيى، فمن حق غيرى أن يعارض ويرفض ويحذر، ويبقى القرار النهائى فى يد أصحاب سلطة إصداره فى الوقت الذى يرونه مناسبا وملائما.

وهذا ما حدث بالفعل.. وبسرعة لم أكن أتوقعها.

ففى اجتماع للمجلس الأعلى للتصدير برئاسة الرئيس حسنى مبارك أعطى رئيس الجمهورية دفعة قوية للاصلاح الاقتصادى المصرى، بالقرارات والتوجيهات العديدة التى أصدرها وكلف الدكتور كمال الجنزورى بمتابعة تنفيذها أولا بأول.

الاجتماع كان مخصصا - كما أعلن - لإزالة كل المعوقات أمام التصدير لتحقيق انطلاقة كبرى فى الصادرات المصرية. وكانت تعليمات الرئيس مبارك لرئيس مجلس الوزراء واضحة ومحددة:

● دراسة المشكلات التى تعوق التصدير وإيجاد الحلول

المناسبة لها بما في ذلك تعديل القوانين إذا اقتضى الأمر. وحدد الرئيس فترة شهرين فقط لتحقيق ذلك.

● لم يغب عن الرئيس مبارك أن النقل - البرى والبحرى والجوى - يعتبر من أهم مقومات زيادة الصادرات المصرية، ولذلك كان القرار المهم جدا الذى أصدره الرئيس هو ضرورة تشجيع شركات الطيران الخاصة في مجال نقل البضائع المصرية حتى لا تتكدس الصادرات في مخازن المطارات بحثا عن مساحة خالية في طائرات الشركة الوطنية المحدودة العدد.

● وبنفس أهمية القرار السابق، أصدر الرئيس مبارك قرارا بإيجاد «الحل الفورى» لشركات الملاحة، وضرورة خصخصتها لتعود إلى القطاع الخاص الأقدر على إدارتها وتحقيق الهدف من ورائها.

هذه القرارات كلها - وغيرها - أكدت الحرص الشديد، من جانب الرئيس، على المضى في تنفيذ سياسة الخصخصة، والإسراع فيها.

واللافت للنظر أن هذه القرارات لم تصدر لمجرد أن يقال: إن الحكومة المصرية تقوم «بالخصخصة»، وإنما لأن هناك - بالفعل - حاجة ملحة وعاجلة لإصدارها. فلا معنى للمطالبة بزيادة الصادرات المصرية إلى كل قارات الدنيا، في الوقت الذى لا نوفّر فيه للمصدرين وسيلة النقل - البرى أو الجوى أو البحرى - السهلة، والمتاحة في كل وقت، وبالسعر المعقول لا السعر الذى يفرضه المحتكر الأوحد لوسيلة النقل هذه أو تلك.

عندما يكون النقل الجوى مقصورا على شركة طيران واحدة، فحدّث كما شئت عن الصعوبات والمعوقات التى لابد أن يواجهها المصدر بحثا عن مساحة خالية في بطن إحدى الطائرات لنقل

ما يريد تصديره من فاكهة أو خضراوات أو أية سلعة أخري. وإذا فرض أن عثـر المصدر على تلك المساحـة الخالية، فليس فى ذلك ما يضمن أن الشركـة ستلتزم بالشحن فى اليوم والسـاعة المتفق عليهـما، فهناك أسـباب لا حصر لهـا يمكن أن تتسبب فى تأخـير الرحلة، أو حـتى فى إلغـائها نهـائيـا.. وعلي المصـدر ـ فى هذه الحالة ـ أن يتحمل خسارته فى صبر لا يحسد عليه!

وما يقـال عن وسيلة النقل الجوى يقـال نفسه وأكـثر منه عن وسيلة النقل البـحرى، ولذلك كان قـرار الرئيس مبارك بتشـجيع قيام شـركات نقل جوى مملوكة للقطاع الخـاص، وقراره الثانى ـ الأكثر ثورية ـ بسرعة إيجاد حل فـورى لشركات الملاحة الحالية ـ المملوكة للقطاع العام ـ وتحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص.

وخصـخصـة وسائـل النقل ـ الجوى والبحرى ـ لن تتوقف، فى تصـوري، عند هذا الحد. وإذا كـان قرار تشـجيع القطاع الـخاص على القيام بدوره فى نقل الصـادرات المصرية ـ جوا وبـحرا ـ جاء بهدف تسهيل وإزالة العقبات أمام انطلاق الصـادرات المصرية إلى جـميع أنحاء الـعالم، فـمن المـؤكـد أنه عندمـا تدرس الحكومـة استعداداتنا للانطلاقة السياحية التى نتوقعها، ستبرز أهمية إعادة النظر فى النقل الجوى للركاب.

نقل البضـائع ـ جوا ـ سيتم توفـيره بعد صدور قرار تشـجيع شركات الطيران الخاصة على نقل الصادرات المصرية، تماما كما أن نقل الركـاب ـ عـشرة ملايين سـائح ـ لن يتحقق مـا لم نقدم ـ فى الوقت المناسب ـ على الأخذ بسياسـة فتح السماوات أمام كل شركـات الطيران العـالمية لـتنقل ركابها من ـ وإلـى ـ كل المدن المصـرية التى فيـها مطارات دولية مـجهزة ومـهيـأة لاستقـبال أضخم الطائرات وأكثرها سعة لنقل الركاب.

هناك معارضة شديدة للقرار الأخير. وهناك رأى يرفض فتح السماء المصرية أمام شركات الطيران العالمية حتى لا تتأثر شركة الطيران الوطنية وتفقد الجانب الأكبر من أسواقها ورحلاتها وركابها.

لا أحد - بالطبع - يتمنى هذا المصير لشركتنا الوطنية التى نتمنى لها كل نجاح وكل ازدهار، ولكن الاحتكار ليس وحده الذى يحقق هذا النجاح وهذا الازدهار، بل العكس هو الصحيح، فإن احتمال المطارات والسماوات المصرية لشركة واحدة، هو الذى يؤدى إلى تدهور الخدمة، وتراجع الشركة، وعجز طائراتها المحدودة عن استيعاب عشرة ملايين سائح وعدنا الدكتور ممدوح البلتاجي بتدفقهم - سنويا - على مصر فى مطلع القرن القادم.. أى بعد ثلاث سنوات على الأكثر.

لاخوف على شركة مصر للطيران من قيام شركات طيران - قطاع خاص - تقوم بنقل الركاب من وإلى مصر، سواء فى رحلات دولية أو رحلات داخلية، تماما كما أنه لا خوف على شركتنا الوطنية الكبيرة من السماح لكل شركات الطيران العالمية بمشاركتها فى نقل الركاب - وبالذات السياح - داخل المدن المصرية مادام المعروض من الطائرات والمقاعد أقل بكثير من المطلوب اليوم وغدا وبعد غد.

■ ■ ■

إن المنافسة هى التى تحقق النجاح، وهى التى تجبر المتنافسين على مضاعفة الجهد، والبحث عن أفضل السبل والطرق لتقديم خدمة أحسن، وعناية بالركاب أكثر.

هذا قدر أبطالنا ..

توقفت طويلا أمام «رسالة من شهيد» تضمنها الكتاب الممتاز - الذى أصدرته الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة بوزارة الداخلية - بمناسبة عيد الشرطة. تقول سطور الرسالة:

- (اكتب لكم بعد أن أصبحت فى دار غير داركم.. انظر من العالم الآخر إلى دورى الذى قمت به.. الذى هو دور كل مواطن مصرى يعيش فوق أرض مصر.. شرب من مائها، أكل من زرعها، واستنشق هواءها. عندما نادانى الواجب.. شعرت لحظتها بالفرحة التى لا تتم إلا عندما يصبح الكل فى واحد. لقد قدمت روحى ودمائى فداء لوطن تستحق الحياة فوق أرضه أن نضحى من أجلها بكل ما نملك، ولأنها مصر، سيكون دائماً من بين أبنائها فى كل الأزمنة القادمة من هو مستعد لأن يقدم حياته فداء لها. إن دمى الذى سال على أرض وادى النيل لن يكون سوى حلقة من حلقات الوطنية المصرية التى تبدع الحياة منذ فجر التاريخ؛ وستبقى هكذا حتى يوم الساعة.

كنت أدرك أن من يدافع عن تراب هذا الوطن لن تذهب دماؤه الزكية - التى سالت من أجل مصر - سدى أو هباء. لم يكن فى

اعتبارى أبدا أن لـى زوجة وأولادا وأسرة صغيرة وعائلـة كبيرة، لسبب بسـيط أننى وديعة في يد مـصـر.. أجمـل أوطان الدنيا. إن مصر التى علمت الدنيـا الخلود، والتى اخترعت الأبدية لا يمكن أن تنسى تضحية ابـن من أبنائها بحياته. ولذلك فأنا سعـيد بما قمت به. ولو عـادت إلى الحـياة مـرة أخـري، وكـانت أمامـى فرصـة الاختيار، لقدمت حياتي - من جديد - فداء لمصر).

الإمضــــاء

« شـــهيد »

■ ■ ■

واستشهاد رجال الـشرطة - فى سبيل الواجب - ليس بالجديد ولا بالغـريب. فـمنذ أن قـامت الشـرطة - فـى كل دول العـالم - ورجالـها يتسـاقطون الواحـد بعد الآخـر برصاصـات غادرة، أو بطعنات جـبانة، أو بتـربص إجرامى فى الظلام. ومنذ أن وعـينا - ونحن فى سن الـطفـولة المـبكرة - وبطولـة رجـال الشـرطة فى الدفاع عن الشـعب ضد جنود الاحتـلال فى مدينة الاسماعـيلية - خلال الفـترة التى تولّى فـيهـا فؤاد سراج الدين وزارة الـداخلية ١٩٥٠/ ١٩٥٢ - لا تزال ماثلة في أذهاننـا، وبالذات فى مثل هذه الأيام من كل عام عندما يحتفل الشعب المصرى بعيد الشرطة فى ٢٥ يناير وهو اليوم الذى استشهـد فيه رجال الشرطة - فى سنة ١٩٥٢ وقبل قيام ثورة يوليو بعـدة شهور - برصـاصات الإنجليز فى مدينة الإسماعيلية، دفـاعا منهم عن الفدائيين المصريين الذين حـوّلوا حيـاة جنود الاحـتلال - فى منطقـة قناة السـويس - إلى جحيم لا تخفت ولا تخبو نيرانها.

مازلـت أتذكر صـور شـهـداء الشرطة التى نشـرتها الصـحف

المصرية الصادرة ـ في يناير ١٩٥٢ ـ بنفس الحزن الذى شعرت به وانا أتصفح ـ اليوم ـ كتاب وزارة الداخلية الذى تضمنت صفحاته صور العشرات من رجال الشرطة ـ بمختلف الرتب، بدءا برتبة اللواء حتى رتبة المساعد والمجند والخفير ـ الذين سقطوا فداء الواجب والوطن خلال عام ١٩٩٦. توقفت طويلا أمام صورة الرئيس حسنى مبارك وهو يضع يده ـ بكل حنان الأبوة الرائعة ـ على كتف الطفل سيف الدين ـ بالصف الرابع الابتدائى ـ الابن الأكبر لضابط الشرطة الشهيد المقدم أبو بكر عزمى عبدالقادر، ويسلمه ـ بيده الأخرى ـ وسام الجمهورية من الطبقة الثانية. لقد عبّرت الصورة ـ بكل الوضوح ـ عن مشاركة الرئيس للطفل فى حزنه العميق على فقد أبيه، كما أن تقدير رئيس الجمهورية للفقيد الشهيد كان يعنى إصرار مصر بلسان قائدها وزعيمها ـ على مواصلة مطاردة فلول الإرهاب الأسود الذى نجح أبطالنا ـ من جنود وضباط الشرطة ـ فى ضربه ومحاصرته إلى أن يتم انتزاع جذوره ـ نهائيا ـ من أرضنا الطيبة.

هذا الإصرار على التصدى لخفافيش الظلام ـ الذين ابتلينا بهم ـ سبق أن عبّر الرئيس مبارك عنه فى الكلمة التى ألقاها فى عيد الشرطة الماضى، عندما قال:

– «لقد بذلت الشرطة المصرية على امتداد السنوات الماضية جهدا عظيما استحق إعجاب العالم وتقديره، لأنه أكد للجميع أن مصر سوف تبقى ـ بإذن الله ـ بلدا آمنا مستقرا، تتكسر على صخرته الصلبة مؤامرات أعداء الوطن الذين باعوا أنفسهم للشيطان، وانقلبوا حربا على وطنهم، يهددون أمنه واستقراره، ويسعون إلى تقويض مصالحه تنفيذا لمخططات شريرة، هدفها

إضـعاف مكانة مصر وتعويق تقـدمها » .

وما قاله الرئيس مبارك.. هو حقيقة نعرفها ونعيشها بالفعل. لقد جاء وقت تصوّر فيه أعداء الإسلام وملوك الإرهاب وأمراء الإجرام أن في استطاعتهم أن يعيثوا في مصر فسادا ، وأن ينسفوا أمنها، ويزعزعوا استقرارها، ليعود مجتمعها إلى ما كان يجرى ويحدث فى مجتمعات ما قبل التاريخ!

من منّا لا يتذكر كيف كانت تتوالى ضربات المجرمين الإرهابيين، التى حصدت أرواح الأبرياء من المصريين.. بلا تفرقة بين شيخ وطفل ولا بين رجل وامرأة. فالجميع كانوا هدفا لقنابل المخربين، ورصاصات المتربصين، ومتفجرات الإرهابيين، لا لشيء إلاّ لإسقاط مصر فى عالم غير عالمنا، ولفرض دين غير ديننا، وحكم الناس بما لا يرضى شرعا أو دينا أو ملّة!

لقد نجح الإرهابيون - خلال فترة - فى أن يوجهوا عدة ضربات موجعة للاقتصاد المصرى، تخريبا له وتخويفا منه، ولكن الشعب وحراس أمنه وقفوا معا للتصدى لهذا الإرهاب وهذا التخريب، بكل قوة، مما أدى إلى العديد من النتائج والحقائق أهمها اطمئنان المواطن على نفسه وماله بعد أن أوشكت المواجهة مع الإرهاب على الإقتراب من فصلها الأخير.

لقد تضمن الكتاب القيم - الذى أصدرته وزارة الداخلية بمناسبة عيد الشرطة.. معلومات بالغة الأهمية عن حقائق المواجهة المستمرة مع فلول الإرهاب والإجرام فى بلادنا. لقد أحسن معدو وكاتبو هذا الكتاب عندما استخدموا أسلوب الحوار. أى السؤال والجواب - لتقديم المعلومات الدقيقة والمهمة للقارىء الذى يقلقه ما كان يسمعه ويراه من الجرائم الإرهابية.

فمثلا .. يؤكد الكتاب على أنه:

● لم يبق لفلول الإرهابيين سوى الاتجاه إلى الإجرام والسرقات وفرض الإتاوات، والسطو المسلح. وحتى هذا الإجرام.. إنما يتم عشوائيا وفرديا بعيدا عن أى تخطيط أو تنظيم. ولكن هذا التحوّل لم يمنع الأمن من الاستمرار فى التعقب والمطاردة حتى يتحقق - فى النهاية - الانتصار على بقايا الإرهابيين.

● بادرت وزارة الداخلية - منذ أبريل ١٩٩٢ - بتبني مشروع أمني تكون له اليد العليا فى التعامل مع المتغيرات الجديدة للأنشطة الإرهابية، يعتمد علي: توظيف المعلومات الأمنية بشكل علمي مخطط، وضمان استمرار تجددها، مما يحقق القدرة على التوقع والتنبؤ والرؤية الشاملة لخريطة التطرف والإرهاب ومواقع بؤره على امتداد جمهورية مصر من أسوان إلى الإسكندرية. زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للإنفاق الأمني، وتغطية متطلباته البشرية والتدريبية والتجهيزية، إلى جنب دعم القدرات الأمنية لتصبح قادرة على المواجهة السريعة والحاسمة.

● التوسع فى عمليات تدريب القيادات والضباط بمختلف الأجهزة الأمنية للارتقاء بالقدرات والمهارات الفنية الأمنية والتأمينية. مما أدى إلى توسيع دائرة التمشيط والتعامل الأمنى لبؤر وخلايا التطرف الأعمى على امتداد محافظات مصر وإجهاض مخططاته الإرهابية بضبط قياداتها وعناصرها وأدواتها وأسلحتها وتقديمها للجهات القضائية، فضلا عن قطع اتصالها ومصادر تمويلها الخارجية.. ويواكب هذا الاتجاه توجيه ضربات متتالية ومؤثرة لكل القوى التى تقدم المساندة التنظيمية أو الدعائية لفصائل الإرهاب.

كان هذا بعضاً لا كل ما جاء من حقائق ونتائج لما قامت به وزارة الداخلية - خلال السنوات الثلاث الماضية - فى مواجهة الإرهاب مما أجبر رموزه الإجرامية على التقهقر والتراجع بشكل أسعد كل مصرى يحب وطنه ويعشق ترابه.

وإذا كان من واجبنا أن نحيي رجال الشرطة على تلك النتائج المبهرة، فمن واجبنا - أيضا - أن نحذر من أن المعركة ضد الإرهاب والإجرام لم تنته ولن تنتهى اليوم أو فى الغد القريب. فالإرهاب - كما هو معروف - أصبح يمثل ظاهرة لا تعرف حدودا زمنية أو جغرافية، فهى مستمرة فى مختلف أنحاء العالم، تحاول - بخستها - أن تستفيد من الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن مصر ليست وحدها المستهدفة من قوى الظلام. قد تكون مصر هى أول من يحلم المجرمون الإرهابيون بإسقاطها فى عالمهم الإظلامى، توطئة لإسقاط كل الدول من حولها، القريبة من حدودها والبعيدة عنها.ولعل هذا هو السبب فى أن جماعات الإرهاب الدولية كانت تعطى الأولوية لضرباتها وجرائمها داخل مصر - خلال السنوات القليلة الماضية - فقتلت من قتلت ودمرت مادمرت وخرّبت ما خربت، مما شجعها بعد ذلك على أن تخطط لنقل نفس هذه الجرائم فى باقى الدول العربية الأصغر من مصر والأسهل منها اختراقا والأقل منها تحركا.

وكان يمكن أن تحقق جماعات الإرهاب مخططاتها وأحلامها فى هذه الدول جميعها، لولا أن مصر - أكبر وأقوى دولة عربية - سارعت بإعادة تقديرها للموقف الخطير، وقررت التصدى بكل

امكاناتها وكل قدراتها لتلك الجماعات المتطرفة فى معركة لا يسمح ـ ولا يقبل ـ فيها إلاّ بتحقيق النصر.

لم تبخل مصر على أبطالها ـ من ضباط وجنود الأمن ـ بكل ما يحتاجونه من امكانات وقدرات وأجهزة ومعدات. فإذا كان الواجب يطالب هؤلاء الأبطال ببذل الدم والروح ذاتها من أجل تأمين الشعب وحمايته، فلا أقل من أن تقدم الدولة ـ ممثلة فى حكومتها ـ الدعم الكافى الذى لا غنى عنه ـ عدة وعتادا ـ فى أيدى أبطالنا لتحقيق النصر الذى ننتظره منهم فى أسرع وقت ممكن.

لن نقول إن الحكومة لم تقدم هذا الدعم، فالثابت أن وزارة الداخلية لم تلق من الاهتمام والدعم الحكومى ـ على طول تاريخها القريب والبعيد معا ـ كما تلقت خلال السنوات العديدة الماضية، ولكن هذا لا يمنع من مطالبة الحكومة بالمزيد من هذا الدعم حتى تواصل أجهزة الأمن المصرية حربها التى لا هوادة فيها ضد فلول الإرهابيين، من جهة، ولإحكام السيطرة الأمنية على طول البلاد وعرضها، من جهة أخري. فمما لا شك فيه إن اهتمام أجهزة الأمن بضرب جماعات التطرف والإرهاب، ومنحه الأولوية المطلقة والمطلوبة، قد يؤثر على الحرب الأخرى ـ والتقليدية ـ التى تخوضها الشرطة ضد اللصوص والقتلة والفاسدين والمفسدين وعتاة المجرمين. ليس هذا فقط. بل إننا نطالب بسرعة تحقيق الانضباط الكامل فى الشارع المصري، وإنهاء فوضى المرور فيه، وردع المستهترين بالقانون وتعاليمه.

التصدى لهذا كله يحتاج ـ كما قلت من قبل ـ إلى المزيد من الدعم المادى الحكومى لجهاز الأمن المصرى حتى يمكنه أن يعطى لفرض الأمن والانضباط فى الشارع، نفس الاهتمام ونفس

القدرات، التـى يعطيها ـ حـاليا ـ لضـرب الإرهاب ومطاردة فلوله والإصرار على اقتلاع جذوره.

■ ■ ■

تحيـة لأبطالنا الذين يضـحون بحيـاتهم من أجل توفـير الأمن والأمان لشـعب مصر. تحيـة لسـهراء الوطن ـ من ضـبـاط وجنود الشرطة ـ الذين ضحوا بدمائهم وأرواحهم فداء الوطن والواجب.

الموقف السياسي

ضربات ..
تحت الحزام!

الاجتماع الذى عقده الرئيس حسنى مبارك مع عدد من كبار المستثمرين المصريين، أكد - مرة أخرى - أن الرئيس يعطى اهتماما واضحا لحاضر ومستقبل الاقتصاد المصرى، الذى يعتمد على القطاع الخاص المنتج بصفة أساسية.

جاء الاجتماع فى وقته المناسب خاصة بعد أن أصبح الشارع المصرى يتابع - بالصدق مرة وبالافتراء مرات ومرات - تفاصيل معارك وصراعات وشائعات.. لا أول لها ولا آخر، تتناقلها الألسنة وبعض الصحف وكلها تعطى صورة غير سوية، ومرفوضة فى نفس الوقت - للعديد من كبار المستثمرين المصريين!

وإذا بحثنا فى أسباب هذه الصراعات والشائعات، نجدها تعود أولا إلى المنافسة بين هذا المستثمر أو ذاك. المنافسة مطلوبة، ومقبولة، ما دامت تتم داخل إطار الشرعية المتعارف عليها فى دنيا المال والأعمال، ولكن هذه المنافسة تصبح ممقوتة، ومرفوضة تماما، عندما يستخدم المنافسون أغرب وأحط وأبشع أسلحة الضرب تحت الحزام، والطعن فى الخلف، ثم الهرب فى الظلام قبل اكتشاف شخصية الجانى !

ولحسن الحظ أن هناك الأسلوب الهمجى - فى الصراع والتنافس - لم تأخذ به غير قلة ضئيلة من رجال الأعمال المصريين المهمين والمرموقين، ولكن ذلك لا يمنع من أن تلك القلة نجحت - بالفعل - فى أن تدمر جانبا لا بأس به من «سمعة» المستثمرين المصريين، إلى جانب انعكاسات هذا على الاستثمار المصرى.. بصفة عامة.

وما أكثر الحكايات والروايات التى أثارت القيل والقال لدى رجل الشارع المصرى الذى لا يزال يحلم بالحصول على أبسط متطلبات المعيشة الكريمة.

المدهش أن الشائعات وصراعات الضرب تحت الحزام لم تكن مقصورة على أحاديث المقاهى والصالونات والأندية والمطاعم. وإنما أصبحت - وهذا هو المهم والخطير - مطبوعة ومقروءة فى الصحف المصرية بمختلف أنواعها وتخصصاتها ورخصها.. بضم حرف الراء.

الطريف إن إحدى الصحف تفرد صفحاتها للكتابة عن فتوحات، وأمجاد أحد رجال الأعمال.. وكيف أنه حقق المعجزات، ثم نفاجأ بصحيفة أخرى تصدر فى اليوم التالى وتطلق العنان لقلمها لتشبع نفس الرجل من الذم والقذف والطعن والتجريح مالا يمكن تصوره أو احتماله ! وقبل أن تتبدد دهشة وحيرة القارىء من هذا التناقض فى تقييم رجل الأعمال المذكور يفاجأ بصحيفة ثالثة تقف «بين بين» وتمسك العصا من منتصفها فتقول عن الرجل أنه كويس.. ولكن الحلو ما يكملش، ويجب القبض عليه ومحاكمته على هذا النقص غير المكتمل!

خطورة هذه الظاهرة التى تدهش وتحير رجل الشارع أن

معظم ما يكتب فى بعض الصحف ـ ذما كان أو مدحا ـ لا يعبر حقيقة عن رأى كاتب الذم أو المدح، وإنما هو إعلان مدفوع الثمن تنشره الصحيفة بنفس البساطة التى تنشر به إعلانات البيبسى والكوكاكولا!

وتتضاعف الدهشة والحيرة عندما نعلم أن قلة من رجال الأعمال هى التى ابتكرت هذا الأسلوب الغريب كسلاح تستخدمه لضرب المنافسين لهم فى سوق الأعمال الصناعية أو التجارية أو العقارية! والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة، منها :

■ «فلان» حاقد على «علان» لأنه حقق أرباحا أكثر منه فى نفس النشاط المشترك، وبدلا من أن يضاعف جهده ويحسن فى إنتاجه ويخفض من أسعاره، فوجئنا به يلجأ إلى الصحف ويدفع لها ما تريده مقابل أن تبدأ حملة قذف وذم فى «علان» تتميز بأنها لا تترك نقيصة إلا نسبتها إليه، ولم تترك جريمة، أو جنحة، أو مخالفة يعاقب عليها القانون.. إلا أتهمته بها ! ولا بأس من مضاعفة سعر النشر فى حالة توغل الصحيفة فى نبش الماضى المجهول لشجرة عائلة «علان» بدءاً بالجد الأكبر الذى كان عبداً فى خدمة المماليك، مرورا على الأجداد الأنذال الذين توارثوا خيانة وطنهم لحساب المستعمرين : الهكسوس والأتراك والفرنسيين والأنجليز والإسرائيليين، وإنتهاء «بعلان» نفسه الذى لا هم له الآن ـ كما تؤكد الصحيفة ـ غير سرقة البنوك، والتحايل على العملاء، والنصب على الشعب!

■ ومن الطبيعى أن يغضب «علان» من هذه الشتائم والاتهامات التى لو صدقت لاستحق احتقار واستهزاء المجتمع منه والتبرؤ من انتسابه إليه، ولذلك يسارع إلى البحث عن وسيلة

نشر أخرى تكون على استعداد للرد على «فلان» بنفس السلاح القذر وبنفس الضربات الموجعة تحت الحزام. وهذا ما تحقق بالفعل أمس، واليوم.. وربما غدا أيضا.

المذهل أن هناك من يؤكد أن الخصمين اللدودين : «فلان» و «علان» استخدما نفس الصحيفة ليشتم كل واحد منهما الآخر على صفحاتها، بمعنى أن الصحيفة لا مانع لديها فى أن تنشر «لفلان» ما يقوله ضد «علان» فى عددها الصادر اليوم - مثلا - على أن تنشر رد «علان» على «فلان» بشرط نشره فى اليوم التالى.. وليس فى نفس اليوم احتراماً من جانب الصحيفة «لديمقراطية الرأى والرأى الآخر» والتزاما «بالتقاليد الصحفية وميثاق الشرف الصحفى»!

■ ومع انتشار هذا الأسلوب الصحفى الجديد والمبتكر، ظهر أسلوب أكثر ابتكارا وإن كان أقل ربحا ودخلا للصحيفة. فهناك بعض مراكز القوى التى خلقت نفسها بنفسها وفرضت ذاتها على الساحة السياسية والاقتصادية رغم أنف الجميع كبروا أم صغروا!

هذه المراكز القوية أصبحت قادرة الآن على أن ترفع من تشاء، وتحط من شأن من تريد : «فلان» رجل مطيع وكريم.. فيجب تقديره ولفت الأنظار إليه عن طريق إصدار الأوامر لهذه الصحيفة أو تلك بتلميع «فلان» تلميعا ورنيشيا براقا.. على حد وصف الزميل العزيز : أنور وجدى! أما «علان» فهو رجل أعمال مشاغب وطماع وأصبح يشكل خطرا على غيره من السياسيين والاقتصاديين ولابد من كسره وتحطيمه ليكون عبرة لغيره ممن يقلدونه ويسيرون على خطاه. والعقاب المناسب لذلك هو إطلاق

إحدى الصحف لتنهش لحمه، وتمضغ عظامه !

■ حقيقة أن الصحيفة قد لا تتلقى ثمنا ماديا مقابل نشر المدح مرة، والذم مرات ومرات، ولكن حقيقة - أيضا - أن أصحاب هذه الصحيفة يعوضون الخسارة المادية بمكاسب أدبية لا تقدر بثمن. يكفى أن مراكز القوى الجديدة راضية عنهم، وقادرة على حمايتهم، وضمان استمرار صدور منشوراتهم !

لهذه الأسباب كلها وغيرها أصبحت صورة المستثمر المصرى - بصفة عامة - مهزوزة، ومقلقة ومخيفة. فمهما قيل عن كذب ما ينشر عن كبار رجال الأعمال، ومهما قيل عن قيام البعض بتلفيق الاتهامات لخصومهم ومنافسيهم، فهناك من يؤمن بأنه لا دخان بدون نار، وإن تكرار وانتشار الاتهامات سيؤدى - عادة - إلى تصديق رجل الشارع لها مما يؤثر - سلبا - على كل رجال الأعمال الأبرياء منهم وغير الأبرياء.

وأظن أن أهم موضوع أثير فى لقاء الرئيس حسنى مبارك مع عدد من كبار رجال الأعمال المصريين هو مناقشة حالة القلق التى أصبحت تمثل ظاهرة فى مناخ الاقتصاد المصرى وتهدده بالأخطار والتقوقع والانكماش.

وأتصور أن الرئيس حسنى مبارك كان مهتما ومهموما - فى نفس الوقت - مما يسمعه وينقل إليه عن «ضربات تحت الحزام» التى يتبادلها رجال الأعمال بعضهم البعض.

كما أعتقد أن الرئيس مبارك أوضح رفضه القاطع لهذه المنافسة غير الشريفة، وطالب رجال الأعمال بمضاعفة جهدهم فى الإنتاج بدلاً من إضاعته فى محاولة الإيقاع بالمنافسين.. أو الإقدام على تصرفات استفزازية لا تعود سلبياتها عليهم فقط،

وإنما على مناخ الاستثمار المصرى كله.

فالمنافسة الشريفة - كما أوضح الرئيس حسنى مبارك - تحقق الصالح العام وصالح الفرد معا، كما أضاف الرئيس مطالبا رجال الأعمال - كما نشرت الصحف فى اليوم التالى - بأن تكون الأهداف والتخصصات واضحة وألا تنحرف عنها حتى يمكن تحقيق النمو فى مجال متخصص واستمرار هذا النمو.

وكان الرئيس مبارك موفقا كل التوفيق عندما تناول دور رجال الأعمال فى الدول النامية - مثل مصر - موضحا ضرورة التزام رجال الأعمال بقيم القدوة، والتواضع، والتنافس الشريف، والنمو المتدرج الصحى، والأهم من هذا كله هو مشاركة المجتمع فى البناء بما يحقق التكافل الاجتماعى والبعد عن الصراعات الشخصية لإقامة علاقات سوية بين رجال الأعمال وكافة مؤسسات المجتمع.. والصحافة من بينها.

لقد جاء اجتماع الرئيس مبارك مع عدد من كبار رجال الأعمال فى الوقت المناسب تماما - كما قلت من قبل - وأتمنى أن يكون قد تم الاتفاق على العديد من النقاط البالغة الأهمية والكفيلة - من وجهة نظرى - بإيجاد مصداقية جديدة، ومطلوبة، لمناخ العمل والأعمال - اليوم وغدا - بعيدا عن الصراعات المخيفة بين المتنافسين، وبعيدا - أيضا - عن النظرة الضيقة لمكاسب وأرباح سوق الأعمال.

لقد أشاد الرئيس مبارك بدور رجال الأعمال فى بناء المدارس والمستشفيات وقرى السيول، كما نطالبهم - اليوم - باستمرار القيام بهذا الدور المهم خدمة للمجتمع، واعترافا - من جانبهم - بفضل الشعب والوطن عليهم.

وكم نتمنى أن يكون رجال الأعمال المصريون عند حسن ظننا ـ وظن رئيسنا ـ فى أشخاصهم، وقدراتهم، وعطائهم. لقد أعطتهم مصر كل شيء أعطتهم الأمن والأمان. أعطتهم الاستقرار الاقتصادى. أعطتهم الحقوق التى تدعم نشاطهم، وأصدرت القوانين التى تحصنهم ضد كل من يحاول استغلالهم، أو إعاقة تقدمهم ونموهم الاقتصادى. وأعطتهم ـ أيضا ـ الفرصة لخدمة أنفسهم وخدمة وطنهم.

فماذا يريدون أكثر من ذلك؟!

الموقف السياسي

لا بديل عن السلام

منذ قيام دولة إسرائيل، كانت الصورة التقليدية للإسرائيليين هى صورة الشعب الطيب الباحث عن السلام وسط غابة من الوحوش العرب، الذين يتربصون به من كل جانب استعدادا للانقضاض عليه وإلقائه فى البحر!

لم تكن إسرائيل وحدها المسئولة عن نشر وتوزيع وتأكيد تلك الصورة التقليدية أمام الدنيا كلها. الأخوة العرب - من المحيط إلى الخليج - شاركوا الإسرائيليين فى رسم تلك الصورة وأضافوا إليها الكثير من اللمسات «الفنية» بحيث تأتى الصورة أقرب ما تكون إلى الواقع وإلى الحقيقة!

وسعد الطرفان - الإسرائيلي والعربى - بنجاحهما «الباهر» فى تشكيل الرأى العام العالمى - على مدى نصف القرن الماضى - كل حسب رغبته، وكل بقدر براعته فى إقناع الآخرين بما يقوله وما يفعله.

الطرف العربى كان سعيدا بصورته كرجل واحد وصوت واحد وموقف واحد، فى مواجهة الدولة المزعومة التى أقامت دولتها فوق أشلاء الشعب الفلسطينى. كما رفع العرب مئات الشعارات

النارية التى تبرهن - شعارا بعد آخر - على الرفض العربى الشامل والكامل لكل ما يصدر عن تلك الدولة المزعومة، أوعمن يمثل شعبها.

لم يهتم العرب بالحروب المتعددة التى شنتها إسرائيل ضدهم، حربا بعد أخرى! لم يهتم العرب بأن إسرائيل كانت تكسب هذه الحروب جميعها، ويخسر العرب - مع كل حرب - أرضا جديدة تضاف إلى رقعة الدولة المزعومة، وتُضم إلى حدودها المغتصبة! المهم فقط - بالنسبة للعرب - أنهم حافظوا على تمسكهم باللاءات الثلاثة الشهيرة، التى تكرس رفض التفاوض مع الإسرائيليين، ورفض الاعتراف بدولتهم، ورفض السلام معهم.

أما الطرف الثانى - الإسرائيلى - فكان أكثر سعادة بهذا الموقف العربى الذى أقنع الدنيا كلها بأن العرب هم الذين يرفضون السلام، وهم المسئولون أولا وأخيرا عن تعقيد ما يسمى: «بمشكلة الشرق الأوسط» وعدم حلها حول مائدة المفاوضات! كان الإسرائيليون يخططون للحرب ضد العرب - مرة كل عشر سنوات تقريبا - وكانوا يجرون العرب إليها المرة بعد الأخرى، وعلى الرغم من ذلك فإن الدنيا كلها كانت تؤمن بأن العرب هم الذين خططوا لتلك الحروب، وهم الذين دفعوا الإسرائيليين دفعا إلى خوضها دفاعا عن أنفسهم، وبالتالى كانت حكومات وشعوب الكرة الأرضية قاطبة تتعاطف مع الإسرائيليين الذين دافعوا بشجاعة وبسالة عن أنفسهم ضد العرب، الذين يرفضون السلام، ويرفضون التعايش السلمى مع جيرانهم اليهود الإسرائيليين المسالمين، فعاقبتهم العدالة السماوية بهزيمة الكثرة العربية أمام الأقلية الإسرائيلية، فى حرب ١٩٤٨، وحرب ١٩٥٦، وحرب ١٩٦٧!

طوال عقود عديدة متصلة، لم يستطع العرب تغيير هذه الصورة البشعة، التى رسمها الصهاينة لهم أمام الرأى العام العالمى، نتيجة لغفلة وسذاجة وعدم مبالاة معظم السادة الزعماء الذين حكموا أمتنا العربية طوال تلك الحقبة الكئيبة من تاريخنا القديم، الحديث.. معا!

وكان يمكن أن يستمر الحال على ما هو عليه لنصف قرن آت من الزمان لولا المبادرة المصرية الشجاعة والحضارية التى سبقت عصرها وألقت بالقفاز فى وجه الإسرائيليين، لتصبح الكرة فى ملعبهم - بعد أن كانت ظاهريا وخداعيا فى ملعبنا - لما كان من الممكن أن يحدث ما حدث، ولاستمر العرب يتمايلون طربا بلاءات الخرطوم الثلاثة، مترنمين ومكتفين بترديد أغنية فيروز الشهيرة:

«عائدون.. عائدون»، خلال نصف القرن التالى!

مبادرة مصر الحضارية جاءت بعد أن حقق الجيش المصرى النصر الأول على الجيش الإسرائيلى الذى كان قد أشبع الجيوش العربية هزيمةوتقزيما لقدراتها العسكرية المرة بعد الأخرى! ولحسن حظنا أن النصر العسكرى - الذى حققته القوات المسلحة المصرية فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ - لم يلعب برأس الرئيس الراحل أنور السادات، فيجعله يغامر، ويقامر، ويأخذ برأى بعض من حوله، ولو فعل، لتحول النصر إلى هزيمة أفدح وأفظع من هزيمتنا فى ٥ يونيو ١٩٦٧ أوهزيمتنا الأولى فى سنة ١٩٥٦!

بنفس البراعة التى اختار بها لحظة بدء الهجوم الشامل الصاعق، جاء اختيار توقيت الأمر بوقف إطلاق النار والدعوة إلى الجلوس حول مائدة المفاوضات لإثبات أن العرب يطالبون بالسلام والتعايش السلمى، مادام يرد لكل صاحب حق حقه.

كان اليمين المتطرف هو الذى يحكم إسرائيل عندما بدأت أول مباحثات السلام بين دولة عربية - مصر - وبين إسرائيل. وكان مناحم بيجين - المعروف بدمويته وتعصبه وعنصريته - هو الذى يرأس الحكومة الإسرائيلية، وهو الذى يتفاوض مع مصر، وهو ذاته الذى وقّع - فى كامب ديفيد - على أول معاهدة سلام توقعها إسرائيل مع أكبر وأقوى دولة عربية.

كان بيجين عنيدا فى مفاوضاته، متغطرسا فى مطالبه، متطرفا فى أطماعه، وما أكثر المرات التى تقرر فيها - بقرار من الجانب المصرى - وقف المفاوضات وعودة الوفد المصرى إلى القاهرة، لولا نجاح الجانب الأمريكى فى بذل كل ما فى استطاعته وممارسة الضغوط على المفاوض الإسرائيلى لقبول ما كان يرفضه، معنى هذا أن المفاوضات المصرية الإسرائيلية لم تكن سهلة، بل كانت بالغة الصعوبة وشديدة التعقيد، ولولا حكمة المفاوض المصرى وبراعته ودبلوماسيته وضبط أعصابه لكان من الممكن جدا أن تنتهى تلك المفاوضات إلى لا شىء.

ونجحت الدبلوماسية المصرية نجاحا كبيرا باسترداد كل الحقوق المصرية المغتصبة. فعاد إلى مصر كل شبر من صحراء سيناء التى سبق احتلالها المرة بعد الأخرى، خلال حربى ١٩٥٦ و ١٩٦٧! وليس مهما أن الأخوة العرب اعتبروا هذا «النجاح» «خيانة» عظمى للقضية، وللقومية العربية. المهم أنه بعد سنوات وسنوات فوجئنا بنفس هؤلاء الأخوة يهرولون ويزحفون سعيا وراء تحقيق السلام مع إسرائيل، ولا يحصلون من الأخيرة إلا على أقل القليل، مما كان فى استطاعتهم الحصول عليه لو أنهم انضموا إلى مصر وتفاوضوا هم أيضا فى كامب ديفيد من أجل الحصول على حقوقهم وأراضيهم المغتصبة!

إن البكاء على اللبن المسكوب لن يعيده مرة أخرى. وأفضل نصيحة يمكن أن يأخذ بها الأخوة والأشقاء هو اتباع نفس السياسة الذى تتبناها الزعامة المصرية - حاليا - بهدف إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى من جهة، والاستعداد لنقل شعوبنا إلى حضارة وتحديات القرن الواحد والعشرين، من جهة أخرى.

ليس مهما على الاطلاق أن شيمون بيريز خسر معركة الانتخابات وفقد رئاسته للحكومة الإسرائيلية، التى فاز بها منافسه اليمينى بيبى نتانياهو. ليس مهما أن آراء رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد يُفهم منها معارضته للأسس والشروط التى قامت عليها عملية السلام التى سبق الاتفاق عليها بين حكومة بيريز - ومن قبلها حكومة اسحق رابين - وبين الفلسطينيين. ليس مهما - كذلك - الرفض الذى أعلنه حزب الليكود - العائد إلى الحكم - الذى يؤكد على عدم إعادة مرتفعات الجولان إلى السوريين! ليس مهما - أيضا - القسم بأغلظ الإيمان اليهودية بأن القدس أصبحت وستظل إلى الأبد عاصمة للدولة اليهودية الإسرائيلية، وأنه لا مساس بهويتها، ولا مساس بحدودها، ولا مساس بوحدة شرقها مع جنوبها!

هذه اللاءات كلها - وغيرها - يجب ألا تفزع العرب كما أفزعتهم، ويجب ألا يجد فيها أعداء السلام ما قد يسعدهم ويبشرهم بقرب انهيار عملية السلام من أساسها، لتعود عجلة الزمان إلى الوراء، ويعود معها الصراع العربى الإسرائيلى إلى سابق عهده، وعنفوانه، وحروبه، وهزائمه!

وفُزع صناع السلام من تولى بيبى نتانياهو رئاسة الحكومة فى إسرائيل، لم يكن مقصورا على العرب فقط.. كثيرون من قادة وزعماء ومفكرى العالم - وبالذات فى الولايات المتحدة الأمريكية

وأوربا - أبدوا هم أيضا فزعهم وأظهروا تخوفهم من آراء وأفكار وشعارات حزب الليكود - برئاسة نتانياهو - التى يمكن أن تؤثر سلبا على عملية السلام فى المنطقة، وهى العملية التى كان من المنتظر الانتهاء منها خلال هذا العام أو فى أوائل العام المقبل.. على الأكثر!

الرئيس الأمريكى بل كلينتون كان أكثر هؤلاء اهتماما بالمعركة الانتخابية الإسرائيلية، ويبدو أنه كان واثقا من فوز صديقه الحميم شيمون بيريز لدرجة أنه لم يترك مناسبة إلا أشاد فيها - علنا - برئيس حزب العمل الإسرائيلى، وكاد - قبل ساعات من بدء الإدلاء بأصوات الناخبين - أن يناشد الناخبين الإسرائيليين منح أصواتهم إلى شيمون بيريز وحجبها عن منافسه اليمينى المتطرف بيبى نتانياهو!

وليس خافيا على أحد أن هذا الحرص الشديد من جانب الرئيس كلينتون على فوز بيريز فى المعركة الانتخابية، يرجع أساسا إلى تخوف الرئيس الأمريكى من أى انتكاس يمكن أن يلحق بعملية السلام فى الشرق الأوسط التى يعتز كلينتون ويتباهى بأنه «الأب الروحى» لها. وهذا التخوف نفسه هو الذى جعل الرئيس الأمريكى يعترف للصحفيين فى حديقة البيت الأبيض - فى أول تصريح له عقب إعلان النتائج الأولية التى رجحت كفة نتانياهو على بيريز - قائلا: إنه لم ينم طوال الليل لمتابعته لمعركة الانتخابات الإسرائيلية أولا بأول. ليس هذا فقط، بل إن كلينتون صرح للصحفيين بعد إعلان النتيجة النهائية، بقوله: «لقد تم اتصال تليفونى بينى وبين نتانياهو الذى أكد لى فيه تمسكه باستمرار عملية السلام، واحترامه لما تم الاتفاق عليه خلال فترة حكم رئيس الحكومة السابق شيمون بيريز». هذا

التأكيد نفسه سارع وزير الخارجية الأمريكى - وارن كريستوفر - بإعلانه عقب المكالمة التى أجراها هو الآخر مع رئيس وزراء إسرائيل الجديد.

رؤساء دول، ورؤساء حكومات أوربية كبرى فعلوا هم أيضا ما فعلته الإدارة الأمريكية، وأدلوا بتصريحات صحفية حاولوا بها تخفيف حدة التخوف العام - لدى شعوبهم - مما قيل وتردد وتأكد من «تشدد» التيار اليمينى المتطرف برئاسة بنيامين نتانياهو، الرافض تحقيق السلام على طريقة: رابين/بيريز!

الصحف العالمية، وشبكات التليفزيون المتعددة، كان همها الأول هو البحث عن إجابة من المحيطين والمؤيدين لرئيس الحكومة الإسرائيلية - بيبى نتانياهو - توضح موقفه وموقف حزب الليكود الذى يرأسه من قضية السلام، وهل ينوى التخلى عنها، أو تعديلها، أو تجميدها؟!

مقالات، وتحليلات، وتوقعات، وآراء ازدحمت بها الصحف اليومية، وكلها تجمع على أن فوز بنيامين نتانياهو برئاسة الحكومة الجديدة يعنى أن الشعب الإسرائيلى يرفض السلام على طريقة رابين/بيريز، ويطالب بالسلام الذى يحقق الأمن لإسرائيل بصرف النظر عن موافقة العرب أو رفضهم!

ولم يكن غريبا أن يصب أنصار حزب العمل شديد غضبهم على رئيس الحزب ـ السابق ـ شيمون بيريز وتحميله مسئولية فشله وفشل الحزب فى الاحتفاظ بتشكيل الوزارة، أرملة اسحق رابين كانت أول المنتقدين وأشدهم غضبا ويأسا، عندما اتهمت حزب العمل بأنه لم يستطع استغلال قتل زوجها - بيد المتطرف اليمينى اليهودى - لإقناع الرأى العام الإسرائيلى بخطورة منح أصواتهم إلى قتلة زوجها، وقتلة السلام الذى كان يسعى إليه،

وقتلة الأحلام التى كان يهود إسرائيل - على حد قول لينا رابين- يعيشون على تحقيقها أملا فى سلام دائم مع جيرانهم العرب! ولم تكتف لينا رابين بهذه التصريحات، وإنما أعلنت أنها تفكر فى حزم حقيبتها لمغادرة إسرائيل والعيش بعيدا عنها!

حقيقة أن لينا عادت وسحبت هذا القرار، وقالت: إنها لم تكن تقصد الهجرة بمعناها الحرفى، ولكن ما قالته أرملة رابين جاء تعبيرا تلقائيا عن تخوف أنصار السلام داخل إسرائيل وخارجها من هذا القادم الجديد، الذى يكفى أن الجزار شارون يعتبر أهم مساعديه، وأكثرهم استماعا لما يقوله وما ينصح به!

وهذا التخوف كان أكثر وضوحا، لدى الكُتّاب والسياسيين والمفكرين العرب، بصرف النظر عن مواقف حكوماتهم أو تصريحات حكامهم. ففى مصر - على سبيل المثال - كان الرئيس حسنى مبارك حكيما - كعادته - ، دبلوماسيا.. بطبعه، عندما أعلن - قبل إعلان نتائج الانتخابات الإسرائيلية - أن يتعامل مع دولة إسرائيل وليس مع حزب من أحزاب إسرائيل. كما تنبأ الرئيس حسنى مبارك - ببعد نظره المعروف عنه - بأنه سيتعامل مع نتانياهو - فى حالة فوزه برئاسة الحكومة - كما سبق أن تعامل مع رابين ومع بيريز.

وما قاله الرئيس حسنى مبارك لم يكن مجرد محاولة من جانبه للتأكيد على استمرار عملية السلام، وإنما كان الهدف - فى تصورى - هو أن يؤكد من جديد على أن خيار السلام لم يعد يخضع للدراسة أو للتعديل والتبديل، وإنما هو خيار ارتضته الشعوب ولا تملك الأحزاب - مهما بلغت قوتها وشعبيتها - تغيير إرادة شعوبها. وفى رأيى فإن ما قاله الرئيس مبارك يرتبط ارتباطا وثيقا بالتجربة السابقة التى خاضتها الدبلوماسية

المصرية فى تعاملها مع حزب الليكود اليمينى ، قبل أن يترك الحكم لحزب العمل برئاسة رابين ثم بيريز.

فمعاهدة السلام الأولى بين مصر وإسرائيل تمت - كما قلت - خلال فترة حكم حزب الليكود برئاسة مناحم بيجين، كما أن فترة ما بعد تلك المعاهدة شهدت تعاملا بين مصر وحزب الليكود بزعامة ورئاسة اسحق شامير الذى يعتبر من أكثر زعماء إسرائيل تعصبا وتعنتا وطمعا فى حقوق وأراضى العرب الفلسطينيين.حقيقة أن التعامل بين مصر «مبارك» وإسرائيل «شامير» كان فاترا، وباردا، ولكن كل جانب حافظ - فى نفس الوقت - على الحدود الدنيا من حسن الجوار والتعايش السلمى بين البلدين، احتراما منهما لنصوص وبنود اتفاقية السلام التى تم التوقيع عليها فى كامب ديفيد.

وسرعان ما تحققت توقعات الرئيس مبارك. فلم تمض غير لحظات على إعلان النتيجة النهائية للانتخابات الإسرائيلية، حتى سارع رئيس الحكومة القادم - بنيامين نتانياهو - إلى الاتصال هاتفيا بالرئيس حسنى مبارك ليبلغه بتصميمه على استمرار عملية السلام فى الشرق الأوسط، وهو ما رحب به الرئيس مبارك، ودعاه لزيارة مصر قريبا، مما أسعد رئيس الحكومة الإسرائيلية وأعلن فى تل أبيب - فيما بعد - أن أول زيارة رسمية سيقوم بها نتانياهو ستكون لكل من: الولايات المتحدة، ومصر، والأردن فى رحلة واحدة تبدأ بواشنطن.

وفى المؤتمر الصحفى الذى عقده الرئيسان: حسنى مبارك وحافظ الأسد قال الرئيس مبارك: «أكد لى نتانياهو فى التليفون أنه حريص على دفع عملية السلام، وأنه كان هناك سوء فهم لنقاط كثيرة ولعلنا نلتقى. ولذلك فأنا أقول: يجب علينا أن ننتظر

إلى أن ألتقي معه ونفهم ما هو اتجاهه، فإذا كان مع السلام فكلنا مع السلام العادل والشامل، كما سيكون لنا موقفنا إذا سارت إسرائيل فى اتجاه آخر».

الرئيس السورى حافظ الأسد كان - كعادته - غير متفائل بأى شيء ينسب لإسرائيل أو يصدر عنها. فمن رأيه: «نحن ليس لدينا الإحساس بأن الأمور تسير بالاتجاه الإيجابى، لذلك علينا أن نكون يقظين، وعلينا أن نستنفر أنفسنا لكيلا نغفل أو نستغفل».

أما الملك حسين فكان متفائلا، كعادته، منذ أن توصل إلى إتفاق السلام مع الإسرائيليين. فمن رأيه - فور إعلان فوز الليكود بحكم إسرائيل - : «إن مستقبل عملية السلام فى منتهى الروعة، وأنه لارجعة عن طريق السلام، وعلينا أن نعطى الفرصة لرئيس حكومة إسرائيل، ولا أجد داعيا على الإطلاق لهذا التشاؤم الذى يشعر البعض به بعد إعلان نتيجة الانتخابات الإسرائيلية».

ياسر عرفات كان - ولا يزال - أكثر الحكام والرؤساء والملوك العرب تخوفا من الجديد الذى جاء ليحكم إسرائيل خلال السنوات القادمة. فمن رأى أبوعمار: « أنه لابد للحكومة الإسرائيلية أن تحترم التزامات السلام وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بشأن القدس، والانسحاب من الخليل، وعودة اللاجئين».

والرجل معذور فى خوفه وتخوفه مما يقال عن الحكومة الاسرائيلية الجديدة، ومما يتردد على ألسنة عتاة حزب الليكود الذين لا يطيقون سماع اسم الفلسطينيين، أو النطق أمامهم بما يسمى بالحقوق الفلسطينية!

لقد كان رئيس الوزارة القادمة بيبى نتنياهو جلياطا عندما أبدى رغبته فى لقاء كل من الرئيس الأمريكى كلينتون، والرئيس المصرى حسنى مبارك وجلالة الملك حسين، ولم يضف الى

هؤلاء اسم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذى لا يخفى على أحد أهميته القصوى باعتباره الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني في عملية تحقيق السلام فى المنطقة. وهذه الجليطة من جانب رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد، كانت مثار أسئلة ترددت على ألسنة الصحفيين خلال المؤتمر الصحفى الذى عقد فى العقبة، وتولى الرئيس حسنى مبارك الإجابة عنها قائلا: «عندما كانت واشنطن ترفض الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية وبعرفات، أكدت للرئيس الأمريكي - وقتذاك رونالد ريجان - أنه ليس هناك طريقة أخرى أمام الإدارة الأمريكية سوى ضرورة الاتصال بياسر عرفات مباشرة، وهو ما حدث بالفعل مع واشنطن ومع اسحق رابين وشيمون بيريز. ان نتانياهو يعرف أنه يجب أن يلتقى فى وقت ما مع عرفات ليبحثا القضايا المعلقة بينهما».

ومخاوف الجانب الفلسطيني شارك فى التعبير عنها العديد من القيادات الفلسطينية، فى تصريحات وجدت مكانا لها فى نشرات الأخبار - المرئية والمقروءة والمسموعة - على مستوى قارات الدنيا الخمس. لقد أبدى الفلسطينيون الكثير من المخاوف والشكوك فى مدى احترام حكومة حزب الليكود الجديدة لما تم الاتفاق عليه بالفعل بين الجانب الفلسطيني وحكومة حزب العمل السابقة. أصوات فلسطينية - مثل السيدة سها عرفات - عبرت، فى العاصمة البلجيكية بروكسل، عن ثقتها فى استمرار ودعم وتقدم العملية السلمية بين الاسرائيليين والفلسطينيين تنفيذا لمطالب وأهداف الشعبين. والسيدة حنان عشراوى أكدت من جانبها أن الاتفاقيات التى وقعت عليها حكومة حزب العمل يجب على حكومة حزب الليكود القادمة احترامها وتنفيذها. وأضافت السيدة حنان عشراوى: انه لم يعد لدى الفلسطينيين ما يمكن

التنازل عنه، وأن هناك قضايا أساسية وجوهرية لا يجوز الرجوع أو التفريط فيها. مثل قضية : قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

وإلى جانب هذا التيار الفلسطيني الذى لم يفقد تفاؤله حتى هذه اللحظة سمعنا صوت التيار الفلسطيني الآخر الذى يرى أن عملية السلام مهددة بالتوقف تماما مع عودة الصقور الجارحة الإسرائيلية إلى الحكم بفضل أصوات غالبية الشعب الإسرائيلي الرافض السلام!

قنوات التليفزيون الإسرائيلية تحرص - حاليا - على تقديم آراء المواطنين الفلسطينيين المقيمين فى الأراضى المحتلة، وكلها تتخوف من احتمالات تعثر مباحثات السلام مع القادم الجديد، وكلها تناشد نتانياهو أن يسير فى نفس الطريق الذى سار فيه من قبله: رابين وبيريز، إذا كان يريد بالفعل أن يتحقق التعايش السلمى بين الشعبين. الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، لم يكتف بتقديم النصح للحكومة الإسرائيلية بمواصلة دعم واستمرارية العملية السلمية، وإنما رأيناه يجرى اتصالات عاجلة - مباشرة أو هاتفية - مع عواصم عديدة فى أمريكا وأوربا وآسيا. وعن نتائج هذه الاتصالات قال أبو عمار خلال المؤتمر الصحفي المشترك لمبارك وحسين وعرفات فى العقبة : «إن الاتصالات التى أجريتها مع الإدارة الأمريكية أكدت استمرار دعمها لعملية السلام كما أن مباحثاتي واتصالاتي مع زعماء أوربا واليابان تؤكد إصرار المجتمع الدولى على استمرار عملية السلام وتنفيذ ماتم الاتفاق عليه».

ولم تكن الولايات المتحدة وأوربا وآسيا، هى وحدها التى حرصت على التأكد من توجهات نتانياهو بالنسبة لعملية السلام،

وإنما الدول العربية كانت سبّاقة أيضا إلى تلك المحاولة، لما يمثله السلام من أهمية قصوى بالنسبة لهذه الدول. فبعيدا عن الدول المعنية والمشاركة فى عملية السلام - مصر، الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان - نجد اهتماما كبيرا ومماثلا من جانب الدول العربية الخليجية، ودول شمال أفريقيا، وبالذات تلك التى أقامت علاقات ما مع إسرائيل مثل: قطر، سلطنة عمان، المغرب، وتونس.. بعض هذه الدول أبلغ الإسرائيليين - علنا أو سرا - أن أى تراجع من جانب حكومة الليكود عن عملية السلام سوف يوقف أى تقدم فى العلاقات بين تلك الدول وإسرائيل. قطر - على سبيل المثال - هددت بوقف تنفيذ صفقات بيع الغاز القطرى إلى إسرائيل فى حالة توقف مسيرة السلام مع الجانب الفلسطيني.

هذه التحركات كلها، وغيرها، تعتبر - فى رأيي - مواقف إيجابية كان من الصعب حدوثها لولا هذا التخوف على عملية السلام فور الإعلان عن فوز مرشح حزب الليكود على مرشح حزب العمل. لقد وضح للعالم كله - وربما لأول مرة - أن العرب من المحيط إلى الخليج، هم أشد الناس حرصا على دعم واستمرارية عملية السلام مع إسرائيل. ليس هذا فقط بل إن التحركات العربية السريعة جدا التي شهدت - فى أسبوع واحد - لقاء الرئيس حسنى مبارك والرئيس حافظ الأسد فى القاهرة، ثم لقاء الرئيس مبارك مع الملك حسين والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات فى مدينة العقبة الأردنية، ثم لقاء دمشق الذى ضم كلا من الرئيس حسنى مبارك والرئيس السورى حافظ الأسد، وولى عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، أعادت - فجأة - الحلم الذى لا يزال يراود معظم الشعوب العربية فى امكانية إعادة الحد الأدنى من الوحدة العربية التى كانت ذات يوم

بعيد مصدر فخر وتفاخر لكل عربي.

وليس هذا بالغريب أو العجيب.. فكلنا نتذكر أن الوحدة العربية قامت و،برزت عندما أيقنت الشعوب العربية أن الحل الوحيد المتاح - وقتذاك - لاسترداد الحقوق والأرض الفلسطينية من المغتصب الإسرائيلي - الذى أقام دولته المزعومة فوق أشلاء وأنقاض الدولة الفلسطينية - هو تحقيق وحدة الصف العربي، ووحدة القوة العسكرية العربية ، ووحدة القرار العربى الذى يخطط لشن الحرب التى لامفر منها ضد الكيان اليهودى الصهيوني.

ومازلنا نتذكر كيف أن مجرد التلويح - من جانب هذه الدول العربية أو تلك - بهذه الحرب المقدسة كان وحده القادر على إنهاء أية خلافات عربية، ووحده القادر على قبول الدعوة إلى عقد مؤتمرات القمة العربية، فى أى وقت وفى أى مكان، ووحده - أيضا - الذى أعطى الانطباع للدنيا كلها بأن هناك منطقة فى الشرق الأوسط يسكنها، ويديرها، ويخططها، وينميها، الإنسان العربى الذى لم - ولن - يتقبل الأمر الواقع بالوجود الإسرائيلى داخل حدود بلاده ومنطقته.

هكذا ارتبطت وحدة الصف العربى فى أذهان العالم - على مدى نصف القرن الماضى - بالصراع العربى الإسرائيلى، وبحتمية نشوب الحروب بينهما الواحدة بعد الأخرى إلى أن يتحقق النصر النهائى لطرف على الطرف الآخر.

ومن الطريف أن هذه الصورة تغيرت الآن من النقيض إلى النقيض!

لقد عشنا زمنا - ليس بالقصير - نعانى فيه من الخلافات العربية، ومن الانقسامات العربية، ومن المحاور العربية، ومن

تربص هذه الدولة العربية بتلك! عشنا سنوات لاهمّ لنظام عربى حاكم - مثل نظام البعث فى العراق - غير التخطيط لغزو الدول العربية الشقيقة المجاورة له، مما أفقد شعوب هذه الدول - والحق معهم.. بالطبع - أى إحساس لها بالانتماء إلى قومية عربية أو إلى صف عربى! الأمين العام لجامعة الدول العربية طاف بكل العواصم العربية سعيا من أجل تحقيق المصالحة العربية، دون جدوى. واتضح أن الجرح العميق الذى أحدثه الغزو العراقى - لدولة الكويت - فى نفوس الشعوب العربية الخليجية يحتاج إلى زمن طويل لعلاجه والشفاء منه.

هناك بعض الدول العربية الخليجية التى ترى أن الدول العربية التى أيدت وساندت العراق فى جريمته العظمي، يجب أن تعاقب هى الأخرى ويستحيل إعادة العلاقات معها إلى ما كانت عليه قبل ارتكاب تلك الجريمة.

وهناك - أيضا - نظام حاكم عربى - فى السودان - باع نفسه لإيران وفتح بلاده لإيواء المرتزقة وتدريبهم على القيام بالعمليات الإرهابية الإجرامية فى الدول العربية المجاورة، وبالتالى يستحيل أن تتم المصالحة معه مادام مصرا على المضى فى طريق الإجرام، والإرهاب، والاسترزاق من الفرس الإيرانيين!

وكان يمكن أن تستمر هذه الخلافات العربية/العربية لسنوات أخرى قادمة، لولا ما حدث - أخيرا - فى إسرائيل عندما هُزم شيمون بيريز فى الانتخابات وفاز اليمينى المتطرف والمتعجرف بنيامين نتانياهو بحكم إسرائيل للسنوات الأربع القادمة. فمنذ اللحظة الأولى التى أعقبت إعلان هذا الفوز، دبت الحياة - فجأة - فى الجسم العربى الذى شبع مرضا، ووهنا، وضعفا، ليسترد قوته وصحته وقدراته، لمواجهة التحدى الكبير الذى يمكن أن

يهدم عملية السلام التى أقنعت الشعوب العربية ـ أخيرا جدا ـ أنه لا حل ولا أمل ولا مستقبل لهذه المنطقة غير خيار السلام الذى يعيد الأرض لأصحابها، وينتزع حقوق الشعوب من مغتصبيها.

وتغيرت صورة العرب ـ فى عيون العالم ـ كما تغيرت صورة إسرائيل فى نفس الوقت. صورة العرب، قبل فوز نتانياهو، كانت تظهرهم كأناس أرغموا على تقبل عملية السلام، وينتظرون الفرصة للانقضاض على الإسرائيليين فى أول فرصة فى حين كانت صورة الإسرائيليين المعتادة والتقليدية ـ على مدى العقود العديدة الماضية ـ تظهرهم كأناس خلقوا من أجل نشر السلام والرخاء لكافة شعوب الدنيا!

بعد فوز نتانياهو.. تبادل العرب والإسرائيليون المقاعد والأدوار! فإسرائيل أصبحت هى الرافضة لدعم واستمرار عملية السلام، بدليل خوف وفزع كل شعوب وحكومات العالم، فى حين أن العرب هم الذين يعملون الآن من أجل جمع الشمل، ووحدة الصف، تمسكا منهم بعملية السلام التى أصبحت مهددة بالتوقف أو التجمد نتيجة لفوز حكام إسرائيل الجدد المعروفين بتعصبهم وكراهيتهم للعرب وللفلسطينيين.

تحية لبيبى نتانياهو.. الذى لولا فوزه فى الانتخابات، لما كان هذا التحرك العربى السريع، ولما عدنا نحلم بقرب المصالحة العربية، وجمع الشمل، ووحدة الكلمة والصف والهدف.

.. بالصراحة الأمريكية

كم أتمنى لو أننا توقفنا عن استخدام كلمات وعبارات أدمنّاها طوال السنين الطويلة الماضية، وكلها تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية وضرورة ممارسة بعض الضغوط على الحكومات الإسرائيلية ـ المتعاقبة الواحدة بعد الأخرى ـ لعل وعسى تقبل الالتزام بما سبق التوصل إليه من اتفاقيات ومعاهدات بين العرب واليهود. لقد فقدت هذه المطالبات معناها منذ زمن طويل، لدرجة أن الإدارات الأمريكية ـ الحالية والسابقة ـ لم تترك مناسبة إلاّ أعلنتها صراحة بأنها ـ أى الولايات المتحدة ـ لا تريد ولا تستطيع فى نفس الوقت أن تمارس أى نوع من أنواع الضغوط على إسرائيل، وأن كل ما يمكنها القيام به هو دور «الوسيط» الذى يأمل فى جمع الطرفين المتنازعين حول «مائدة حوار» ويترك لهما مهمة حل المشاكل المشتركة بينهما.. وفيما عدا هذا «الدور الحيادى» فليس لدى الإدارة الأمريكية أى تصوّر آخر يمكنها القيام به أو تحمل مسئوليته.

ألف مرة ومرة.. سمع العرب فيها هذا التوضيح الأمريكى بكل صراحة ووضوح، وعلى الرغم من ذلك.. لا يزال العرب ـ وبالذات

القيادات الفلسطينية ـ لا يتركون مناسبة إلاّ انتهزوها لمناشدة الإدارة الأمريكية بممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية، وكأن هذه المناشدة ـ المتكررة ألف مرة ومرة ـ كافية لغسل أيديهم من مسئولية فشل العملية السلمية!

الجديد فى هذا الموضوع القديم ـ لدرجة الزهق والملل ـ هو ما أعلنه نيوت جينجريتش ـ رئيس مجلس النواب الأمريكى ـ خلال زيارته الأخيرة لكل من : إسرائيل، وقطاع غزة، والمملكة الأردنية الهاشمية. فالرجل لم يخف مشاعره وتعاطفه مع كل ما قيل له وكل ماسمعه من الإسرائيليين لدرجة أنه أكد علي: «أن القدس هى عاصمة أبدية لإسرائيل». وعندما سأله الصحفيون عن تناقض هذا الرأى مع رأى الإدارة الأمريكية ذاتها، أجاب جينجريتش بكل هدوء وبرود:

ـ «لقد سبق أن اعترف الكونجرس بمدينة القدس كعاصمة لدولة إسرائيل، وبالتالى فليس صحيحا أن الإدارة الأمريكية ترفض هذا الوضع، كما أنها لا تستطيع الاعتراض على تنفيذه بعد أن وافق الشعب الأمريكي ـ ممثلا بنوابه في الكونجرس ـ عليه ».

وليس مهما أن الإدارة الأمريكية ـ بلسان المتحدث باسم وزارة خارجيتها ـ غاضبة مما قاله ـ ويقوله ـ الأمريكى المتعصب لكل ما ينسب لليهود الإسرائيليين من قريب أو بعيد ـ وليس مهما ـ أيضا ـ أن تسارع القيادات الفلسطينية ـ بصفة خاصة ـ والقيادات العربية ـ بصفة عامة ـ إلى شجب تصريحات جينجريتش والتنديد بها. ولا فائدة ـ أيضا ـ من وراء تنبيه الإدارة الأمريكية إلى أن الوقت قد حان الآن ـ بعد غياب طويل ـ لممارسة «الضغط الأمريكي» على إسرائيل لتقبل ما رفضت قبوله خلال العقود العديدة.

لقد مللنا من متابعة ومشاهدة نفس «السيناريو» الذى كتب منذ بدء النكبة ـ فى أواخر الأربعينيات ـ وفيما عدا تغيير وجوه أبطال الرواية المملة من الممثلين والممثلات، فإن القضية لاتزال نائمة وشبعت نوما ـ وموتا ـ داخل سيارة .. سكودا !

والحل ؟!

ليس من عندى .. وإنما سمعته ـ بالصدفة ـ من أستاذ تاريخ وكاتب ومحلل سياسى فلسطينى يقيم فى واشنطون منذ سنوات طويلة، كان يجرى حوارا مع برنامج «البعد الرابع» الذى يقدمه تليفزيون أبو ظبى أسبوعيا. حلقة البرنامج التى شاهدتها استضاف فيها مقدم البرنامج ـ الأستاذ جمال ريان ـ وزير الإعلام الفلسطينى السيد ياسر عبد ربه واثنين من الفلسطينيين المثقفين المقيمين فى الولايات المتحدة ولهما اهتمامات كبيرة بقضية بلادهما.

بدأ وزير الإعلام الفلسطينى حديثه فصب جام غضبه وحنقه ـ ومعه كل الحق ـ على الحكومة الإسرائيلية التى تتحمل مسئولية تجميد العملية السلمية، ثم أكد على ضرورة قيام الإدارة الأمريكية ـ كذا ـ بممارسة الضغط على نتانياهو ليرجع إلى طريق الصواب وصولا إلى السلام العادل والدائم. ولم يكتف السيد وزير الإعلام الفلسطينى بذلك وإنما طالب الدول العربية والدول الأوربية بممارسة نفس الضغوط على الإسرائيليين.. كل حسب قدراته وحجم تأثيره على حكومة تل أبيب. واختتم السيد ياسر عبد ربه كلامه مؤكدا على أن الفلسطينيين سيواصلون كفاحهم من أجل استرداد حقوقهم حتى آخر قطرة فى دمائهم، ولكنهم ـ فى نفس الوقت ـ لا يضمنون النصر فى النهاية.

ولم تجد هـذه التأكيـدات والتصـريحات قبـولا من الضيـفين الفلسطينيين المغتربين فى الولايات المـتحدة الأمريكية. فالأول ـ الذى يرأس جمعـيات الصداقة العربية الأمـريكية ـ صمم على أن جميع الاتفاقات السلميـة التى تمت بين إسرائيل والفلسطينيين قد ماتت بالفعل، وبالتالى فلا مـعنى على الإطلاق من استمرار تمسك السلطة الفلسطينيـة بعملية السلام ومـحاولة إحيائها من جديد.. لأن فى ذلك مضـيعة للوقت وضيـاعا للقضـية العربية والحـقوق الفلسطينيـة. أما الـضيف الفلسطينـى ـ أستـاذ التاريخ والمـحلل السـياسى الذى كـان يتحـدث فى البرنامج من مـقر إقـامتـه فى العاصمة الأمريكيـة ـ فقد كان أكثر صراحة، وأكـثر نقدا وانتقادا، عندمـا أكـد أن على القـيـادة الفلسطينيـة أن تتـخلى نهـائيـا عن السيناريو القديم الذى تلتزم به منذ أن بدأ الـصراع العربى يتركز على التنديد بالممارسـات الإسرائيلية، وتحميل الولايات المـتحدة مسـئولية استـمرار تلك الممـارسات المرفـوضة لا لشىء إلاّ لأن الإدارات الأمـريكية ـ الواحـدة بعـد الأخرى ـ ترفض أن تمـارس ضغوطها المكثفة على الحكومات الإسرائيلية!

وتساءل الأسـتاذ الجـامعى الفلسطينى عـما حصلنـا عليه من تكرار تمثيل هذا الـسيناريو على امتداد السنين الطويلة والبـعيدة الماضيـة.. غير المزيد من الإحـباط، والمزيد من ضيـاع الحقوق، والمزيد من استيلاء اليهود على الأرض الفلسطينية!

ولم يترك مقدم البرنامج المثير ـ جمال ريان ـ الفرصة لتضيع من يديه، فبادر بسؤال ضيفه المغـترب عما يمكنه هو شخصيا أن يفعله لو تركت له فرصة إصـدار القرار داخل السلطة الفلسطينية، فأجـاب الضيـف الفلسطينى ما مـعناه بأن كل ما يقال عن التـأييد

الأمريكي لإسرائيل هو حقيقة واقعة ولا يمكن إقناع الأمريكيين بتغييرها إلاّ إذا وجدوا فينا نحن الفلسطينيين والعرب التغيير المطلوب. فعلى الفلسطينيين أن يكفوا عن إظهار أنفسهم فى صورة قبيلة تحكمها العادات والتقاليد والقرارات التى تتجمع كلها فى يد الأب الروحى لكل أفراد تلك القبيلة أو العشيرة.. لابد من أن يتغير هذا الأسلوب على الفور، وتتحول السلطة الفلسطينية إلى سلطة ديمقراطية حقيقية تتعدد فيها الآراء والأفكار وصناع القرار. فالسلطة الفلسطينية تدير أمور شعبها بنفس الأسلوب الذى كانت تديرها به قبل أن تقوم لهذه السلطة قائمة. حقيقة أن هناك تسميات ديمقراطية مثل: المجلس التشريعى، والوزارات، والمجالس والهيئات. ولكن هذه كلها مجرد تسميات جوفاء لا تملك من أمرها شيئا.. فالقرار - أى قرار وكل قرار - يملكه الأب الروحى.. والأوحد الذى يمسك بيده كل خيوط القضية من ألفها إلى يائها. وهذا الأسلوب فى الحكم لا يوافق عليه الشعب الأمريكي ولا إدارته ولا مجالسه النيابية، لأنهم هنا يحترمون فقط الأنظمة الديمقراطية، وتعدد الأحزاب والآراء.. بتغير الأشخاص والأسماء والحكام.

وحاول وزير الإعلام الفلسطينى أن يقاطعه والرد عليه موضحا الظروف الراهنة التى يعيشها الشعب الفلسطينى وتعيشها معه السلطة الفلسطينية فى هذه الأيام، وكيف أن كل ما ينادى ويطالب به سيتحقق عندما يسترد الفلسطينيون حقوقهم وتقوم لهم دولتهم، ولكن المغترب الفلسطينى لم يكن لديه أية رغبة فى الاستماع إلى ما سبق سماعه مرات ومرات، وتجاهل ذلك وواصل انتقاداته فطالب بأهمية وضرورة تطهير صفوف

السلطة الفلسطينية من الفساد الذى استشرى فيها. وانتهى المغترب الفلسطينى إلى أنه ما لم يحدث هذا التغيير الشامل لصورة وأسلوب السلطة الفلسطينية فى معالجتها وإدارتها للقضية فقل على الأخيرة السلام. لأن إسرائيل لن تغير من مواقفها، كما أن الولايات المتحدة لن تجد - هى الأخرى - داعيا لممارسة أى ضغط على دولة وشعب تعجب بهما!

وأهم ما قاله المغترب الفلسطيني - وأعجبنى حقيقة - هو حديثه الطويل عن ضخامة وثقل وزن العالم العربى، وكيف أن العالم الخارجى - وبالذات داخل الولايات المتحدة الأمريكية - لا يشعر بهذه الضخامة ولا بهذا الثقل. فليس هناك موقف عربى موحد، وليس هناك قرار عربى مشترك، وليس هناك فى الموقف العربى - ككل - ما يقنع العالم الخارجى - ولا أقول: يخيفه - حتى يغير نظرته إلى القضية.. فيساعد فى الأخذ من إسرائيل ما لا حق لها فيه، ويعطيه لأصحابه العرب.. قد يكون الرجل رومانسيا ومثاليا أكثر من اللازم، خاصة أن إقامته الطويلة فى بلد الحريات قد أثرت فى أفكاره وآرائه، ولكن من المؤكد أن الكثير مما قاله يستحق الدراسة ويستحق أكثر.. الأخذ به، مادمنا - بالفعل - نريد إحياء القضية!

الموقف السياسي

هؤلاء النواب «العظام» وتهديداتهم الجوفاء !

مسألة المعونات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية إلى مصر، أصبحت - بحق - قضية «حياة أو موت».. بالنسبة لعدد لا بأس به من نواب الكونجرس الأمريكي. فمنذ فترة غير قصيرة بدأ الحديث عن هذه المعونات يتردد على السنة وأسئلة بعض السادة النواب الأمريكيين في كل مرة تدور فيها المناقشات - داخل لجان الكونجرس - عن منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة - وعن إسرائيل، بصفة خاصة. فمن رأى هؤلاء السادة أنه آن الأوان الآن لمطالبة الإدارة الأمريكية بإعادة النظر في المساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للعديد من الدول الصديقة، بزعم أن هذه المساعدات أصبحت تعطى لمن لا يستحق، بعد أن ثبت للأمريكيين أن بعض الدول التي تتلقى المساعدات لم تعد تقوم بالدور الذي سبق الاتفاق على القيام به كشرط لمنحها العناية والرعاية الأمريكيتين والممثلتين فيما يسمى بالمعونات الاقتصادية والعسكرية السنوية!

ويرى السادة نواب الكونجرس أن مصر تقف حاليا على رأس قائمة تلك الدول التي كانت حتى الأمس القريب دولة صديقة،

وأصبحت - الآن - متمردة، ومتنمرة، وتصر على أن تقف موقفا مضادا لكل ما تريده وتنتظره الولايات المتحدة الأمريكية من أصدقائها الذين يتلقون منها الدعم والمعونة!

في البداية.. لم تهتم مصر كثيرا بهذه الآراء، باعتبار أنها تصدر عن قلة من سادة الكونجرس، ولم تشكل رأيا عاما وسط جموع الأعضاء، خاصة أن الإدارة الأمريكية كانت تسارع وتتولى الرد بنفسها على هذا الرأى المعادى لمصر، مؤكدة ثقتها في المواقف المبدئية والصداقة المصرية التى لا غنى للولايات المتحدة عنهما من منطلق حرصها على مصالحها فى منطقة الشرق الأوسط.

وللأسف الشديد لم تتوقف هذه النغمة حتى هذه اللحظة رغم أن الإدارة الأمريكية أكدت المرة بعد الأخرى - بلسان الرئيس كلينتون نفسه أو بلسان كبار معاونيه - عدم وجود نية لديها فى وقف المعونات عن مصر، أو حتى تقليصها أو الحد منها. لكن اعتراض الإدارة الأمريكية لم يجد له صدى لدى القلة من نواب الكونجرس، ولم يقنعهم بالكف عن إثارة هذا الموضوع، بدليل أنهم سرعان ما نقلوا رأيهم، وتشهيرهم بمصر، والتشكيك فى مواقفها، من داخل قاعات المجلس إلى خارجها. وفوجئنا بأحاديث وآراء ومقالات تحتل مساحات كبيرة فى أجهزة الإعلام الأمريكية يقول أصحابها - بصراحة ووضوح - إن مصر لا تستحق المعونات الاقتصادية والعسكرية التى تحصل عليها سنويا من الولايات المتحدة، لتنكر حكومتها وشعبها لما سبق الاتفاق عليه مع الولايات المتحدة بالنسبة لعملية السلام فى منطقة الشرق الأوسط!

وكان لابد لمصر من الرد على كل ما يثار حولها من آراء وأقاويل، تكاد تقنع البسطاء من القراء والسامعين بأن حكما بتجويع الشعب المصرى قد صدر بالفعل، وأن إعلان إفلاس مصر أصبح وشيكا جدا! لقد استمع العالم كثيرا إلى الرئيس حسنى مبارك وهو يؤكد ـ بالهدوء والثقة المعروفين عنه ـ أن مصر تعلم تماما أن هذه المعونات التى تتلقاها من الولايات المتحدة لن تدوم إلى الأبد، ولهذا تم وضع الخطط الاقتصادية المصرية عى أساس احتمالات توقف هذه المعونة فى أى وقت.

وكلنا نتذكر كيف حاول أحد الصحفيين الأمريكيين إثارة غضب الرئيس حسنى مبارك ـ خلال إحدى زياراته الأخيرة للولايات المتحدة ـ عندما سأله عما ستفعله مصر عندما تقرر أمريكا قطع المعونات الأقتصادية عن مصر؟ وكان رد الرئيس مبارك الهادىء والواثق هو : «ستفعل مصر ما ستفعله إسرائيل التى تتلقى أكبر جانب ممكن من المعونات الأمريكية، لأننا نثق فى أنه فى حالة قيام الولايات المتحدة بقطع معوناتها الخارجية، سيكون القرار شاملا لكل الدول التى تتلقى تلك المعونات، ولن يكون ـ بالطبع ـ مقصورا ـ كما نعتقد ـ على مصر وحدها!».

وقتها سارع الرئيس الأمريكى بل كلينتون مؤكدا قوة، وعمق، الصداقة التى تربط بين بلاده ومصر، وأن هذه الصداقة تزداد قوة ووثوقا يوما بعد يوم، مما أعطى الانطباع بأنه ليست هناك نية لدى الإدارة الأمريكية للخضوع لما تنادى به قلة من نواب الكونجرس التى تخصصت فى التشكيك فى المواقف المصرية، ولا تجد وسيلة لمعاقبة مصر غير المطالبة بقطع المساعدات والمعونات عنها فورا!

وكل ما تقوله الإدارة الأمريكية عن مصر، وحرصها على صداقتها، لا يجد آذاناً صاغية - أو حتى متفهمة - لدى اللوبى المعادى لمصر داخل مجلسى النواب والشيوخ الأمريكيين. فما من مناسبة تطفو على سطح الأحداث السياسية إلا انتهزها هذا اللوبى لاعادة المطالبة بضرورة معاقبة مصر عن طريق قطع المعونات الاقتصادية عنها! فعندما يكون الحديث عن ليبيا - مثلا - يسارع هؤلاء النواب إلى المطالبة بمعاقبة كل دولة لا تلتزم بمقاطعة الجماهيرية الليبية، وبالذات مصر التى يزعم هؤلاء النواب أنها تتصدر الدول القليلة جدا فى العالم التى لم تلتزم بقرار المقاطعة، وتقوم بتزويد ليبيا بكل احتياجاتها المحظور استيرادها، مما يعنى - كما يزعم اللوبى المعادى - أن مصر تسخر من قرارات المجتمع الدولى، وتتحدى الإرادة والمصالح الأمريكية، وتساعد دولة تتهمها بالقيام بأعمال الإرهاب وبنسف طائرة الركاب الأمريكية فوق مدينة لوكيربى.. منذ عدة سنوات!

وبالفعل ينجح هذا اللوبى فى التصويت على قرار يطالب بقطع المعونات عن الدول التى تساعد ليبيا على تحمل قرارات الحصار الاقتصادى المفروض عليها، ويحدث هذا القرار دوياً إعلاميا كبيرا، أخطر ما فيه هو محاولة إظهار مصر فى صورة الدولة التى تساند الدول المتهمة بممارسة الإرهاب، على أمل الضغط على الحكومة المصرية لأسباب غير خافية على أحد!

وإحقاقا للحق - ولكى لا يكون حكمنا عاما - نقول : هناك كثرة من هؤلاء النواب تحرص على مصالح بلدها أكثر من حرصها على مصالحها الخاصة، من جهة، وعلى مصالح إسرائيل، من جهة ثانية. هؤلاء النواب أعلنوا رأيهم - بصراحة - فى قضية المعونات

الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها أمريكا لمصر، وأكدوا ـ في تقرير لهم تم نشره على نطاق محدود ـ أن التعاون العسكرى بين الولايات المتحدة ومصر يشكل أهمية للأمن القومي للدولتين، كما طالبوا بالاستمرار في برنامج المساعدات الاقتصادية لمصر خاصة بعد أن قطعت مصر شوطا طويلا في تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى. ولم يكتف التقرير بذلك وإنما أشاد طويلا بالمواقف المصرية بزعامة الرئيس حسني مبارك، وبالذات موقفها ومساهمتها في حرب الخليج، ودورها الجوهرى في بدء وتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط.

هذه الإشادة بمصر، وبزعامة مصر، لم يعرها اللوبي المعادى لنا في الكونجرس الاهتمام اللازم، بل فعل العكس. فوجئنا به يكثف هجومه على السياسة المصرية، ويحاول ـ بكل الأكاذيب والافتراءات ـ أن يسلب من القيادة المصرية دورها الريادى في تحريك عملية السلام، توطئه للمطالبة بعقابها عن طريق قطع المعونات الاقتصادية والعسكرية عنها!

وما أعجب ما قاله ـ ويقوله ـ هؤلاء النواب «العظام» :

■■ إنهم يرددون المرة بعد الأخرى أن الرئيس حسني مبارك لم يعد متحمسا لتحريك عملية السلام، بدليل أنه رفض دعوة الرئيس الأمريكي للحضور إلى واشنطون والاجتماع مع الملك حسين ونتانياهو وياسر عرفات في البيت الأبيض، مما تسبب ـ كما يزعمون ـ في فشل هذا الاجتماع!

لقد تناسى هذا اللوبي ـ عامدا متعمدا ـ كل ما قاله الرئيس مبارك قبيل الدعوة إلى عقد اجتماع واشنطون المذكور، وكيف حذر الرئيس المصرى من أن المواقف المتشددة التي يقفها

نتانياهو ويتمسك بها ويرفض التنازل عنها والرجوع فيها، سوف تفشل هذا الاجتماع ولن يحقق المجتمعون أى تقدم فى عملية السلام، وكانت نصيحة الرئيس مبارك - لكل الأطراف المعنية - أنه من المهم أن يعيد رئيس الحكومة الإسرائيلية النظر فى رفضه وتشدده وتعنته حتى يمكن للاجتماع المنتظر أن يحقق تقدما ونجاحا. لكن الأطراف المعنية لم تأخذ بتحفظات الرئيس مبارك، وتم عقد الاجتماع الرباعى فى واشنطون - فى غياب الرئيس المصرى - وكان الفشل حليف هذا اللقاء كما سبق أن توقع الرئيس مبارك له. وبدلا من أن يشيد السادة النواب «العظام» بموقف الرئيس مبارك وبعد نظره، فوجئنا بهم لا يتركون مناسبة إلا استغلوها لتوجيه النقد للرئيس مبارك واتهامه بأن عدم مشاركته فى لقاء واشنطون هو الذى تسبب فى فشله، وفى تجميد مباحثات السلام، وبالتالى فيجب على أمريكا معاقبة مصر وقطع المعونات الاقتصادية والعسكرية عنها!

■■ اتهم النواب «العظام» مصر بأنها هى التى تشجع القيادة الفلسطينية على رفض تقديم التنازلات التى يطالب بها رئيس الحكومة الإسرائيلية كشرط لاستئناف مفاوضات السلام، وزعم أعضاء اللوبى المعادى لمصر فى الكونجرس الأمريكى : أنه لولا دعم ومساندة وتشجيع الرئيس حسنى مبارك للرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، لما صمد الأخير أمام تهديد ووعيد الجانب الإسرائيلى، ولكان العالم احتفل منذ فترة طويلة ماضية بالسلام «العادل» و «الدائم» على الطريقة الإسرائيلية ورغم أنف العرب ويؤكد اللوبى البرلمانى الأمريكى المعادى لمصر : أن هذا الموقف المصرى المساند للفلسطينيين والرافض مبدأ الاستسلام

للإسرائيليين، بعتبر تحديا مصريا سافرا للولايات المتحدة الأمريكية بصفتها راعية عملية السلام، من جهة، وبصفتها الدولة العظمى التى لا تبخل على مصر بالعناية والرعاية، وبالتالى فلا مفر من سرعة توقيع العقوبات عليها وأهمها قطع المعونة الاقتصادية والعسكرية إلى أن تعود إلى عم سام تبدى عميق أسفها لما ارتكبته من مواقف مساندة للحق العربى، وداعمة للسلام القائم على العدل !

ومن السهل جدا الرد على السادة أعضاء اللوبى الأمريكى المعادى لمصر :

■ لن أكرر ما سبق للرئيس مبارك تأكيده - عقب كل مرة يهدد فيها البعض بقطع أو تخفيض المعونات الاقتصادية لمصر - ولكن الذى أحب أن أضيقه هو أن الشعب المصرى أصبح يضيق كثيرا بهذه التهديدات الجوفاء التى كثر التلويح بها وأخرها ما أعلنه أحد أعضاء هذا اللوبى الذى طالب بضرورة إجراء تخفيضات فى حجم المعونات الاقتصادية لمصر - على طريقة أوكازيونات وتصفيات المحلات التجارية - مما يعتبره الشعب المصرى محاولة لإهانته بأسلوب رخيص وغير مقبول.

■ إن تكرار التلويح بهذا التهديد سوف يزيد - بالقطع - من حجم الضيق، والزهق، والسخط، من تلك المساعدات، ومن الذين يقدمونها، ومن الذين يستمرون فى قبولها ! وليس فى ذلك مبالغة، فلقد سبق أن ارتفعت - بالفعل - أصوات تطالب الحكومة المصرية بالتقدم بمبادرة من جانبها بإعلان رفضها لهذه المعونات الاقتصادية التى أصبحت فى نظر الشعب المصرى

كشوكة فى ظهره يتلذذ من طعنه بها بتحريكها حتى تزيد من ألمه، وضيقه، وسخطه.

■■ أعضاء اللوبى المعادى لمصر انفردوا وحدهم باتهامهم لمصر بأنها هى التى تعرقل عملية السلام، فى حين أن شعوب وحكومات الدنيا كلها تعلم جيدا أن حكومة حزب الليكود الحاكم فى إسرائيل هى التى جمدت المفاوضات، وتنكرت للاتفاقيات، وفرضت شروطا لاستئناف المباحثات لا يمكن لأى فلسطينى مخلص لشعبه أن يقبلها، ورغم ذلك فإننا لم نسمع كلمة واحدة من هذا اللوبى البرلمانى الأمريكى يشتم منها نقد لنتانياهو، أو حتى التلويح - من بعيد لبعيد - باحتمالات قطع أو تخفيض أو تقليص جانب من المعونات الأمريكية التى تتدفق على إسرائيل بدون حساب وتصل - أحيانا إلى أكثر من عشرة آلاف مليون دولار سنويا!

■■ هناك من الأمريكيين من ينتقد الرئيس حسنى مبارك لأنه - كما يزعمون - يشجع الفلسطينيين والسوريين - سرا وداخل الغرف المغلقة - على عدم استئناف المفاوضات مع الإسرائيليين، وكأن هؤلاء المنتقدين قد ارتدوا «طاقية الإخفاء» وحضروا لقاءات الرئيس مبارك السرية مع عرفات والأسد !! والطريف أن أصحاب هذه الانتقادات لم يفتحوا أفواههم بكلمة نقد واحدة لما قاله بنيامين نتانياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية - فى الأسبوع الماضى عن رفضه ورفض بلاده أى تدخل أمريكى من شأنه أن يغير من رأى وقرار الحكومة الإسرائيلية بالنسبة لاستئناف عملية السلام ! فإسرائيل - كما قال نتانياهو - دولة مستقلة لا تتلقى الأوامر أو التوجيهات من واشنطون أو من غيرها! ونفس المعنى

أكده - أيضا وفى نفس اليوم - وزير الخارجية الإسرائيلى، ديفيد ليفى عندما سألوه عما سيأتى به المبعوث الأمريكى دينيس روس - من أفكار وتوجيهات أمريكية - خلال الجولة المكوكية التى كان يستعد للقيام بها لولا حادث انفجار القنبلتين فى مدينة القدس الذى أدى إلى تأجيلها إلى ظروف أفضل! لقد استعرض وزير الخارجية الإسرائيلى عضلاته أمام أجهزة الإعلام العالمية محذرا الإدارة الأمريكية من محاولة ممارسة أية ضغوط على إسرائيل لأن المطلوب من الولايات المتحدة - كراعية لعملية السلام - أن تقف على الحياد كمراقب لا يتحدث إلا إذا طلب منه الحديث!

ما قاله «نتانياهو» و«ليفى» تناقلته كل قنوات التليفزيون العالمية، ومن المؤكد أن السادة نواب الكونجرس - الذين يهمهم تحريك السلام تحت عناية ورعاية وتوجيهات الولايات المتحدة الأمريكية وإلا قطعت المعونات الإقتصادية عن كل من لا يلتزم بذلك - شاهدوا وتابعوا الكلمات الاستفزازية التى وجهها رئيس الحكومة الاسرائيلية ووزير خارجيته لحامية حمى عملية السلام - أمريكا - ورغم ذلك لم نسمع من واحد منهم نقدا أو رفضا أو تهديدا بقطع المعونات الاقتصادية عن اسرائيل بعد أن ثبت علنا - وليس سرا - إنها هى - وليست مصر - التى تعرقل عملية السلام، وهى - وليست مصر - التى تشجع المتطرفين على رفض السلام مع الفلسطينيين والسوريين، وهى أيضا - وليست مصر - التى تدير ظهرها لكل المحاولات التى تبذلها الإدارة الأمريكية من أجل تقريب المواقف المتناقضة، ومحاولة إقناع الطرفين المعنيين بالجلوس مرة أخرى أمام مائدة المفاوضات!

إسرائيل فعلت - ولا تزال - كل ما كان يجب على أعضاء

الكونجرس الأمريكي رفضه، والتنديد به، لأنه يتعارض جملة وتفصيلا مع ما تنادى به الولايات المتحدة وما تسعى الى تحقيقه فى منطقة الشرق الأوسط، ورغم ذلك فوجئنا بالصمت التام، والرضا الكامل، من جانب النواب «العظام» الذين لم يجدوا غير مصر «لفش» غليلهم فيها، والتلويح أمامها بضرورة قطع المعونات الاقتصادية والعسكرية عنها أو تقليصها على الأقل، مادام الأمر يتطلب وقفة أمريكية حازمة تثبت بها للعالم كله أنها مازالت الراعية الأولى والأخيرة لعملية السلام فى الشرق الأوسط!

■ ■ ■

هناك مثل شهير يقول : «ما قدرش على (........)، قام اتشطر على (........)!

بعيدا عن العم سام !

لم يكن غريبا - أن يتفق الرئيس حسنى مبارك مع الرئيس الفرنسى چاك شيراك على الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى بهدف إنقاذ عملية السلام فى منطقة الشرق الأوسط بين العرب والإسرائيليين. ولم يكن عجيبا - فى نفس الوقت - أن يعلن الرئيسان - المصرى والفرنسى أن السلام فى تلك المنطقة أصبح مهددا نتيجة لعدم تنفيذ ما سبق الاتفاق عليه - بموجب اتفاقيات دولية - بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

الغريب والعجيب - معا - أن هناك من يعيش فى هذه الأيام ويتوهم أنه لا تزال الولايات المتحدة هى وحدها التى تمتلك ٩٩٪من أدوات ووسائل تحقيق السلام فى منطقة الشرق الأوسط!

فالولايات المتحدة - شاءت أم أبت - لا تستطيع أن تزعم إنها تقف موقف المحايد الذى يفصل بين الخلافات العربية والإسرائيلية . تماما كما أنه يجب على الحكومات العربية - الصديقة للولايات المتحدة - أن تتنبه إن لم يكن قد تنبهت من قبل.. إلى أن أمريكا - الحليفة العظمى - ليست نفسها التى

يتحدثون عنها، والتى يتعاملون معها على ضوء صداقتهم بها.

لقد ثبت - بالأمس، واليوم - أن الولايات المتحدة الأمريكية لا همّ ولا اهتمام ولا عناية أو رعاية لها - فى منطقة الشرق الأوسط - إلاّ لما يسمى بدولة إسرائيل وما يعرف بشعب إسرائيل، وفيما عدا ذلك فهو لا يتخطى دائرة المصالح المباشرة للشعب الأمريكى!

حقيقة أن الإدارة الأمريكية تريد أن تبحث لها عن دور قيادى فى تحقيق السلام بين العرب واليهود، ولكن حقيقة - أيضا - أن هذا الدور لا تريده أن يمس - من قريب أو من بعيد - المصالح، والمطالب، والأطماع الإسرائيلية. ولهذا السبب وحده، لم يكن غريبا - أو عجيبا - أن تلك الإدارة الأمريكية وقفت عاجزة ولا حول لها أو قوة أمام جبروت وتعنت وعنجهية هذا البنيامين نتانياهو - رئيس الوزراء الإسرائيلى - الذى لا همّ له غير نسف كل الآمال التى عاش عليها العرب والإسرائيليون طوال السنين العديدة الماضية.

فالذى قد يكون غافلا عن أنظار الإسرائيليين وأنظار المؤيدين - عمال على بطال - لإسرائيل، أن مصر كانت الرائدة فى إقناع الرأى العام العربى بمكاسب فتح صفحة جديدة فى العلاقات العربية الإسرائيلية.

فمصر هى أول دولة عربية مدت يدها - علنا وليس سرا كما سبق لغيرها من الدول العربية وعلى رأسها المملكة الأردنية الهاشمية - لإسرائيل قبل، وخلال، وبعد معاهدة السلام التى تم التوصل إليها بين مصر وإسرائيل تحت مظلة الولايات المتحدة - وعلى الرغم من ذلك فإن إسرائيل كانت - ولا تزال هى الدولة

المدللة والأكثر حاجة للرعاية والعناية من جانب الشعب والحكومة الأمـريكيين، وبالتـالى فلا كـلام ولا سلام إلا بمـبادرة، وتأييـد، واقتراح، وموافقة من جـانب الحكومة الإسرائيلية.. بصرف النظر عما إذا كانت الموافقة الإسـرائيلية.. قد تكون فى صالح المصالح الحكومية أو ضدها!

لقد تبـين الآن - بكل وضوح - أنه فى استطاعـة إسرائيل أن تجبر الإدارة الأمـريكية على تبني مواقفهـا وأفكارها ومخططاتها بصـرف النظر عن توافق - ذلك مع آراء واهتـمامـات وتوجهـات الحكومة العربية الصديقة وعلى رأسها الحكومة المصرية.

ولحسن حظ مصر - دولة وشعبـا - أن المتحدث بإسمها هو الرئيس مـبـارك الذى لا شـاغل له سـوى تحقـيق آمـال الشـعب المصـرى - بصفة خـاصة - وتحقيق أحـلام الشعوب العـربية.. بصفة عامة.

فلم يكن خـافـيا على الـرئيس حسنى مـبـارك أن الحكومـة الإسرائيليـة - برئاسة بنيـامين نتانيـاهو - لا هم لها غيـر عرقلة مسيرة السلام، والتشكيك فى مكاسبها.. لعل وعسى تحظى بتأييد أعداء السـلام وأنصار الإبقاء على الأوضاع على مـا هى عليه منذ نصف قرن من الزمان!

لهذه الأسـباب كلهـا - وغيرها - كـان الرئيس حسنى مـبارك واضحا عـندما اتفق مع الرئيس الفرنسى - جاك شـيراك - على أهمـية وضـرورة الدعوة إلى عـقد مـؤتمر دولى لتنشـيط عملـية السـلام فى منطقة الـشرق الأوسط، من جـهة، ولـتحـقيق آمـال الشعـوب العربية - من جـهة أخرى - فى سـلامة الأسلوب الذى

يقودهم إلى السلام المشرف والنهائى لصراعهم القديم والتاريخى مع اليهود الصهاينة.

ولم أصدم - أو أفاجأ - برد الفعل الرافض والعنيف للمبادرة المصرية الفرنسية الأخيرة، سواء من جانب الحكومة الإسرائيلية أو من جانب الإدارة الأمريكية فى واشنطون. فلا هذه الحكومة ولا تلك تقبلان أن يكون لغيرهما الحق فى قبول أو رفض أى قرار يمس - من قريب أو بعيد - اتفاق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

لقد تعاملنا - طوال السنين العديدة الماضية - مع قضية السلام تحت «المظلة الأمريكية للرعاية والعناية»، ولكن الحقائق والوقائع أثبتت - للأسف الشديد - أنه لا فائدة من «الراعى» الذى يميل قلبا وقالبا إلى جانب وضد الجانب الآخر، ولا أمل - فى نفس الوقت - من إحياء وتحريك عملية السلام الشاملة مادام المسئول عن ٩٩٪ من وسائل وأدوات تلك العملية ينحاز - بكل وضوح وكل علانية وكل بجاحة - إلى جانب الطرف الإسرائيلى وضد الجانب الفلسطينى!

لهذه الأسباب كلها كان الرئيس حسنى مبارك متفهما لوجهة نظر الأمة العربية - من المحيط إلى الخليج - ومقتنعا بأنه لابد من مواجهة وكشف الصلف والتعنت الإسرائيليين أمام الدنيا كلها.. من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى - تشارك فيه كل الدول الكبرى والصغرى الساعية إلى تحقيق السلام فى منطقة الشرق الأوسط - وهذا ما نادى به ونجح فى تحقيقه - خلال زيارته الأخيرة لباريس.. التى صدرت منها الدعوة الثنائية - المصرية الفرنسية- لعقد مؤتمر دولى يستهدف انقاذ السلام فى

منطقة الشرق الأوسط - ومواجهة والتعنت والرفض الإسرائيليين اللذين لم يعد معقولاً أو مقبولاً التعامل معهما أو حتى محاولة تفسيرهما.

إن الرئيس مبارك لم يترك مناسبة - ولا فرصة - إلاّ انتهزها للتأكيد على خطورة عدم تنفيذ ما سبق الاتفاق عليه فى اتفاق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وعلى الرغم من ذلك.. فلقد اتضح إنه لا إسرائيل ولا الدولة العظمى - التى قبل أنها تملك ٩٩٪ من أدوات ووسائل عملية السلام فى الشرق الأوسط - على استعداد للمضى فى مسيرة السلام حتى نهايتها، مما جعله ينتهز فرصة اللقاء مع الرئيس الفرنسى - چاك شيراك - للاتفاق معه على الدعوة الثنائية - المصرية الفرنسية - إلى عقد مؤتمر دولى لقضية الصراع العربى والإسرائيلى وللبحث عن حلول لإنهائها.

الذى نجح الرئيس مبارك فى تحقيقه والدعوة إليه - خلال زيارته الأخيرة لفرنسا - هو الرد المناسب - فى رأيى - على كل المناورات والاعتراضات والتسويفات والتأجيلات التى تقوم بها حكومة نتانياهو تحت سمع ، وبصر وعناية ورعاية.. الإدارة الأمريكية.

ليست تحذيرات في الهــــواء

في يومين متتاليين .. سـمعنا الرئيس حسنى مبارك يحذر من مخـاطر جمود وتوقف عمليـة السلام بين العرب والإسـرائيليين. ففى لقائه مع شـبكة الأخبار التليفزيونيـة الأمريكية «سى. إن.إن» أكـد الرئيس مبـارك أنه إذا لم تتقـدم عـملية السـلام فسـينفجـر الموقف فى المنطقة. وفى حديثه مع صـحيفة «نيويورك تايمز» - فى اليوم التالى - أعاد الرئيس مبارك تحذيراته، وردد مخاوفه من احتمالات اشتعال الموقف نتيجة نفاد صبر الشارع العربى.

كـان الرئيس مـبارك واضـحـا كل الوضــوح عندمـا أعلن عن خشيته من أن تؤدى الشكوك المتصاعدة فى الحكومة الإسرائيلية الجديدة إلى احـتجاجـات عامة وهجـمات معـادية لإسرائيل، وأن الوضـع سـيكون سـيئـا مـا لم تثـبت إسرائيـل اسـتعـدادا أكثـر للاستجابة للمطالب الفلسطينية.

هذه التحـذيرات كلها - وغيـرها - قد لا تجد آذانا صاغـية فى الشــارع الإسرائيلي. ليس هذا فـقط بل قـد يسارع البـعض - من الإسرائيليين - ويتصور أن الرئيس المـصرى يحاول إخافتهم من تهديدات لا وجود لها!

ومن السهل تفهم مبررات اللامبالاة بعملية السلام وعدم الحماسة لتحريكها وتحقيقها، من جانب نصف سكان إسرائيل.. على الأقل - فهؤلاء - الذين أعطوا أصواتهم لبنيامين نتانياهو وجاءوا به رئيسا للحكومة الإسرائيلية الحالية - يتصوّرون أن إسرائيل تعيش - حاليا - أكثر مراحل تاريخها أمنا وسلاما واستقرارا! ومن رأيهم أن نتانياهو - مهما قيل عنه - فيكفيه أنه حقق لشعبه ما عجز كل من سبقوه فى حكم البلاد عن تحقيقه.. وبالذات فى مجال أمن الدولة وأمن المواطنين!

إن هذا الوهم - الذى يتزايد عدد المقتنعين به من الإسرائيليين - يستند أولا وأخيرا إلى أنه لم تحدث عملية انتحارية واحدة داخل إسرائيل منذ أن تولى حزب الليكود برئاسة نتانياهو الحكم وحتى اليوم.. هذه الظاهرة - كما يرى أنصار نتانياهو - تختلف تماما عما كان عليه الوضع خلال سنوات حكم حزب العمل برئاسة إسحق رابين، ثم برئاسة شيمون بيرين.

لم ينس الإسرائيليون كيف كانت جماعات «حماس» و«الجهاد» وغيرهما من جماعات الرفض والردع الفلسطينية لا تترك فرصة حدوث انفراج فى العملية السلمية - بين الفلسطينيين والإسرائيليين - إلاّ سارعت تلك الجماعات وتسابقت فيما بينها من أجل نسف هذه الفرصة عن طريق القيام بعملية انتحارية فى قلب العاصمة الإسرائيلية تل أبيب أو غيرها من المدن الإسرائيلية يسقط فيها العشرات من الإسرائيليين وغير الإسرائيليين بين قتلى وجرحي!

مرات عديدة توقفت فيها عملية السلام، فى أعقاب كل عملية انتحارية قامت بها واحدة من تلك الجماعات، مما أعطى الفرصة - المرة بعد الأخرى - لحكومة رابين ثم لحكومة بيريز من بعدها،

لتجميد المفاوضات وإغلاق الحدود مع الفلسطينيين وإرجاء المضى فى تنفيذ بنود اتفاق أوسلو - الذى يعيد للشعب الفلسطينى بعض الحقوق والأراضى المغتصبة - إلى أجل غير مسمى!

القيادة الفلسطينية - بزعامة الرئيس ياسر عرفات - كانت غير راضية عن هذه العمليات التي لم ينتج عنها - حينذاك - غير تأجيل المضى فى عملية السلام، من جهة، وتزايد عدد الرافضين للسلام فى الشارع الإسرائيلى من جهة أخرى، مما يسبب ضغطا على حكومة العمل ويجبرها على التمهل والتراجع فى مسيرة السلام مع الفلسطينيين والسوريين . لهذه الأسباب كلها كان الرئيس الفلسطينى عرفات يسارع - المرة بعد الأخرى - بإدانة تلك العمليات الانتحارية، التى كثيرا ما وصفها بأنها تهدد مسيرة السلام، وتؤجل - بالتالى - استرداد الشعب الفلسطينى لحقوقه وأراضيه وحكم نفسه بنفسه.

وتحققت - بالفعل - مخاوف الرئيس الفلسطينى. فعدد الصقور الإسرائيليين واصل تضاعفه وانتشاره، ثم تمخّض ذلك عن اغتيال إسحق رابين بيد من اقتنع وآمن بأن حزب العمل سيقدم رأس إسرائيل فوق طبق من ذهب إلى الوحوش الفلسطينيين، وبالتالى يجب قتله هو وبيريز وكل من يوافق على سياستهما وكل من يطالب بإعادة الأرض والحقوق إلى الفلسطينيين، بصفة خاصة، أو إلى العرب، بصفة عامة!

الشاب المتعصب الذى اغتال رابين لم يخطط تلك الجريمة من تلقاء نفسه، وإنما كان مجرد أداة لتنفيذها تعبيرا عن آمال ما يقرب من نصف سكان إسرائيل بالتمام والكمال! الدليل على ذلك أن هذا العدد هو الذى أسقط حكومة حزب العمل، وهو الذى

تحمس لتسليم الحكم إلى حزب الليكود بزعامة بنيامين نتانياهو الذى تحالف مع كل الأحزاب اليمينية التى لا حدود لتعصبها وكراهيتها لكل العرب ولكل ما ينسب إلى العرب!

وبوصول الصقور والمتعصبين إلى الحكم.. كان من المتوقع ومن المنتظر أن تنشط جماعات الرفض والردع الفلسطينية أكثر مما كانت عليه خلال حكم حمائم حزب العمل، ولكن المفاجأة المذهلة أن هذه الجماعات - من حماس إلى الجهاد إلى.. وإلى.. إلخ - أوقفت نشاطها ولم نسمع عن عملية فدائية أو انتحارية واحدة منذ وصول نتانياهو إلى الحكم وحتى لحظة كتابة هذه السطور!

فجماعات الرفض والردع كانت تشعل إسرائيل نارا خلال سنوات حكم حزب العمل الذى اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، والذى وقع مع قادتها اتفاق أوسلو، والذى وافق على إعادة قطاع غزة وأراضى الضفة الغربية المحتلة إلى أصحابها الفلسطينيين، مرحلة بعد أخرى، إلى أن تبدأ المرحلة الأخيرة التى يتم التفاوض فيها حول قيام دولة فلسطينية وتحديد مصير مدينة القدس العربية المحتلة. نفس هذه الجماعات - من حماس إلى الجهاد إلى.. وإلى.. إلخ - تراجعت وتوارت ولم نعد نسمع أى شيء منها أو عنها بمجرد سقوط حزب العمل وتولّى حزب الليكود الرافض لكل ما سبق لحزب العمل الموافقة عليه لصالح الفلسطينيين!

واعترف بعجزى عن فهم هذا الموقف البالغ الغرابة والشديد التناقض من جانب جماعات الرفض والردع! فكيف يمكن أن نعلن «الجهاد» ونضاعف من «الحماس» ضد الحكومة التى بدأت فى إعادة حقوقنا والرضوخ لمطالبنا، ثم يتلاشى هذا كله بمجرد

سقوط تلك الحكومة، فيتوقف «الجهاد» ويتبدد «الحماس» ونتعايش فى سلام ووئام مع حكومة حزب الليكود التى لا همّ لها غير استفزاز العرب يوما بعد يوم، ولا هدف لها غير نسف كل ما قيل وكل ما كتب وكل ما سُجّل عن مسيرة السلام مع الفلسطينيين؟! هل يكون «الجهاد» فقط ضد من يمد يد السلام إلينا؟! وهل يكون «التعايش السلمى» فقط مع من يحاول انتزاع كل المكاسب التى سبق لنا الحصول عليها؟!

مرة أخرى! اعترف بأننى عاجز عن تفهم هذا المنطق المعكوس الذى يُطبقه السادة المجاهدون والمتحمسون فى الأراضى الفلسطينية المحتلة! الشىء الوحيد الذى اعتقده - بالنسبة لهذا اللغز - أنه لولا العمليات الإرهابية التى قامت بها تلك الجماعات - خلال حكم حزب العمل - لما سقط هذا الحزب بزعامة شيمون بيريز فى الانتخابات الأخيرة، تماما كما أنه لولا توقف «المجاهدون» عن جهادهم، ولولا تخلّى «المتحمسون» عن حماستهم لما تبجح نتانياهو كما يتبجح ولما تراجعت مسيرة السلام كما تتراجع الآن.

لا أريد أن أبالغ فأتهم تلك الجماعات بأنها تمثل السند الأعظم لسياسة حكومة حزب الليكود الرافضة للسلام مع الفلسطينيين.

لا أريد أن أتطرف وأذكّر القارىء بأن إسرائيل كانت وراء قيام جماعة «حماس» فى بادىء الأمر على أمل استخدامها لضرب منظمة التحرير الفلسطينية وإضعاف قيادة عرفات!

ولا أريد - أيضا - أن أوافق على المقولة التى يرددها كثيرون - فى هذه الأيام - وتؤكد وجود «اتفاق غير معلن» بين تلك الجماعات وحكومة نتانياهو على نسف وتدمير عملية السلام بين العرب والإسرائيليين!

كل ما أريد أقوله هو أن استمرار حكومة نتانياهو فى سياستها العدوانية والرافضة للمضى فى تنفيذ ما سبق الاتفاق عليه من اتفاقيات دولية يجب احترامها، لن يضمن لها استمرار استمتاع شعبها بالأمن والاستقرار اللذين تتوهم تواجدهما فى هذه الأيام بدليل توقف العمليات الانتحارية والفدائية التى كانت تقوم بها جماعات الرفض والردع والتصدى الفلسطينية خلال سنوات حكم رابين وبيريز. فإذا كانت تلك الجماعات ـ الرافضة للسلام أصلا ـ قد جمّدت نشاطها الجهادى والحماسى ضد إسرائيل لأن الحكومة الإسرائيلية الحالية تشاركها نفس الهدف المعادى للسلام، فليس معنى هذا أن أنصار السلام من الفلسطينيين ـ وما أكثرهم ـ لن يتحركوا من أجل انتزاع الحقوق المسلوبة تنفيذا لبنود اتفاقية السلام التى لا رجعة عنها.

إن مواقف وسياسات نتانياهو أقلقت وأفزعت الشارع العربى من المحيط إلى الخليج، بصفة عامة، والشارع الفلسطيني، بصفة خاصة. لقد صبر الفلسطينيون كثيرا وطويلا على سياسات وممارسات حكومة نتانياهو، ولكن هذا الصبر لن يستمر إلى الأبد. ولعل هذا ما قصده الرئيس مبارك ـ بالفعل ـ عندما حذر من أن صبر الشارع العربى آخذ فى النفاد.

إذا كان نتانياهو قد اطمأن إلى جانب الجماعات العربية التى تشاركه رفض عملية السلام، فمن المؤكد إن ضربات الجماعات العربية المصممة على فرض السلام ستكون أشد قوة وأكثر إيلاما من كل الضربات السابقة.

إن ضربات فرض السلام كثيرا ما تكون أقسى من ضربات العنف من أجل العنف وحده.

أبشع أنواع التعصب

التعصب - بكل أنواعه وأشكاله - ليس جديدا على الشعوب. فهو موجود منذ بداية ظهور وانتشار الأديان - سماوية ودنيوية - وحتى اليوم، ومهما بلغ الإنسان من تقدم، وعلم، وثقافة، وتحضر، فهناك من سيضع هذه الصفات كلها فى جانب، ليظل محتفظا بتعصبه الدينى الأعمى فى جانب آخر، ولسان حاله يقول: هذه نقرة وتلك نقرة أخرى!

فكراهية الإنسان لأخيه الإنسان - تبعا للونه - أو رأيه - أو فكره، أو دينه - ليست مقصورة على البسطاء والجهلاء والسفهاء وحدهم وإنما تمتد - أيضا، وعلى نطاق واسع - لتشمل متعلمين ومثقفين ومسئولين عن أفراد وجماعات وحكومات ودول!

والتعصب الدينى أو العرقى قد يكون مبررا فى حالات معينة، نتيجة لأحداث لا يمكن قبولها أو التعايش معها. فعلى سبيل المثال.. لا أحد ينكر أن نسبة كبيرة من العرب - من المسلمين والمسيحيين - تكره اليهود الإسرائيليين. وما أكثر العرب الذين يرفضون لقاء هؤلاء اليهود، ويمتنعون عن الحديث معهم، ويبتعدون عن أى تواجد بالقرب منهم.

وقد يرى البعض فى هذه التصرفات نوعا من التعصب الدينى المعادي لليهود، ولكن الذين عاشوا السنوات العديدة الماضية بالقرب من اليهود الإسرائيليين والعرب المسلمين والمسيحيين، يجدونها نتيجة طبيعية لما ارتكبه الإسرائيليون من جرائم لا تعد ولا تحصى ضد العرب.. بدءا باغتصاب أرضهم، مرورا على تخريب وتدمير بلادهم، وسفك دمائهم، وانتهاء بتعنتهم ورفضهم كل مساعى التوصل إلى السلام العادل والشامل الذى وافق عليه العرب، على أمل فتح صفحة جديدة للتعايش السلمى بين الجانبين. إن كل تصرفات اليهود منذ زرع وقيام دولتهم فوق أنقاض دولة فلسطين فى أواخر الأربعينيات وحتى وصول بنيامين نتانياهو إلى الحكم فى تل أبيب - لم تترك فرصة جادة وحقيقية أمام الشعوب العربية للثقة فيما يقوله أو يعلنه أو يطرحه اليهود.

إنه من الصعب جدا - كما قلت من قبل - أن نحصر الكم الهائل من الجرائم التى ارتكبها هؤلاء اليهود ضد جيرانهم العرب، واعتدائهم المستمر والمتواصل على حقوقهم ومعتقداتهم وتقاليدهم وعاداتهم، مما أدى - فى الواقع إلى خلق نوع من الكراهية - فى عقول وقلوب غالبية العرب - لكل ما هو يهودى إسرائيلى، ولا أعتقد أنه من السهل أن يتخلص العرب من تلك الكراهية، فيهود إسرائيل هم الذين زرعوها فى قلوبنا - على مدى الخمسين سنة الماضية - وبالتالى فليس من المتوقع أن يتم اقتلاع جذور تلك الكراهية الدفينة فى يوم أو شهر أو سنة!

وهذه الكراهية موجودة وقد تتسع وتنتشر من المحيط إلى الخليج ما دامت إسرائيل مستمرة في سياستها وتعنتها، ولكنه

مهما بلغت الكراهية العربية، ومهما اشتد الرفض العربي للتواجد الإسرائيلي في أرضهم، فإنها أبدا لن تصل إلى حد وحجم، وعنف وبشاعة الكراهية العمياء التي تمتلىء بها قلوب المتعصبين المتطرفين من اليهود الإسرائيليين لكل ما يمت من قريب أو بعيد للعرب المسلمين والعرب المسيحيين ! إن أبرز وأبسط مثال على مدى بشاعة هذه العنصرية الدينية التي ابتلى بها المتعصبون - من يهود إسرائيل - هو ما حدث عندما صدم سكان مدينة الخليل الفلسطينية والرأى العام العالمي من هول وبشاعة ما رأوا.. لقد صدموا بوجود ملصقات دنيئة علقها المتعصبون اليهود في شوارع المدينة، تتضمن شتائم وتطاولا وإهانات موجهة للقرآن الكريم ولرسول الإسلام والإنسانية محمد ﷺ !

وإذا كانت الشعوب العربية لم تفاجأ بما كتبه ورسمه وعلقه هؤلاء المتعصبون عن ديننا الإسلامي الحنيف وعن رسول الله وخاتم رسله وأنبيائه، في شوارع مدينة الخليل، فليست هذه هي المرة الأولى - ولا الأخيرة - التي يكشف فيها متعصبون يهود، - بمثل هذه التصرفات الدنيئة - عن حقدهم وكراهيتهم لنا ولديننا ومعتقداتنا وشرائعنا السماوية، إن المفاجأة الحقيقية كانت للرأى العام العالمي الذي تعرف - ربما للمرة الأولى - على صورة حقيقية - بالغة البشاعة - للحضيض الذي تردى إليه التعصب الديني المنتشر بين يهود إسرائيل.

لقد جرت عادة المتعصبين على الاكتفاء بإبداء كراهيتهم لغيرهم بالقول أو بالفعل. بمعنى شتمهم أو التعدى عليهم بالضرب أو بالقتل.. في بعض الأحيان. فالمتعصبون الأمريكيون البيض - جماعة «كلوكس كلان».. على سبيل المثال - كانت تعتدى

على الأمريكيين السود وتحرق منازلهم وتدمر ممتلكاتهم وتعتدى على البيض الذين يتعاملون مع السود كمواطنين أمريكيين وليسوا كعبيد. في حين كان المتعصبون الأوربيون يكتفون بمقاطعة الأجناس الأخرى - التى تخالفهم فى الدين واللون والتحضر والثراء - ويضغطون على حكوماتهم لوقف هجرة تلك الأجناس إلى بلادهم والعمل والإقامة فيها. كذلك فإن التعصب العنصرى الأعمى للبيض المستعمرين - فى جنوب أفريقيا.. مثلا - كان مقصورا على اضطهاد أصحاب البلاد وقمعهم وحرمانهم من حرياتهم وحقوقهم واستقلال بلادهم.

هذا المظاهر البغيضة للتعصب الأعمى والتفرقة العنصرية كانت محصورة - كما قلت - فى عقول وقلوب حاقدة تتوهم أن جنسها أفضل من الأجناس الأخرى، وتخطط للإقامة فى أرض تكون مقصورة على أناس من نفس لونها ودينها وجنسها، ولكن مهما بلغت وحشية هذا التعصب - الأوربى والأمريكى - فلا أعتقد أنه بلغ درجة أن يندد المتعصبون بأديان غير دينهم، أو يمزقوا الكتب السماوية أو يرسموا رسل وأنبياء الله فى صورة حيوانات وخنازير كما فعل المتعصبون اليهود في شوارع مدينة الخليل الفلسطينية كراهية ومقتا للدين الإسلامي السماوى ولخاتم رسل وأنبياء الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم !

حتى خلال حكم النازية التى سمعنا عن اضطهادها لليهود وطردهم وقتلهم وحرقهم، فإن الكراهية كانت مقصورة على تصرفات ومعاملات اليهود، واقتناع النازيين بأن اليهود - كجنس وليس كدين يعملون على تخريب الاقتصاد، فتعاملوا معهم كأعداء يجب حماية بلادهم ومستعمراتهم منهم.

معنى هذا أن هتلر ونظامه النازى الديكتاتورى لم يفعل باليهود ما فعله - ويفعله - يهود إسرائيل بالفلسطينيين، بصفة خاصة، وبالمسلمين فى قارات الدنيا الخمس.. بصفة عامة. لقد انفرد المتعصبون اليهود - دون باقى المتعصبين من كل الأجناس، وفى كل الدول - بأنهم لم يكتفوا باستخدام العنف ضد أعدائهم الفلسطينيين، وإنما اضافوا إلى تلك الجرائم التقليدية والمعتادة - من المحتلين والديكتاتوريين والغزاة - جريمتهم العظمى التى تتعمد إهانه الدين الإسلامى - ثالث وخاتم الأديان السماوية بعد الدين اليهودى والدين المسيحى - وتحقير رسول الدين الإسلامى - بالقول والرسم - بما لا يمكن تصوره أو قبوله أو حتى محاولة تبريره!

الجريمة بشعة. والحكومة الإسرائيلية تعلم وتعترف ببشاعة هذه الجريمة، وتقدر خطورة ما يمكن أن يحدث من رد فعل عربى إسلامى ضد إسرائيل وضد يهود إسرائيل إلى الحد الذى دفع رئيس وزرائها - نتانياهو - إلى الحديث فى خطاب - ألقاه فى نفس اليوم - أبدى فيه رفضه واشمئزازه من هذا التصرف الغوغائى الأحمق. وإن حاول أن يخفف من وقعه برده إلى تصرف فردى قامت به إحدى المهووسات المريضات، التى تم القبض عليها بالفعل، ومن المؤكد أن المحكمة الإسرائيلية سوف تراعى ظروف هذه «المهووسة» - كما وصفها المسئولون فى الحكومة الإسرائيلية - وتصدر حكمها المتوقع ضدها بإحالتها إلى أحد المنتجعات المتخصصة فى علاج الأمراض النفسية!

ولا أعتقد أن اعتذار نتانياهو يمكن أن ينسى الشعوب الإسلامية هول ما ارتكبه المتعصبون - من يهود إسرائيل - فى

حق دينهم، وكتابهم الكريم، ونبيهم ورسول الله تعالى إلى البشرية جمعاء.. خاتم الأنبياء والرسل.

إن من كتب ورسم هذه الملصقات الدنيئة - وقام بتعليقها فى شوارع مدينة الخليل - لا يمكن أن يكون فردا واحدا، ولا مريضة مهووسة واحدة. فمن المؤكد أن هناك من يقف وراءهما، ويمثل تيارا ملموسا وقادرا على أن يفرض تعصبه وكراهيته، أملا فى تحقيق أهدافه الكبرى فى إبادة كل جنس غير الجنس اليهودى، وتشويه وتجريح كل دين سماوى آخر غير الدين اليهودى.

إن الذى يفعله هذا التيار اليهودى الإسرائيلى يمثل - كما قلت من قبل - أبشع أنواع التعصب الدينى والعرقى فى تاريخ الشعوب.

إن إسرائيل وهى تضرب على هذا الوتر الحساس إنما تلعب بالنار، وليس من شك أنها ستكون أول من يحترق بها.

الموقف السياسي

نتانياهو..

«المفترى عليه»!

لأننا لا نحب رئيس وزراء إسرائيل - نتانياهو - فيجب ألاّ نتوهم أن العالم كله يكرهه مثلنا.

ولأننا نؤمن بأن الحق معنا، وأن الباطل يغطى نتانياهو من شعر رأسه إلى أخمص قدميه، فلا يعنى هذا أن أغلبية أصوات حكومات وشعوب الدنيا تقف إلى جانبنا وتؤيد حقوقنا وتندد بالباطل الإسرائيلى وتطالب برأس رئيس حكومتها!

هذه المعانى كلها - وغيرها - دارت فى رأسى وأنا أقرأ الحديث الطويل العريض الذى أفردت له الصحيفة السياسية الفرنسية الكبرى: «لوفيجارو» صدر صفحاتها الأولى فى العدد الذى صدر منها منذ فترة.

مناسبة الحديث كانت ذكرى مرور نصف قرن من الزمان على قيام دولة إسرائيل فوق أنقاض الأرض الفلسطينية وبعد أن تم دحر وهزيمة كل الجيوش العربية فى حرب ١٩٤٨، وبعد التنكيل بالشعب الفلسطينى وتشريده فى قارات الدنيا الخمس.

المناسبة مهمة وخطيرة. مهمة بالنسبة للمغتصبين اليهود ومهمة أيضا بالنسبة للمجنى عليهم من الفلسطينيين والعرب

تماما. لما تحمله هذه الذكرى من الأطماع لـهذا الجانب، والأوهام للجانب الآخر، كما أنها مناسبة بالغة الخطورة - أيضا. وفى نفس الوقت - بالنسبة للطرفين اللدودين لما يمكن أن يحدث لهما فى حالة إبقاء الوضع على ما هو عليه لنصف قرن قادم من الزمان، وعلى المتضرر أن يضرب رأسه فى حائط مبكى اليهود والمسلمين والمسيحيين إذا كان للأخيرين مثل هذا الحائط!

وما أغرب ما قاله، وردده، وأكده السيد بنيامين نتانياهو للصحيفة السياسية الأولى فى فرنسا التى سعت إلى محاصرة الرجل الذى نجح - بالفعل - فى نسف عملية السلام فى الشرق الأوسط بأسئلتها، ومنحته الفرصة كاملة ليقول فى الحرب والسلام ما لم يقله «مالك» فى الخمر، ولا حتى «أبو لمعة» فى الفشر والافتراء! ولم تكن صحيفة «لوفيجارو» وحدها التى تربصت بنتانياهو وتركته يدافع عن أكاذيبه وافتراءاته على أوسع نطاق وانتشار، وإنما شاركتها - فى نيل هذا السبق الصحفى العالمى كل من : صحيفة «تورونتو ستار» الكندية، والصحيفتين الأمريكيتين: «نيوز داى» و«نيويورك ديلى نيوز».

ورغم أن الحديث احتل مساحة كبيرة جدا فى الصحيفة الفرنسية - والذى نشر فى نفس اليوم فى الصحف الثلاث الأخرى: الكندية والأمريكية - إلاّ أننى تحمّلت أكثر مما احتمل من هدوء الأعصاب، والصبر، وأنا أقرأ هذا الكم المخيف من الأكاذيب والأضاليل والافتراءات.. التى بدأت بالجملة الأولى التى نطق بها، وحتى آخر كلمة اختتم بها حديثه الصحفى الطويل.

فمثلا :

سأله مندوبو الصحف الثلاثة عما سيفعله - بمناسبة مؤتمر

لندن الخاص بمسيرة السلام فى الشرق الأوسط - فى حالة قيام الرئيس ياسر عرفات بإعلان قيام الدولة الفلسطينية خلال عام. كما سبق ووعد شعبه به، وكانت إجابة نتانياهو - كالعادة - مجرد مناورات وافتراءات وتهديدات لا أول لها ولا آخر.

فمن رأى رئيس حكومة الليكود - لا فض فوه - أنه فى حالة اتخاذ مثل هذا القرار سيكون الوضع مؤسفا، لأن السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية اتفقتا على التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق بينهما، وليس قيام طرف بفرض رأيه على الطرف الاخر!

ولم يكتف نتانياهو بهذا التنويه والتوضيح، وإنما سارع بالتهديد بأن إسرائيل سيصبح من حقها - فى هذه الحالة - أن تفرض رأيها هى الأخرى على الطرف الثانى!

وبمعنى آخر.. ألمح نتانياهو - لدرجة الصراحة الفجة - إلى أنه فى حالة قيام عرفات بإعلان قيام الدولة الفلسطينية - طبقا لما فهمه العرب من اتفاقيات أوسلو وغيرها من نتائج مباحثات السلام التى لم تتوقف ولا تنتهى - فإن إسرائيل لن تتردد فى الرجوع عن كل ما سبق قبوله والتنازل عنه! وبعد أن أطلق هذه التهديدات سارع فأعلن - وبراءة الأطفال فى عينيه - أنه لا يعتقد أن الأمور يمكن أن تؤخذ بهذا الشكل، وزعم أن أسلوب المفاوضات هو الأفضل والأمثل للوصول إلى تنفيذ الاتفاقيات!

ولم يقتنع الصحفيون بما قاله نتانياهو من احترامه لمبدأ التفاوض.. فسألوه عما إذا كان فى إمكانه استرداد الأراضى التى سبق للإسرائيليين تركها للفلسطينيين؟!

وبنفس البراءة التى يمكن أن تخدع الكثيرين - خارج حدود

منطقتنا التى تعرف جيدا أكاذيب وافتراءات نتانياهو وحكومته ـ تحدث الرجل طويلا وكثيرا عن «الكرم» الإسرائيلى الذى يعامل به الشعب الفلسطيني، وكيف أن السلطة الفلسطينية أصبحت تسيطر حاليا على ٩٨٪ من مقدرات الشعب الفلسطيني فى الضفة الغربية وعلى ١٠٠٪ فى قطاع غزة..وأن هناك «حفنة» ضئيلة جدا ـ على حد وصفه ـ من الأراضى فى الضفة الغربية التى لها أهمية قصوى تاريخية فى حياة كل يهودى ـ أمس واليوم وغدا ـ ومن الصعب جدا التنازل عنها، خاصة وأن هذه «الحفنة من الأراضي» ضرورية لتوفير الأمن والأمان للشعب الإسرائيلى فى حالة أى خطر يمكن أن يتعرض له حاليا أو مستقبلا!

وبمنتهى السماحة وبكل البراءة اللتين عُرف بهما نتانياهو منذ وصوله إلى الحكم وحتى لحظة كتابة هذه السطور ـ أكد أنه على استعداد «للتنازل» عن نسبة من هذه «الحفنة» ـ بالغة الأهمية على المستويين: التاريخى والأمنى ـ بشرط أن يحترم الفلسطينيون ـ على حد وصفه ـ التزاماتهم.. فى المقابل!

و «الالتزامات» التى يفرضها نتانياهو على الفلسطينيين كثيرة وتعجز المساحة المخصصة لهذا المقال عن ضمها جميعها، ولذلك فسوف اختار أمثلة منها لضيق ذات المساحة.. كما يقولون:

(١) على السلطة الفلسطينية أن تشن حربا شعواء لا هوادة، أو رحمة أو سماحة فيها، ضد الإرهابيين الفلسطينيين الذين يكرهون الشعب الإسرائيلى «المتساهل»، و«المسالم»، و«المتسامح»، و«المتنازل» عن أهم أراضيه التاريخية والأمنية احتراما من جانبه لاتفاقية السلام!

(٢) يجب أن تستمر الحرب ضد «الإرهابيين» الفلسطينيين بشكل «منتظم» و«دائم» وليس لفترة محدودة تنتهى بعدها ليعود

الإرهاب ليهدد أمن وسلام الإسرائيليين.

أو بمعنى آخر فإن السيد رئيس وزراء إسرائيل يطالب السلطة الفلسطينية بأن توجه كل أجهزتها الأمنية والشرطية لقمع كل الرافضين لاحتلال بلدهم، ولقتل كل الذين نذروا أنفسهم للدفاع عن حقوق شعبهم، ولاعتقال كل من يجهر مطالبا بتطبيق أبسط حقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة ـ منذ عقود عديدة ماضية ـ للشعوب على اختلاف أشكالها وألوانها.. بما فيها ـ بالقطع وبلا أدنى تحيز عنصري ـ الشعب الفلسطيني!

(٣) يجب على الفلسطينيين سرعة تعديل وتغيير ميثاقهم الذي صاغته منظمة التحرير الفلسطينية خلال سنوات كفاحها الحنجوري، وحربها الكلامية!

والمفهوم من كلام السيد نتانياهو أنه يطالب السلطة الفلسطينية بشطب، وإلغاء، ومسح أية كلمة جاءت في الميثاق يمكن تفسيرها ـ من قريب أو بعيد ـ بالعداء للإسرائيليين أو كراهيتهم أو عدم الموت في دباديبهم! ونسي نتانياهو أن السلطة الفلسطينية ـ بقيادة وزعامة أبو عمار ـ لم تترك مادة ، أو نصا، أو جملة.. في الميثاق الشهير، إلاّ نظفتها، وطهرتها، وغسلتها بكل مساحيق الغسيل ـ من برسيل إلى إيريال إلى النابلسي ـ لمحو ما يمكن أن يعلق بها من مؤشرات وآثار أو معان تتصل بالعداء القديم للصهيونية والإسرائيلية! ورغم ذلك كله فإن رئيس حكومة إسرائيل يتجاهل هذه الحقيقة، ويصر على أن الميثاق الفلسطيني لا يزال يتضمن العديد من الحروف التي يمكن ـ بعد تجميعها حرفا بآخر ـ أن تعطي الإيحاء باستمرار العداء الفلسطيني للإسرائيليين..مما قد يمنح المبرر المنطقي والقانوني للمتطرفين

فى حب أرضهم وشعبهم إلى القيام بأعمال إرهابية ضد الشعب اليهودى الإسرائيلى الآمن والمسالم والذى لا حول له ولا قوة!

(٤) وحاول الصحفيون - الفرنسيون والكنديون والأمريكيون - الاستفسار من رئيس الحكومة الإسرائيلية عن حجم الأرض - فى الضفة الغربية - التى يمكن أن يتعطف سيادته ويتنازل عنها للشعب الفلسطيني، فتحدث رئيس الحكومة الإسرائيلية طويلا وكثيرا عن أهمية كل شبر أرض فى الضفة الغربية بالنسبة لماضي وحاضر ومستقبل الشعب اليهودى فى قارات الدنيا الخمس، موضحا بأن التخلى عن ١٪ من تلك الأرض يعنى التخلى - بكل بساطة وسهولة - عن مساحة مساوية تماما لمساحة مدينة مثل تل أبيب. وانتقل نتانياهو من هذه النقطة ليتباكى بحرقة شديدة على صغر حجم دولة إسرائيل، وكيف أن طول هذه الدولة الفتية لا يتعدى السبعين كيلومترا، وإذا رضخت الحكومة الإسرائيلية لأطماع الفلسطينين والعرب ووافقت على التنازل لهم عن كل أراضى الضفة الغربية، فإن طول دولة إسرائيل سيتقلص ويتناقص ليصل إلى ١٠ كيلومترات فقط لاغير.. مما يصعب ويستحيل على شعبها وحكومتها وجيشها وشرطتها الدفاع عن أرضها ضد الأعداء الذين يحيطون ويتربصون بها من كل جانب!

وانتهز نتانياهو هذه الفرصة ليصول ويجول فى تقديم أحدث وأطرف تفاصيل نظرية الأمن الإسرائيلى الجديدة والمبتكرة، وكيف أن مفتاح السلام بين العرب والإسرائيليين، من جهة، وسلام منطقة الشرق الأوسط، من جهة أخرى، هو ضمان أمن إسرائيل وقدراتها على مواجهة الأخطار والتصدى للتحديات

العسكرية التى يمكن أن تتعرض لها الآن وفى المستقبل القريب أو البعيد.

وبسرعة البرق..تخلّى رجل الحرب الإسرائيلى عن قناع مارس - إله الحرب - وألقى بخوذته وسلاحه بعيدا عنه، وارتدى مسوح الرحمة.. وملابس الغفران وأكد - متقمصا شخصية الواعظ الطيب الرحيم - أنه يتمنى من صميم قلبه الرقيق المحب للعرب - وبالذات الفسطينيون منهم - أن يتم التوصل إلى حل سلمى للصراع بشرط واحد هو أن تكون لإسرائيل حدود آمنة ومنيعة. ولم يكتف الرجل «المتساهل» و«المتسامح» بذلك وإنما أضاف إلى ذلك واعدا ومتوعدا فى نفس الوقت: [إننى على استعداد لإبداء المرونة بالنسبة لعدد من المناطق، دون أن يكون فى ذلك أى تعارض مع الاحتياجات الأساسية والجوهرية لأمن إسرائيل].

ولم يقتنع الصحفيون - بالطبع - بهذا «الوعد» الذى نسفه «الوعيد» فى نفس الوقت، فسألوه عما إذا كان يتصور امكانية الحصول على السلام والأمان بنسبة ١٠٠٪ فى الوقت الذى يصر فيه على الاحتفاظ بـ ٦٤٪ من أراضى الضفة الغربية باعتبارها من المناطق التى يحظر الاقتراب منها أو التنازل عنها؟! فأخذ نتانياهو يستعرض القصص والروايات وكيف أنه فعل المستحيل مع عرفات من أجل إقناعه بترك القضايا «الفرعية» والقفز فورا لبحث القضايا «الأساسية» للتوصل الفورى لحل الصراع وبدء الاستمتاع بالسلام الدائم والحقيقى، ولكن عرفات لم يكن على نفس المستوى وفضل البحث والتنقيب عن القضايا التافهة والفرعية - يقصد تنفيذ نصوص وقرارات اتفاقيات أوسلو

وأهمها الانسحاب من الأراضى المحتلة - وبالتالى تعقدت المسيرة لأن تحريكها يجب أن يكون طرفا المباحثات قويين وليس طرفا واحدا قويا - يقصد نفسه - وآخر ضعيفا ومترددا مثل عرفات!

والقوة التى يريدها نتانياهو فى نظيرة المفاوض الفلسطينى تتطلب - كما حددها رئيس الحكومة الإسرائيلية - أن يكون متفهما لأهمية أمن واستقرار الحدود الإسرائيلية عن طريق الإبقاء على احتلال أكبر كم ممكن من الأراضى، وأحقيتها فى السيطرة على كل مصادر المياه، وتقبلها لبناء المزيد والمزيد من المستوطنات فى أى مكان يختاره المواطنون الإسرائيليون، بالإضافة طبعا إلى عدم الحديث - من قريب أو بعيد - عن القدس أو تقسيمها أو إعادتها إلى العرب لأن القدس أصبحت عاصمة أبدية لإسرائيل!

وعندما قيل لنتانياهو أن هذه الشروط لا يمكن لعرفات قبولها أو حتى التباحث حولها، عاد رئيس الحكومة ليلقى المزيد من الحكم والوقائع والنظريات السياسية فقال إن مشكلة عرفات ومن معه أنهم لا يريدون - مثلنا - الاعتماد على أنفسهم. فنحن أقوياء بما فيه الكفاية لتحديد مواقفنا ومطالبنا أمام مائدة الحوار، أما الطرف الثانى - يقصد عرفات وجماعته - فإنهم ينتظرون من الغير أن يتفاوض معنا باسمهم! واختاروا الوسيط الأمريكى على أمل الضغط على إسرائيل لقبول طلبات وشروط السلطة الفلسطينية.. وهذا فى رأى "نتانياهو مجرد إضاعة للوقت الثمين، الذي تحتاجه كل الأطراف لتحريك عملية السلام!

واختتم نتانياهو حديثه الطويل العريض متهما عرفات وجماعته

بأنهم هم السبب وراء تجميد عملية السلام لأنهم ينتظرون الحل عن طريق الآخرين، ويبدو أنهم سينتظرون هذا الحل إلى الأبد!

ولا جديد تحت الشمس، ولا أمل بالتالى فى أى حديث مع نتانياهو الذى يبدو أنه سينتظر طويلا - هو أيضا - ظهور مفاوض قوى مثله - بدلا من عرفات الضعيف - ويبصم له بالعشرة على ضياع حقوق الفلسطينيين، وانقراض الشعب الفلسطينى!

مات الاتحاد السوفيتي..
تحيا فرنسا!

ليس حنيننا إلى الماضي ، وليس حزنا على تفتت الاتحاد السوفيتي، وإنما من المؤكد أن غياب الدولة العظمى الثانية ـ الاتحاد السوفيتي ـ وتفتيتها إلى دول ودويلات، هو أحد أهم الأسباب التى ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية على أن تنفرد بالكرة الأرضية وتفرض على حكوماتها ما تراه، وتجبر شعوبها على مالا ترضاه!

الذى يهمنا هنا ـ كعرب ـ هو أنه لولا «الهيمنة الأمريكية» لما كان فى استطاعة السيد بنيامين نتانياهو أن يفعل ما فعله، ويتحدى كما تحدي، ويسخر من العرب كما سخر!

تخيّلوا معى ماذا كان يمكن أن يحدث فى هذه الأيام ـ بالنسبة للصراع المتفجر الحالى بين العرب والإسرائيليين ـ لو أن الاتحاد السوفيتى كان موجودا يمارس حقه فى استخدام حق الاعتراض ـ «الفيتو» ـ على كل القرارات الأمريكية، وضد كل الضغوط التى تمارسها على الفلسطينيين، بصفة خاصة، وعلى العرب، بصفة عامة، لصالح الأطماع الإسرائيلية التي لا يخفيها السيد نتانياهو الذى لم يأت ليتولى الحكم فى بلاده إلاّ من أجل تحقيقها؟!

إن تخيل ماذا كان يمكن أن يحدث ليس صعبا ، ولن يبعد كثيرا عن الواقع الذى سبق أن عشناه لسنين وعقود عديدة ماضية

ومتصلة. مازلنا نتذكر كيف كانت الولايات المتحدة تحسب حساب القوة العظمى الثانية والمنافسة، وتعرف متى يمكن أن تتحداها، وتعرف - أيضا - متى يجب أن تسارع بسحب تحديها والتمسك «بشعرة معاوية» فى العلاقات معها. ومازلنا نتذكر - أيضا - الدول التى كانت تلعب على الصراع الدائر بين القوتين العظميين وكثيرا ما استفادت من هذه القوة أو تلك عن طريق التحالف مع الأولى حينا، ثم الانقلاب عليها والتحالف مع الثانية، حينا آخر!

هذا كله انتهى الآن بعد أن مات ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى، وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض هيمنتها على شعوب الكرة الأرضية جميعهم وعلى المتضرر أن يشرب من محيطات القارات الخمس!

دول العالم الثالث ليست وحدها التى عانت - ولا تزال - من تلك الهيمنة الأمريكية، فهناك العديد من الدول الصناعية الكبرى - فى أوربا وآسيا - التى كثيرا ما أبدت رفضها وامتعاضها - على استحياء.. بالطبع - من محاولات الولايات المتحدة المستمرة لفرض أفكارها وآرائها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

الذى يهمنا - نحن العرب - فى تلك الهيمنة الجديدة أن الولايات المتحدة لا تقف موقف الحياد - الواجب والمطلوب - فى رعايتها وعنايتها بعملية السلام فى منطقة الشرق الأوسط من المؤكد إنها - أى الولايات المتحدة - لا تعادى العرب ولا تهمل مصالحها فى بلادهم، ولكنها لا تقبل - فى نفس الوقت - أن تغضب حليفتها إسرائيل من أجل إرضاء الجانب العربى بصرف النظر عما إذا كان الحق معه أو ضده. ويخطىء أى عربى لو تصوّر أنه يمكن أن تتبنى الإدارة الأمريكية - أى إدارة وكل إدارة - وجهة نظر عربية سبق لإسرائيل رفضها! هذه الحقيقة تعوّد العرب على تقبلها ومحاولة التعامل معها، كأناس واقعيين يقنعون بالممكن.. ولا يحلمون بالمستحيل!

وحتى هذا الممكن أصبح غير متاح الآن.. بالذات بعد أن تولى

بنيامين نتانياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وكشف عن رفضه للكثير مما سبق تحقيقه فى مسيرة السلام.. وبالذات على المسار الفلسطينى الإسرائيلي. فحتى قبل فوز حزب الليكود فى الانتخابات الأخيرة، كان نتانياهو لا يترك مناسبة إلاّ انتهزها للتشكيك فى جدوى كل ما حققته حكومة حزب العمل ـ برئاسة رابين ثم بيريز ـ من تقدم فى عملية السلام مع العرب وبالذات مع الفلسطينيين. معنى هذا أن الرجل ـ نتانياهو ـ لم يتغير ولم تتبدل أفكاره وتوجهاته بعد أن فاز بالحكم وأصبح مطالبا ـ من جانب الأغلبية الضئيلة من شعبه ـ بتنفيذ وتحقيق ما سبق ووعد به خلال حملته الانتخابية.

لقد حاولت إدارة الرئيس الأمريكى بل كلينتون أن تتدخل أكثر من مرة لإنقاذ عملية السلام، ومحاولة إقناع نتانياهو بأهمية وضرورة تنفيذ ما سبق للحكومة الإسرائيلية السابقة الالتزام به من بنود اتفاقية السلام التى عقدتها مع الجانب الفلسطينى، ولكن هذه المحاولات باءت جميعها ـ كما يقولون ـ بالفشل. فلا نتانياهو وافق على ما طلبته الإدارة الأمريكية، ولا هو اهتم باحترام ما سبق لبلاده الالتزام به والتوقيع عليه!

القضية عادت لتنام داخل الطائرات والسيارات ـ فى رحلاتها المكوكية عبر القارات ـ لدرجة أن الرئيس الفلسطينى أكد المرة بعد الأخرى أنه فقد الأمل فى إحيائها من جديد.. والرئيس حسنى مبارك لم يترك فرصة ـ ولا مناسبة ـ إلاّ انتهزها لينبه نتانياهو والإدارة الأمريكية معه بأن البديل عن المضى فى عملية السلام.. سيكون مخيفا ورهيبا. ومن الواضح أن الجانب الآخر ـ أمريكا وإسرائيل ـ فى واد والعرب وقضيتهم واهتمامهم بتحقيق السلام فى واد آخر. فلا نتانياهو على استعداد لتغيير مواقفه، ولا الإدارة الأمريكية الحالية لديها الوقت لإضاعته فى ممارسة ما يسمى بالضغط على الحليفة العزيزة إسرائيل فى هذه الفترة بالذات التى

يخوض فيها الرئيس كلينتون معركته الانتخابية، لأن أى ضغط تمارسه على إسرائيل سوف يجد رفضا تلقائيا من جانب اللوبى اليهودى المتعاظم فى كل الولايات مما يؤدى - بالتالى - إلى انتقال أصوات ملايين اليهود من كلينتون إلى منافسه بوب دول!
ومن السذاجة أن يتوقع أحد أن يغامر كلينتون - أو أى مرشح آخر للرئاسة الأمريكية - باحتمالات فوزه فى الانتخابات ويتنازل عن أصوات اليهود لا لشىء إلاّ من أجل الوقوف إلى جانب أصحاب القضية، من العرب إكراما وإرضاء لسواد عيونهم.

هذا الجمود والشلل فى تحريك عملية السلام دفعا أوربا - وبالذات فرنسا - إلى محاولة القيام بدور إيجابى لعل وعسى يجد قبولا من القوة العظمى رقم واحد فى العالم،من جهة، ويحظى باهتمام الحكومة الإسرائيلية، من جهة أخرى - ويتحقق بالتالى التحريك المطلوب لمسيرة السلام بعد أن تجمّدت، وتوقفت أمام الطريق المسدود!

هناك مبالغة عندما نقول إن أوربا هى التى تقوم بتلك المبادرة فى هذه الأيام. فمن المؤكد أن فرنسا وحدها تقريبا التى بادرت، وتحمّست، وتحمّل رئيسها - جاك شيراك - الكثير من المضايقات والكثير من الإهانات من جانب الإسرائيليين الرافضين لمبادرته، والرافضين - أكثر - لصداقته مع الزعماء العرب وللشعبية الكبيرة التى يحظى بها - حاليا - لدى الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج!

إن الجولة التى قام بها الرئيس الفرنسى فى الشرق الأوسط أسعدت - بكل تأكيد - كل من ينادى بالسلام ويحلم به. أسعدت الشعب الفلسطينى سعادة بالغة وجعلته يشعر بأن هناك دولة كبيرة يمكنها أن تقف محايدة وتنادى بإعطاء كل صاحب حق حقه. كما أسعدت القيادة الفلسطينية وأعطتها أمّلا كاد أن يتبدد ويتحطم على صخرة الرفض الإسرائيلي، وأمام اللامبالاة الأمريكية.. المشغولة - حكومة وشعبا - بمعركة انتخاب رئيس أمريكا القادم.

وما فعله الرئيس جاك شيـراك ليس غريبا عليه، ولا على معظم رؤساء فرنسا الذين سبقوه. فالعرب لا ينسون أن فرنسا سارعت واشـتركت بقـواتها فـى القوة الدوليـة متـعـددة الجنسيـات لفك الحـصار المـفـروض على قـوات ياسر عـرفـات وتأمين خـروج أبو عمـار ومن معه من بيروت ـ بحـراً ـ فى أعقاب مذابح صـبرا وشـاتيلا فـى سبـتـمبـر ١٩٨٢. والعـرب لا ينسـون أن الرئيس الفرنسى الراحل فرانسوا ميتـران شن هجوما عنيفا ضد العدوان والاحتلال الإسرائيلى فى لبنان وظل يعارضه ويندد به المرة بعد الأخـرى نفس الرئيس ميـتـران هو الذى زار إسرائيل فى مـارس ١٩٨٢ وتحدث أمام نواب الكنيست قـائلا بكل وضوح إنه سيأتى الوقت ـ حتـمـا ـ لقـيام دولة فلسطين فـوق أرض شعـبهـا. وقبل مفـاجأة مـيتـران ـ التى صـدم بها الإسـرائيليين ـ كـان الرئيس الفرنسى فاليرى جيسكار ديستان قد زار دولة الإمارات العربية ـ فى مارس ١٩٨٠ ـ وأعلن أن من حق الشـعب الفلسطينى أن يقرر مصـيره.. ويحصل على الحكم الذاتـى فى بلده. وإن نسى العرب فلا يمكن أن ينسوا المواقف العظيمة التى وقفها الرئيس الفرنسـى الراحل الجنرال شـارل ديجول مـن قضـية الشـرق الأوسط ومن حقـوق الشـعب الفلـسطيني، وبالذات موقـفه فـور اندلاع حرب ٥ يونيـو ١٩٦٧ ففرض حظر تـصدير الأسلحـة إلى إسرائيل، كـما اتهمها بأنها هى المسئولة عن اندلاع تلك الحرب وليس العرب كما ادعت إسرائيل وأمريكا.

وجاء جاك شيراك ليتوّج الموقف الفرنسى المشرف بما قاله ـ ويقوله ـ عـن عدالة الحقـوق العربيـة ـ بصـفة عـامة ـ والحـقوق الفلسطينية ـ بصـفة خاصـة ـ خلال الزيارة التى يقوم بها حـاليا فى منطقة الشرق الأوسط كان شيـراك رائعا وعظيما عندما طالب ـ فى عقر دار الإسرائيليـين ـ بقيام الدولة الفلسطينية فى أراضـى الحكم الـذاتي. وكـان أكـثـر مـن رائع عندمـا هدد بقـطع زيارته

لإسرائيل بسبب تحرشات وسخافات وجليطة رجال الأمن الإسرائيليين الذين حاولوا منعه من مصافحة الفلسطينيين فى شوارع القدس وطالبهم بالتوقف عن هذه التصرفات فورا، ولم يكتف بذلك وإنما قدم للحكومة الإسرائيلية احتجاجا رسميا على هذه المعاملة غير اللائقة، وسارع نتانياهو بتقديم اعتذاره واعتذار حكومته للرئيس الفرنسى وللصحفيين الفرنسيين الذين منعهم الإسرائيليون من تأدية عملهم فى تغطية جولة رئيس بلدهم فى شوارع مدينة القدس.

إن الرئيس شيراك لا يعادى إسرائيل لحساب العرب، ولا يصادق العرب كراهية فى اليهود. على العكس من ذلك فإن الرئيس الفرنسى يعتبر نفسه صديقا للطرفين ولا يسعى إلاّ من أجل التوسط بين الجانبين لعل وعسى يتم تحريك مسيرة السلام ويتحقق السلام للشعبين الفلسطينى والإسرائيلى. وإذا كان الرئيس شيراك قد نادى - خلال الكلمة التى ألقاها فى إحدى الجامعات الإسرائيلية - بقيام الدولة الفلسطينية، فهو يطالب الفلسطينيين - فى نفس الوقت - بضرورة التمسك بحزم بالمبادىء والاستمرار فى التزام سياسة السلام التى وصفها بأنها مازالت هشة والوقت يلعب ضد تحقيق السلام.

إن الموقف المحايد الذى يقفه الرئيس شيراك يجب أن يلقى الترحيب والتأييد من الجانبين، لأنه الموقف المنتظر - والمقبول - من الوسيط خاصة عندما يكون هذا الوسيط دولة كبرى مثل فرنسا التى لا تقف إلى جانب طرف ضد الطرف الآخر، ولا تساند المُعْتَدى على حساب المُعْتَدى عليه.. كما عودتنا الدولة العظمى رقم واحد فى العالم: الولاياتَ المتحدة الأمريكية!

الموقف السياسي

حتى لا نخطئ كما أخطأوا

عندما بدأت مصر مسيرة السلام - فور عبورها الكبير، بنصرها المجيد، فى أكتوبر ١٩٧٣ - لم تكن تريد استرداد أرضها المحتلة وحدها، ولم تكن تخطط لسلامها فقط، وإنما كان الهدف المخطط هو حصول كل الأطراف العربية المعنية على أرضهم المحتلة، وعلى سلامهم المفقود. وللأسف الشديد لم يوافق الأشقاء العرب على السير مع مصر فى طريق السلام وفضلوا الاستمرار فى دق طبول الحرب، والتهديد بالقوة ورفض التفاوض مع الكيان المزعوم الذى خلقته الصهيونية الإسرائيلية كشوكة فى قلب الأمة العربية.

لقد حاولت الزعامة المصرية - المرة بعد الأخرى - إقناع الأخوة العرب بأن ما يؤخذ من أرض وحقوق حول مائدة المفاوضات، دون إراقة قطرة واحدة من الدم العربى، هو أفضل - بالقطع - من الحصول على بعضها عن طريق المزيد من المعارك والحروب التى لا يضمن أحد نتائجها على ضوء تجاربنا وحروبنا المريرة التى سبقت حرب ١٩٧٣ التى توقفت فى الوقت المناسب وعند الحدود الحمراء التى كان من الصعب جدا تجاوزها.

ولم تنجح الزعامة والقيادة المصرية فى كل المحاولات التى بذلتها من أجل اقناع إخوتنا العرب - والفلسطينيون فى مقدمتهم - بمد أيديهم إلى أيدينا والسير فى طريق السلام الطويل الذى كان من المتوقع - حينذاك - أن يعيد للشعب الفلسطينى حق تقرير مصيره، فوق أرضه، وتحت راية دولته، كما كان سيعيد للأخوة السوريين أرضهم التى احتلها الإسرائيليون منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧.

ولم يكتف الأشقاء العرب برفض مشاركتنا فى مسيرة السلام، وإنما أعطوا لأنفسهم الحق فى التشهير بهذه المبادرة المصرية، من جهة، وتمادوا - من جهة أخرى - فى التدخل فى أدق، وأهم، وأخطر، الشئون الداخلية المصرية.. فى محاولة غير مسبوقة من جانبهم لإرغام الزعامة والشعب - فى مصر - على سحب مبادرتهما، ووقف عملية السلام، ونسف الاتفاق الذى أعاد لمصر كل شبر أرض كان الإسرائيليون يحتلونه منذ حربى ١٩٥٦ و ١٩٦٧! وكأن الأخوة العرب لا يكتفون برفض استرداد حقوقهم وأرضهم المحتلة، وإنما يصرون على أن تحذو مصر حذوهم وتعيد ما استردته - بموجب معاهدة السلام فى كامب ديفيد - من أراضيها التى سبق احتلالها، ومن حقوقها التى كانت مغتصبة!

وبالطبع لم تقبل مصر - شعبا قبل حكومة - أن يتدخل الغير فيما لا يعنيهم. لقد كانت مصر حريصة كل الحرص على أن يسترد أخوتها نفس المكاسب التى كسبتها، ولكن هؤلاء الأخوة رفضوا المساعى الحميدة المصرية وفضلوا تأجيل استرداد أرضهم إلى ما شاءت الظروف والأحوال، وهذا حقهم المطلق الذى احترمته مصر، وكانت تنتظر منهم المعاملة بالمثل، بمعنى أن

يحترموا قرارها فى سعيها إلى تحقيق السلام العادل الذى يعود إليها ـ بمقتضاه ـ ما سبق أن ضاع منها خلال المعارك والحروب والهزائم السابقة.

وأصر كل جانب على رأيه، وعلى اقتناعه، وكانت القطيعة والكراهية والحملات الإعلامية المتبادلة التى لم تتوقف إلا بعد سنوات طويلة ومريرة، بمبادرة ذكية وكريمة من الرئيس حسنى مبارك فور توليه مهام مسئولياته كرئيس للجمهورية المصرية خلفا للرئيس الراحل أنور السادات.

كان الرئيس مبارك واضحا، وصريحا، ومحددا، عندما أعلن عن أهمية التعاون والتضامن والتحالف العربى / العربى تبعا لمصالح الدول والشعوب كل على حدة، بحيث لا تتدخل دولة فى الشئون الداخلية للدولة الآخرى ولا تحاول هذه أن تفرض رأيها على تلك. فلكل دولة ـ كما قال وأكد الرئيس مبارك المرة بعد الأخرى ـ ظروفها، وتقديرها الشخصى والذاتى للمواقف التى تحددها على ضوء تلك الظروف، بصرف النظر عن قبول أو رفض باقى الدول الأخرى لهذه المواقف وتلك السياسات الداخلية.

وهذه المبادرة المصرية وجدت ترحيبا واحتراما من كل الدول العربية، التى أعادت علاقاتها مع مصر مبارك.. الواحدة بعد الأخرى، لتعود مصر إلى العرب.. ويعود العرب إلى مصر كسابق العهد والزمان.

تذكرت هذه الحكايات كلها، وأنا أتابع ما كانت تواجهه المملكة الأردنية الهاشمية من هؤلاء الذين تصوروا أن من حقهم أن يفرضوا عليها السياسة التى تعجبهم والقرارات التى تسعدهم، والمواقف التى تنعشهم وتشجيهم رغم رفض الحكومة الأردنية لكل هذه السياسات والقرارات والمواقف التى لا شأن لأحد ـ

خارج حدود المملكة ـ بها من قريب أو بعيد.

لقد وصف الرئيس مبارك ـ بحق ـ العملية الإجرامية التى قام بها جهاز المخابرات الإسرائيلى، الموساد، داخل الأردن ومحاولة اغتيال أحد قادة حركة «حماس» فى العاصمة الأردنية عمان، بأنها عملية غير أخلاقية، وتعتبر انتهاكا صارخا لسيادة دولة مستقلة. ليس هذا فقط. بل إن الرئيس مبارك أكد أن هذا العمل الإجرامى قد يفتح الباب لفوضى عامة تهز الاستقرار العالمى.

وما قاله الرئيس مبارك هو نفسه الذى يشعر به الآن كل محايد ـ من العرب أو غير العرب.. من الأصدقاء وغير الأصدقاء ـ رفضا واشمئزازا لتلك الجريمة التى ارتكبتها إسرائيل ـ بتكليف وتأييد وتشجيع رئيس حكومتها ـ فى دولة مجاورة لم تلق إسرائيل منها غير كل تفهم واندفاع فى اتجاه تطبيع العلاقات معها وفى أسرع وقت مستطاع. ورغم أن مصر قد سبقت الأردن فى توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل وأعادت العلاقات الدبلوماسية معها منذ نهاية السبعينيات، فإن هذا التطبيع بين القاهرة وتل أبيب لا يزال يترك للتمنى، من جهة، ويجمع العالم ـ من جهة أخرى ـ على وصف السلام المصرى الإسرائيلى بأنه : سلام بارد، بعكس التطبيع المميز بين عمان وتل أبيب والذى بدأ سريعا وساخنا وسط دهشة المراقبين الأعداء قبل الأصدقاء!

انفتاح عربى أردنى على إسرائيل بهذا الشكل، وتلك السخونة، كان يجب أن يلقى من الإسرائيليين ـ فى المقابل ـ معاملة أخرى، واحتراما أكثر، وهو ما عبّر جلالة الملك حسين عنه قائلا : «ليست هذه هى المعاملة التى يعامل بها الأردن من إسرائيل». ووضح من تعليق الملك حسين، ومن سرعة تكليفه لشقيقه الأمير حسن بن طلال ـ ولى العهد ـ بالسفر إلى الولايات المتحدة وعرض أسرار

العملية الإجرامية على إدارة الرئيس كلينتون، مدى خطورة الصدمة التى أثارت الغضب الحكومى والشعبى فى المملكة الأردنية الهاشمية. وتوقع كثيرون ـ داخل الأمة العربية وخارجها ـ أن يترجم هذا الغضب الجارف إلى إصدار عدة قرارات واتخاذ بعض المواقف أهمها : طرد السفير الإسرائيلى من عمان، وسحب السفير الأردنى من تل أبيب توطئه لقطع العلاقات بين البلدين، ووقف التطبيع نهائيا بينهما.

ومرت الأيام دون أن تتحقق هذه الظنون كلها أو حتى واحد منها. على العكس من ذلك سمعنا عن الزيارات المكوكية التى قام بها مسئولون اسرائيليون ـ على رأسهم المسئول الأول عن العملية الإجرامية : نتانياهو ـ إلى عمان لتقديم واجب الاعتذار إلى جلالة الملك حسين، والقسم أمامه بأغلظ الإيمان بعدم تكرار هذه «العملية» داخل الحدود الأردنية. ثم سمعنا ـ بعد ذلك ـ عن اتفاقات تمت بحضور السفاح المعروف إريل شارون واعداد عملية الإفراج عن عدد لا بأس به من المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين على رأسهم الأب الروحى لحركة «حماس» ـ فضيلة الشيخ أحمد ياسين ـ الذى اقلته طائرة مروحية من فناء السجن الإسرائيلى إلى مدينة الحسين الطبية فى قلب العاصمة الأردنية.. وهو ما دفع الشيخ أحمد ياسين إلى أن يتوجه بعميق شكره وامتنانه لجلالة الملك حسين على مبادرته التى اثمرت الإفراج عنه وأعادته إلى بيته وإخوته الفلسطينيين فى أرض السلطة الفلسطينية.

وكان يمكن أن ينتهى الأمر عند هذا الحد، فقد استرد العرب الأردنيون والفلسطينيون عددا لا بأس به من المعتقلين، كما أعيد العميلان الإسرائيليان ـ اللذان ارسلتهما المخابرات الإسرائيلية ـ

بجوازى سفر كنديين مزورين، لاغتيال ممثل حركة «حماس» فى عمان - إلى بلدهما إسرائيل سالمين معافين!

هذا الاتفاق الواضح، والصريح، والمعلن، لم يعجب كثيرين من العرب الذين كانوا يتصورون إن انتهاك السيادة الأردنية لن يستعيدها غير الدم، ففوجئوا بأنه لا جديد تحت الشمس، وأن إسرائيل ترى أن الأمر كله لا يستحق أكثر من تقديم واجب الاعتذار، مع الموافقة على الإفراج عن عدد من المعتقلين على رأسهم الشيخ المريض خوفا - كما قالوا - من موته فى السجن وما قد يسببه هذا الموت فى المزيد من المشكلات مع الفلسطينيين!

ومع رفض الكثيرين لاتفاق «الجنتلمان» الذى تم التوصل إليه بين الإسرائيليين والأردنيين إلا أننى اختلف معهم وإن كنت أتفهم تماما موقفهم ورفضهم. فالذى تفاوض عليه الأردن ووافق عليه مع إسرائيل هو من صميم الشئون الداخلية الأردنية، وليس من حق أحد - فردا كان أو جماعة، أو دولة، أو حتى أمة - أن يعارضه أو يتدخل فيه، وإلا كنا نرتكب نفس الخطأ الذى سبق للعرب - وعلى رأسهم الأردن نفسه - الوقوع فيه عندما رفضوا مبادرة السلام المصرية، ورفضوا معاهدة كامب ديفيد، ورفضوا عودة كل شبر من الأرض المصرية المحتلة إلى أصحابها المصريين!

وما أشبه اليوم بالبارحة.

فالسلطات الأردنية غاضبة أشد الغضب من الحملات التى تشنها بعض الأجهزة الإعلامية العربية ضد ما تصفه : «بالصفقة الأردنية الإسرائيلية» ويرد الأردنيون على تلك الحملات بأنه ليس لأحد أن يملى على المملكة ما لا تقبله، وليس لأحد الحق - أيضا - فى أن يتدخل فى أدق الشئون الداخلية للشعب الأردنى، لأن

حكومة هذا الشعب تعرف جيدا كيف تفرق بين ما يصلح للشعب، فتأخذ به، وما يضره، فتبتعد عنه.

ولا أعتراض لى على هذا الحق.. فهو نفسه الذى سبق لمصر ـ فور قيامها بطرح خيار السلام فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات ـ أن تمسكت به، ورفضت السماح للغير بالتدخل فيما لا يعنيهم، رغم الفارق الكبير بين الموقف المصرى ـ بالأمس ـ والموقف الأردنى.. اليوم. فاتفاقية السلام التى وقعتها مصر مع إسرائيل كانت تنص على أن تعود الأرض المحتلة إلى المصريين، وهو ما يرفضه العرب، فاضطر المصريون إلى تجاهل هذا الرفض وإبعاد الغير عن التدخل فى شئونهم الداخلية، أما الموقف الأردنى اليوم فهو يختص بقيام إسرائيل بارتكاب عملية إجرامية داخل العاصمة الأردنية، ثم تتم تسوية «القضية» بالأسلوب «السلمى» و «المتحضر» الذى تمت به، وأثار غضب الكثيرين وشجعهم على مهاجمة الحكومة الأردنية مما أوقعهم فى المحظور، بتدخلهم السافر فى شأن من أدق الشئون الداخلية للمملكة الأردنية الهاشمية!

لقد فات ـ الآن ـ زمان العتاب بعد عودة العلاقات المصرية الأردنية إلى مجاريها.. وأصبحنا «سمن على عسل» كما يقول المثل الدارج.. والدليل على ذلك أن قلة ضئيلة جدا من المصريين هى التى جاهرت برأيها المعارض لما يسمى : بالصفقة بين عمان وتل أبيب، فى حين أن الغالبية العظمى من الشعب المصرى اعتبرت أن ما تم من اتفاق بين الجانبين هو عمل داخلى لا يحق للبعيدين عنهما الاعتراض عليه أو التدخل فيما لا شأن لهم به.

لقد حاول زميل صحفى «خبيث» أن يستطلع رأى الرئيس مبارك فيما يسمى : «بالصفقة الأردنية الإسرائيلية»، فأجاب الرئيس مبارك قائلا :

- «لا أستطيع أن أقول إن هناك صفقة أردنية / إسرائيلية فيما يتعلق بالافراج عن الشيخ ياسين، لأن الملك حسين لديه ظروفه ويتخذ القرار الذى يجده فى مصلحة بلده».

قد يرى البعض أن الرئيس مبارك كان - بهذه الاجابة - دبلوماسيا من الطراز الأول، إلا أننى أضيف إلى ذلك أن ما قاله الرئيس هو بالفعل ما يؤمن، ويتعامل به مع كل القضايا الخاصة بالشئون الداخلية للدول الأخرى قد يكون للرئيس مبارك رأى مختلف فى هذه القضية أو تلك، ولكنه لا يسعى أبدا إلى فرض هذا الرأى على أصحاب القضية أنفسهم، إيمانا من جانبه بأن لكل دولة ظروفها الخاصة، ومن حق كل حكومة أن تتخذ المواقف التى تتفق مع مصالح شعوبها وإن كان لا يتردد فى إبداء رأيه فى تلك القضايا.

كان هذا هو رأى رئيس مصر فى قضية الإفراج عن عدد من المعتقلين العرب، ومبادلتهم بالعميلين المجرمين الإسرائيليين، باعتبارها مسألة داخلية يتحمل أصحابها مسئولية حلها، وكم كنا نتمنى لو كان ملك الأردن قد تعامل معنا بنفس المنطق وأعتبر القضية قضيتنا ولا شأن له أو لغيره برفضها أو التنديد بها، خاصة أن قضيتنا كانت تتعلق باسترداد كل شبر من أرضنا المحتلة، ولم تكن خاصة بعمل استخبارى إجرامى إسرائيلى استهدف انتهاك حرمة وسيادة الأرض الأردنية!

عندما نتعامل مع ما يسمى : «بالصفقة الأردنية الإسرائيلية» كقضية داخلية لها ظروفها وضروراتها، فهذا يعنى أننا لا نريد أن نخطىء فى حق غيرنا، كما سبق لهذا الغير أن أخطأ فى حقنا.

الراعى الأعظم

من المفارقات العجيبة التى تبلغ حد المصيبة.. أن الولايات المتحدة هى وحدها - دون غيرها - التى يمنحها - من يؤيدها ومن يعارضها، من يحبها ومن يكرهها - الحق كل الحق فى أن ترعى السلام المفقود فى منطقة الشرق الأوسط بعد أن نجحت الولايات المتحدة الأمريكية فى أن تفرض توجهاتها، وأفكارها، وهيمنتها، على مسيرة السلام بتأييد وتهليل وتعظيم كل الأطراف المعنية مباشرة، وكل الأطراف المهتمة - بتحقيق السلام - عن بعد!

هذا التفويض الذى تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية، هو الذى أعطاها الحق فى أن تفعل ما تشاء، وتقرر ما تريد، وتوافق على ما يرضيها فى نفس الوقت الذى ترفض فيه ما يتعارض مع أهدافها وصداقاتها ومصالحها.

هذه المواقف الأمريكية ليست خافية على أحد، كما أنها تتم فى العلن.. تحت سمع وبصر الدنيا كلها - وأولها الأطراف المعنية فى منطقة الشرق الأوسط - دون اعتراض يذكر.. اللهم إلا إذا اعتبرنا أن كلمة رافضة هنا، أو مقالات منددة هناك، أو تهديداً هنا، أو

تهويشاً هناك يمكن أن يغير موقفا أو يحقق مطلبا مهما كان عادلاً!

الأمثلة على ذلك كثيرة جداء ولا تحتاج إلى تذكير أو تنبيه.

فهى ـ كما قلت من قبل ـ سياسة أمريكية واضحة، وثابتة، ومستمرة، بدليل تمسك المستفيدين من هذه السياسة والمتضررين منها ـ معا ـ براعية السلام الأولى والوحيدة ـ بعد استسلام روسيا واكتفائها بدور المراقب والمشجع للعم سام ـ وحرصها على عدم التفريط في هذه الرعاية مهما فعلت واشنطون، ومهما وضح وثبت تحيزها للجانب الإسرائيلى على حساب حقوق ومصالح الجانب العربى والفلسطينى!

وإذا أردت أن أصف سياسة «راعى عملية السلام» فإن الوصف الإيجابى الوحيد لها هو : أنها واضحة وصريحة ولا تستخدم الدبلوماسية الخادعة فى تنفيذ أهدافها!

وقد ضرب راعى عملية السلام الطرف العربى الفلسطينى بالقرار الذى أصدره مجلس النواب الأمريكى بنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس المحتلة، باعتبارها عاصمة لدولة إسرائيل. وهو القرار الذى وصفه الرئيس حسنى مبارك فور صدوره :

ـ «بأنه غير حكيم خاصة أنه يأتى فى وقت تمر فيه عملية السلام بأزمة مما سيؤدى إلى تصعيد الموقف».

عملية السلام متوقفة، ومتجمدة، منذ فترة طويلة ماضية نتيجة لمواقف وسياسة حكومة نتانياهو الرافضة لكل ما سبق الاتفاق عليه بين الفلسطينيين والإسرائيليين ـ تحت راية الراعى الأوحد الأمريكى ـ فى بداية المسيرة وقبل وصول حزب الليكود اليمينى إلى الحكم. فمنذ تولى نتانياهو أمور بلاده ولا هم له غير نسف

اتفاق السلام الذى تم التوقيع عليه فى أوسلو وغير أوسلو، إصراراً من جانبه على أن تقوم إسرائيل الكبرى كما حلم ويحلم بها كل من سبقوه من قادة إسرائيل، وكل من شاركوه أفكاره وطموحاته.. وما أكثرهم فى إسرائيل.. أمس، واليوم، وغداً.

قرأنا وسمعنا الكثير جدا من الرفض والتحذير - من معظم عواصم العالم - لحكومة الليكود الإسرائيلية بسبب مواقفها المتشددة والمتعنتة، ومطالبتها بالعودة إلى المشاركة فى مسيرة السلام، ولكن هذه النصائح وتلك التحذيرات تلاشت، وتبددت فى الهواء. فلا نتانياهو تنازل قيد أنمله - كما يقولون - عن أفكاره وعنجهيته وتحديه لكل من يعارضه، ولا «راعى السلام الأوحد» - بجلالة قدره - مارس مجرد الضغط الخفيف على أحد أطراف رعيته التى قيل أنه يخاف ولا يختشى.

والرد حاضر، وجاهز، بالنسبة للناطق بلسان راعى عملية السلام الواحد الأحد ! بالولايات المتحدة - رغم أنها أقوى، وأكبر، وأغنى دولة فى العالم، إلا أنها - كما تفخر وتتباهى - دولة ديمقراطية من الطراز الفريد الذى يسمح لأصغر صغير بمعارضة رأيها وتحدى قراراتها بلا خوف من غضبها أو انتقامها!

المسئولون الأمريكيون - السابقون والحاليون - التزموا بهذه السياسة فى كل مرة يتشجع الجانب العربى ويطلب من الصديق الأمريكى أن يتدخل لدى الحكومة الإسرائيلية - أى حكومة إسرائيلية - لوقف اضطهادها للفلسطينيين، أو لرد ما اغتصبته من حقوقهم، أو حتى لإقناعها باحترام ما سبق لها الموافقة عليه من اتفاقات ومعاهدات والتزامات شهد العالم كله مراسم التوقيع عليها فى مدريد وأوسلو وحدائق البيت الأبيض فى واشنطون،

وللأسف الشديد كان الرد الأمريكى الذى لا يتغير ولا يتبدل هو : «نحن نساعد الأطراف المعنية على المضى فى حل مشاكلها المشتركة حول مائدة المفاوضات، ولكننا لا نفرض أنفسنا على هذه المفاوضات، ولا تسمح ديمقراطيتنا بالضغط على أى طرف من الأطراف لصالح آخر. إن راعى السلام يجب أن يكون محايدا حتى ينعم بالمصداقية فى عيون الآخرين»!

كل المواقف التى استخدمتها حكومة نتانياهو - منذ وصولها إلى الحكم وحتى لحظة كتابة هذه السطور - وأدت إلى الانهيار شبه التام لعملية السلام، لم تجد من الإدارة الأمريكية غير التفهم، مرة، والتأييد الف مرة ومرة، أما الرفض، والاقناع، والضغط، فهذه كلمات لا نجدها فى رسائل الأمريكيين ولا تتردد على السنة حكامها!

والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة :

عدم الاعتراف بكل ما سبق الاتفاق عليه والمطالبة ببدء عملية السلام من نقطة الصفر، اقترحه نتانياهو ورفضه العرب وتفهمته الولايات المتحدة الأمريكية!

■ بناء المستوطنات، مارسته الحكومة الإسرائيلية وتحدت به الدنيا كلها ماعدا الإدارة ونواب الشعب الأمريكى الذين باركوا حركة البناء، وانتقدوا كل من يقف ضد توفير المساكن للمواطنين وتعمير الخرائب للمواطنين! وعندما ندد العرب بالبناء فى جبل أبو غنيم - فى مدينة القدس المحتلة - أبدى الراعى الأمريكى دهشته من هذا الرفض والاعتراض بزعم أن من حق الدولة - أى دولة - أن تبنى المساكن لإيواء سكانها، أما ما يقال عن مطالبة الفلسطينيين بحقهم فى القدس - فى المرحلة الأخيرة من المفاوضات - فهذا لا يمنع من البناء اليوم، والتفاوض حوله غدا.. أو بعد غد!

■ مسيرة السلام متوقفة، سواء على المسار الفلسطينى أو المسار السورى، وكل الوساطات التى قام بها الراعى الأمريكى اخفقت ولم تنجح. المبادرة المصرية الأخيرة هى وحدها - الآن - على الساحة، والحكم عليها بالنجاح أو الفشل يحتاج إلى وقت وإلى مزيد من الاتصالات التى اختارت الزعامة المصرية الدكتور أسامة الباز - مستشار الرئيس حسنى مبارك - للقيام بها فى رحلات مكوكبة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

■ ومن الواضح أن هناك فى بلد الراعى الأمريكى من لا يريد لهذه المبادرة المصرية النجاح فيما فشلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية طوال الفترة الطويلة الماضية، وإلا فما معنى أن يجتمع مجلس النواب الامريكى ويصدر قرارا - بأغلبية ٤٠٦ أصوات ضد ١٧ صوتا فقط - بأن مدينة القدس هى عاصمة دولة إسرائيل الموحدة والأبدية، ويطالب إدارة كلينتون بسرعة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس بدلا من الإبقاء عليها فى مدينة تل أبيب. ليس هذا فقط بل إن القرار الذى صدر بأغلبية ساحقة من نواب الشعب الأمريكى - الذى يقال أنه يعشق الديمقراطية ويكره تسلط وضغط القوى على الضعيف - تضمن ١٠٠ مليون دولار للصرف منها فورا على عملية نقل السفارة إلى العاصمة الجديدة!

■ نفس هؤلاء النواب - أكثر من ٤٠٠ نائب - انتهزوا هذه الفرصة لتوجيه الضربات والانتقادات والتحذيرات إلى الطرف الثانى الفلسطينى، تأكيدا من جانب هؤلاء النواب على الديمقراطية الأمريكية، والحياد الأمريكى، المتمثل فى عدم قيام الراعى بالضغط على رعيته!

لم يهتم السادة نواب أمريكا بخطورة وبشاعة هذا القرار ليس

فقط على الحقوق الفلسطينية، وإنما - أيضا - على مستقبل العملية السلمية ذاتها فى منطقة الشرق الأوسط التى لا يجهل أحد أهمية ثروات تلك المنطقة بالنسبة للمصالح الغربية وعلى رأسها المصلحة الأمريكية ذاتها. فوجئنا بمجلس النواب يواصل استفزازاته فيوجه - بلسان نيوت جنجريتش - هجوما عنيفا ضد السلطة الفلسطينية التى لم توقف - كما يزعم - عمليات اغتيال الفلسطينيين الذين يبيعون أرضهم للإسرائيليين، وطالب الحكومة الأمريكية بقطع المعونات الاقتصادية عن تلك السلطة التى تعرقل - كما يزعم - مسيرة السلام وترفض أن يبيع الفلسطينيون أرضهم كلها للإسرائيليين!

■ ■ ■

قرار مجلس النواب أحدث دويًا هائلا فى نفس كل عربى، باعتباره من أخطر القرارات التى يمكن أن تنسف عملية السلام نهائيا ليعود العنف والصراع والحروب مرة أخرى ولعقود عديدة قادمة. هذه الحقيقة ليست خافية على أحد، والإدارة الأمريكية أول من تعرفها بدليل أن وزارة الخارجية الأمريكية سارعت وأعلنت - فى اليوم التالى مباشرة - أن موقف الولايات المتحدة من قضية مدينة القدس لم يتغير، وأن تسوية هذه القضية هى جزء من التسوية النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولقد اتفق الجانبان على ذلك بالفعل - يقصد اتفاق أوسلو - وأضاف المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية : أنه من المهم ألا تتخذ إجراءات مسبقة أو من جانب واحد تؤدى إلى تعقيد مشكلة القدس!

هذه التأكيدات كلها، وغيرها، لا تغير - فى تصورى - صورة

«الراعى الأوحد الأمريكى» لعملية السلام فى الشرق الأوسط صورة الوسيط الذى يقف منحازا لطرف وضد الطرف الآخر. صورة الدولة العظمى التى تحركها دولة صغرى من خلال سيطرة اللوبى الصهيونى على نواب الشعب الأمريكى فى برلمانهم. صورة الإدارة الأمريكية التى ترفض مجرد توجيه النصح للطرف الإسرائيلى ليحترم التزاماته والوفاء بوعوده، فى الوقت الذى لا تتورع فيه هذه الإدارة عن ممارسة كل الضغوط على الطرف الآخر - الفلسطينى - للحصول على مزيد من التنازلات، كشرط أساسى لمواصلة «الراعى الأعظم» مهام وساطته على رعاياه العرب واليهود !

لقد صدق نبيل عمرو - مستشار الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات - عندما علق على قرار مجلس النواب الأمريكى بأنه : يهز مصداقية الوساطة الأمريكية، ويدق مسماراً فى نعش السلام.

■ ■ ■

من اليوم فصاعدا.. تبدأ فترة جديدة سنقول، ونكتب، ونسمع، فيها الكثير من التنديد، والكثير من الشجب، والكثير من الهجوم، بمناسبة القرار الأخير لمجلس النواب الأمريكى، ولن يتوقف القيل والقال إلا بعد أن يصدر قرار جديد من نفس بلد الراعى الأعظم الأمريكى يفوق فى تحيزه، وبشاعته، وظلمه، قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس!

الراعى الأعظم يملك أن يحابى من يشاء من رعاياه المحبوبين، كما يستطيع أن يعادى غيرهم من رعاياه المشاغبين.. ولكنه - لفرط ديموقراطيته وعدالته، وحياده، ومصداقيته - لا يمنع رعاياه المنبوذين، من الهتاف ضده، والتنديد بقراراته، والتشكيك فى رعايته وعنايته!

الموقف السياسي

علاقتنا مع أمريكا

خلال الاجتماع الذى عقده الرئيس حسنى مبارك مع أعضاء الجانب المصرى فى المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى أكد الرئيس على قوة ومتانة العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية. وفى رأيى أن هذا التأكيد الأخير جاء فى وقته المناسب تماما فما أكثر ما يقال فى هذه الأيام ـ عن تدهور العلاقات المصرية الأمريكية، وماأكثر ما يتردد ـ فى كل مكان ـ عن اتهام الإدارة الأمريكية بأنها اسقطت الدور المصرى من حساباتها فى محاولة من جانبها لمعاقبة مصر على ما تصفه «بالموقف المتشدد» الذى التزمت به إلى جانب الفلسطينيين تشجيعا لهم ـ كما يقال ـ على عرقلة عملية السلام فى الشرق الأوسط !

هذه الشائعات كلها وجدت بالفعل آذانا تسمعها وألسنة ترددها وأقلاما تسجلها.. خاصة فى أعقاب كل فشل يلحق بعملية السلام التى تزداد تعقيدا وصعوبة.. يوما بعد يوم.

ولست مع القائلين بوجود فتور فى العلاقات المصرية الأمريكية نتيجة لتدهور وتوقف مفاوضات السلام بين

الفلسطينيين والإسرائيليين، فليس خافيا على أحد ـ اليوم ـ أن المسئول الأول والأخير عن هذا التدهور، وهذا التوقف، هو السيد بنيامين نتانياهو شخصيا.. هذه الحقيقة لا يؤكدها الفلسطينيون وحدهم، ولا حتى الإدارة الأمريكية فحسب، وإنما هناك نسبة كبيرة من الشعب الإسرائيلى ذاته تؤمن بأن السياسة التى يطبقها رئيس الحكومة نتانياهو لن تحقق السلام، وإنما ستقود البلاد إلى حرب جديدة تعيد الصراع العربى الإسرائيلى إلى ما كان عليه قبل بدء مسيرة السلام فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣.

هذه الحقائق كلها ـ وغيرها ـ ليست خافية على الإدارة الأمريكية، بل لا أغالى إذا قلت إن هذه الإدارة كانت تتمنى لو أن رئيس وزراء إسرائيل ـ نتانياهو ـ كان أقل تشددا وتعنتا فى مطالبه وشروطه لمواصلة عملية السلام مع الجانب الفلسطينى والجانب السورى.. فمما لا شك فيه أن الرئيس بل كلينتون ـ الذى لا يكاد ينجو من فضيحة حتى يسقط فى فضيحة أخرى ـ يبذل أقصى ما فى استطاعته من أجل تحقيق أى إنجاز سياسى على الصعيدين الداخلى والخارجى، قد ينقذه من غضب وسخط الرأى العام الأمريكى الذى يتابع فضائحه الشخصية أولا بأول، ولا شك أن تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل يمكن أن يعيد للرئيس كلينتون الشعبية الهائلة التى يوشك أن يفقدها لأسباب عديدة يصعب حصرها.

ليس صحيحا ـ إذن ـ أن الرئيس كلينتون سعيد بما يقوله ويفعله رئيس الحكومة الإسرائيلية، لأن هذه السعادة ـ إن وجدت ـ تعنى فشل عملية السلام.. وهو ما لا يريده الرئيس الأمريكى بأى حال من الأحوال.. فهو ـ كما نعلم ـ يراهن على هذه العملية، وكثيرا ما حاول أن يستخدم ثقل بلاده فى اقناع الأطراف المعنية

بتقديم تنازلات مقابل دفع عملية السلام فى طريقها الصحيح وبالسرعة المطلوبة، ولكنه - أى كلينتون - كثيرا ما اصطدم بالتعنت الإسرائيلى الرافض لتقديم أى تنازلات، والطامع - فى نفس الوقت - فى اغتصاب البقية الباقية من حقوق الفلسطينيين.

وخبرة نتانياهو بصناع القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية، ساعدته كثيرا فى مواجهة ما يسمى «بالضغط» الذى حاول كلينتون ممارسته عليه فى فترة سابقة فلا كلينتون ولا أى ساكن للبيت الأبيض - جاء قبله أو سيأتى بعده - يستطيع أن يجبر إسرائيل على شىء لا تريده، رغم أن الولايات المتحدة كانت - ولا تزال وستظل - صاحبة الفضل الأول فى بقاء ونمو، هذا الكيان اليهودى الذى تم زرعه فى الأرض العربية.

ومن الصعب أن نطالب كلينتون بأن يفعل ما عجز من سبقوه عن فعله. يكفى أن الرجل حاول - مجرد المحاولة - أن يضغط بلطف على كتف نتانياهو لاقناعه بالتعاون والمضى فى عملية السلام، فكان رد فعل اللوبى اليهودى الأمريكى بالغ العنف، إلى حد أن هناك كثيرا من المراقبين الذين اجمعوا على أن «أصابع يهودية» هى التى دبرت ونفذت كل المصائب والفضائح التى لا يعرف كلينتون كيف يتخلص من حبائلها وينقذ نفسه منها!

حقيقة أن الرئيس كلينتون استطاع أن ينتزع نفسه من الفضيحة النسائية التى يحقق معه فيها حاليا ليقابل رئيس الحكومة الإسرائيلى نتانياهو والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات لإجراء مباحثات معهما حول أهمية وضرورة تحريك عملية السلام، ولكن حقيقة - أيضا - أن كل ما صدر عن هذه المباحثات كان مجرد أمنيات طيبة وتأكيدات من الإدارة الأمريكية بمواصلة جهودها حتى يتحقق اتفاق بين الفلسطينيين وإسرائيل غدا.. أو بعد غد.

ولن يستطيع أحد أن ينتزع من أمريكا أكثر مما أعلنت عنه.. فأخطار فشل عملية السلام على العالم كله ليست خافية - بالطبع - على واشنطون، بدليل ما قاله الرئيس كلينتون عندما حدد ثلاثة أسباب تجعله يبذل أقصى ما يستطيع مع الإسرائيليين والفلسطينيين بهدف التوفيق بينهم :

السبب الأول : أهمية الشرق الأوسط والصعاب التى يمكن أن تواجهها الولايات المتحدة فى حالة نشوب حرب جديدة بالمنطقة.

السبب الثانى : لأمريكا مصالح بترولية كبيرة فى المنطقة، وضمان تدفق البترول منها هو جزء مهم فى عملية الانتعاش الاقتصادى الأمريكى.

السبب الثالث : لأمريكا أصدقاء كثيرون بخلاف إسرائيل فى المنطقة وإذا نشبت نزاعات بينهم فلن تكون فى مصلحة واشنطون، كما أن سوء الأوضاع المعيشية للفلسطينيين يمكن أن يؤدى إلى العنف وانتشار حركات التطرف فى أكثر من بلد، مما يؤدى إلى عدم الاستقرار، ويزيد من صعوبة الأمور للأمريكيين فى القرن الحادى والعشرين، وإنه إذا استمر حرمان الشعب الفلسطينى فسينفجر العنف وتندلع الانتفاضة.

ومما قاله الرئيس الأمريكى نتبين أن الرجل قادر على التنبؤ بمستقبل ما يمكن أن يحدث من أخطار وحروب فى منطقة الشرق الأوسط مع استمرار الرفض الإسرائيلى لتنفيذ اتفاقات أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ورغم ذلك فإن رئيس أقوى دولة فى العالم يقف عاجزا - وحائرا - أمام مواجهة هذه الأخطار ومنع حدوثها رغم أن ذلك لا يتطلب أكثر من «إقناع» الحكومة الإسرائيلية باحترام وتنفيذ اتفاقات أوسلو التى نصت على جدول زمنى للانسحاب الإسرائيلى من الأراضى الفلسطينية!

والذى يهمنا فى هذا كله هو مدى انعكاس الفشل الأمريكى - فى تحريك عملية السلام - على حاضر ومستقبل العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة ومصر.

إن الرأى العام المصرى يعتقد - شأنه شأن غيره فى كل الدول العربية - أن الحكومة الأمريكية لا تريد أن تستخدم قدراتها الهائلة فى الضغط على ربيبتها إسرائيل لإجبارها على احترام وتنفيذ الاتفاقات التى سبق أن وافقت عليها أمام الدنيا كلها. ليس هذا فقط بل إن الرأى العام العربى يتهم الإدارة الأمريكية بأنها هى التى تخضع للضغوط الإسرائيلية، وهى التى تطالب الفلسطينيين بتقديم المزيد من التنازلات بناء على طلب حكومة نتانياهو.

معنى هذا أن الولايات المتحدة الأمريكية هى - وليست مصر - التى لا تقف على الحياد بدليل أنها سمحت للجانب الإسرائيلى بعدم تنفيذ بنود ونصوص اتفاقات أوسلو، كما تجاهلت القرارات الاستفزازية التى يصدرها نتانياهو تباعا وكلها ترسخ الاحتلال والاستيطان الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية وهو ما يتعارض أساسا مع مبدأ السلام والتعايش السلمى للشعبين.

والولايات المتحدة الأمريكية هى - وليست مصر - التى تشجع الإسرائيليين على استمرار تجميدهم لعملية السلام، مادامت الرحلات المكوكية التى يقوم بها مبعوث وزارة خارجيتها - دينيس روس - للمنطقة لم تسفر عن شىء اللهم سوى تصريحات وردية تتضمن أجمل التمنيات بقرب الفرج إن لم يكن فى بداية القرن القادم.. فربما يأتى فى نهايته!

والولايات المتحدة الأمريكية هى - وليست مصر - التى تتهم السلطة الفلسطينية بالتساهل مع جماعات الإرهاب، وهو نفس

الاتهام الذى دأب نتانيـاهو على توجيهه للفلسطينيـين. فهو يزعم أن السلطة الفلسطـينية لا تفـعل شـيئـا ضـد الإرهاب المتـربص بالمواطنين الإسرائيليـين، ويطالبها بسرعة تصفـية كل الرافضين لاستـمرار الاحـتلال الإسرائيلى لبـلادهم ـ أى بتصـفيـة الشعب الفلسطينى كله ـ كشرط لاستئناف مباحثات السلام ! والمذهل أن تتبنى الإدارة الأمريكيـة هذا الزعم وتعيد طرحه ـ أكـثر من مرة ـ فى مباحثاتها المتباعدة مع ممثلى السلطة الفلسطينية!

والولايات المتحدة الأمريكية هى ـ وليست مصر ـ التى لم تقم بما كان العـالم ينتظره منها لدعم، ومساندة، ومـساعدة، الأطراف المعنية على المـضى فى مسيرة السـلام حـتى نهايتها حقـيقة إن الإدارة الأمريكية حـاولت ـ مرات ومرات ـ تقديم هذه المـساعدة، ولكن حـقيـقة ـ أيضـا ـ إن هذه المحـاولات كلها لم تنجح حـتى الآن.. بدليل وقوف مسيرة السلام محلك سر!

لهذه الأسبـاب كلها ـ وغيرها ـ فـإننى أتعجب من هؤلاء الذين يتـحـدثون ـ فى هذه الأيـام ـ عن فـتـور العـلاقـات الأمـريكيـة المصرية، نتـيجة ـ كما يزعمـون ـ لغضب إدارة الرئيس كلينتون من السـيـاسـة المصـرية التى تشجع الـمفـاوض الفلسطينى على التشدد والتعنت ورفض كل المبـادرات والاقتراحات التى يطرحها المفاوض الإسرائيلى على مائدة المباحثات !

لوأن «سـخونة» أو «برودة» العـلاقات التـى تربط بين البلدين الصديقين يمكن تحديدها بهـذه المقاييس وتلك الأسباب، لكان من حق مصر أن تغضب من الولايات المتحدة.. وليس العكس.

.. قبل فوات الأوان!

رفضت الحكومة الجزائرية النصائح والاقتراحات الأوربية لمساعدتها فى وقف نزيف دماء القتل والذبح وتشويه جثث الأبرياء التى ترتكبها جماعات الإرهابيين المتأسلمين.. باعتبار أن هذه «المساعدة» يمكن أن ينظر إليها كتدخل أجنبى استعمارى جديد فى أدق الشئون الداخلية الجزائرية، ومع احترامى الشديد لهذا المنطق وهذا الرفض، إلا أننى أتمنى ـ فى المقابل ـ أن تثبت الحكومة الوطنية الجزائرية إنها قادرة ـ بالفعل ـ على القيام بواجبها الأول فى حماية شعبها من هذه المذابح البشعة، والوحشية، والمروعة، التى يتعرض لها الأبرياء يوما بعد يوم.

لا يعقل أن تستمر هذه المذابح دون توقف، لدرجة أن التقارير الصحفية أكدت أنه تم ذبح نحو ألف مواطن جزائرى منذ أول شهر رمضان وحتى لحظة كتابة هذه السطور!

ولا يعقل أن تقف الحكومات والشعوب العربية جميعها موقفا صامتا من هذه المذابح، ونتفرج عليها عن بعد أو قرب، طوال السنين العديدة الماضية، وكأن ما يحدث لهذا الشعب الشقيق لا يهمها فى قليل أو كثير، وكأن هذا الإرهاب سيظل مقصورا

داخل الحدود الجزائرية ولن يتخطاها إلى ما ورائها !

حقيقة إننا نسمع ـ منذ قيام جامعة الدول العربية ـ عن اتفاقية الدفاع العربى المشترك، ومازلنا نتغنى : بأن أى اعتداء على دولة عربية هو اعتداء على الدول العربية جميعها، ولكن حقيقة ـ أيضا ـ أن هذا كله مجرد شعارات نظرية وغنائية لا أكثر ولا أقل. فهناك حرب حقيقية تشنها جحافل الإرهاب والإجرام وكتائب الذبح والتمثيل بالجثث، ضد شعب عربى مسالم وأعزل من السلاح. هناك قتلى بالعشرات وجرحى بالمئات يتساقطون ـ بشكل شبه يومى ـ فى طول الجزائر وعرضها، بما لم يسبق له مثيل من قبل لأى بلد عربى فى المشرق أو المغرب.

إن الشعب الجزائرى البطل سبق أن خاض حروبا مريرة دفاعا عن بلده وأملا فى تحريرها من الاستعمار ـ بمختلف اشكاله وأجناسه ـ لدرجة أن العالم أطلق على الجزائريين اسم : «شعب المليون شهيد» وكانوا. وكنا ـ كعرب ـ نسعد بهذا الاسم النبيل، ونتباهى ونتفاخر به فى كل مكان، تماما كما أن الشعب الجزائرى كان على أتم الاستعداد لخوض حروب قومية مماثلة يسقط فيها الألوف من الضحايا والشهداء بشرط أن تكون التضحية والفداء والاستشهاد لتحقيق هدف قومي، أو دفاعا عن قضية عربية، أو من أجل حماية الوطن من عدو يطمع فى أرضه ويسعى إلى انتهاك سيادته. ولكن هذا الشعب نفسه ليس على استعداد أن يضحى بحياة شيوخه وشبابه وأطفاله ونسائه من أجل لا قضية، وبدون أى هدف!

إن جحافل الإرهاب والإجرام وكتائب الذبح والتمثيل بالجثث تفرغت فى هذه الأيام لذبح المواطنين المدنيين الأبرياء فى الجزائر الذين لا شأن لهم ـ من قريب أو بعيد ـ بخلافات هذه

الجماعات مع الحكومة الجزائرية ولا بصراعها معها على الاستيلاء على سلطة الحكم فى البلاد. وهذا وحده كاف - فى رأيي - لأهمية وضرورة سرعة تحرك كل الحكومات وكل الشعوب العربية - من خلال جامعتهم العتيدة - للوقوف إلى جانب الشعب العربى الجزائرى المهدد بالإبادة بمرور السنوات - مع استمرار تساقط المدنيين بالآلاف وعشرات الآلاف دون أى بارقة أمل فى قرب وضع نهاية لهذه المذابح الجماعية!

ويبدو أننا - كعرب - تنبهنا أخيرا إلى أهمية وخطورة ما يجرى فى الجزائر، بعد أن انتقل الإرهاب إلى معظم الدول العربية. بصورة أو بأخري، حقيقة أن ما يحدث فى الجزائر هو حالة خاصة، ونتيجة لظروف وملابسات معينة، ولكن حقيقة - أيضا - أن العديد من الدول العربية شهدت هى الأخرى أنواعا من هذا الإرهاب الأعمى وإن لم يصل إلى درجة بشاعته فى الجزائر.

لقد أحسن الدكتور أحمد فتحي سرور - رئيس مجلس الشعب المصرى ورئيس اتحاد البرلمانيين العرب - عندما دعا إلى عقد مؤتمر طاريء للاتحاد فى مدينة الأقصر خصص لبحث موضوع الإرهاب، وأثره على تنمية الشعوب ومسيرة الديمقراطية على المجتمعات.

وفى الكلمة المهمة جدا التى وجهها الرئيس حسنى مبارك لهذا المؤتمر - وتلاها الدكتور سرور نيابة عن الرئيس مبارك - توقفت طويلا أمام العديد من النقاط التى تستحق من الحكومات والشعوب سرعة التحرك، قبل فوات الأوان :

أشار الرئيس مبارك إلى أهمية اتخاذ توصيات للاتحاد البرلمانى العربى لتدارس أخطر التحديات التى لا تواجه أمة العرب فحسب، وإنما تهدد القيم الإنسانية، ومبادىء القانون فى العالم كله.

هذه الحقيقة التى أكد عليها الرئيس مبارك، آن الأوان الآن لمواجهتها بكل حزم وتصميم فالإرهاب - كما نعلم - ليس مقصورا على بلد بعينه، ولا ضد شعب دون آخر، وإنما هو خطر يتربص بالدول كلها، حيث اضاف الرئيس مبارك قائلاً :

- «إن الإرهاب أضحى ظاهرة كونية تهدد دول العالم على السواء ، وشرور هذا الإثم لم تعد حكرا على فئة عرقية أو دينية أو حضارية بذاتها، أو أن آثاره تطول منطقة بعينها، بل إن الأنشطة الإرهابية تتعدى اليوم حدود الدول لتنشر الرعب فى المجتمعات الآمنة وتخرق القيم الإنسانية والقواعد الأخلاقية».

ولم يكتف الرئيس مبارك بذلك وإنما طالب بسرعة تضافر جهود الدول العربية من أجل مكافحة قوى الظلام والتطرف ودعاة الخراب، وتشكل هذه المكافحة أحد أهم الاهتمامات الأساسية للحكومات.

وكان الرئيس مبارك واضحا، وصريحا، عندما أكد أن الممارسات الإرهابية كشفت عن محدودية قدرة الدول فى التحرك القانونى لمواجهة الإرهاب فلا يخفى على أحد أنه لم يكن من الممكن أن تقوم للجماعات الإرهابية قائمة لولا أنها وجدت قبولا وتشجيعا ودعما من حكومات، ومؤسسات، وأفراد.. هنا أو هناك.

لقد أثبتت التحقيقات المحلية والدولية أن هناك شبكات عالمية تخطط، وتوجه، وتشرف على العمليات الإجرامية الإرهابية فى المكان الذى تختاره، وفى التوقيت الذى تحدده!

كما ثبت أن هناك حكومات فى دول كبرى أساءت تقدير الخطر الذى يمكن أن تمثله هذه الجماعات الإرهابية على هذه الدول الكبرى ذاتها قبل غيرها من الدول والدويلات البعيدة عن حدودها، فسمحت لرموز هذه الجماعات باللجوء إليها، ومنحت أصحابها

المأوى والأمن وحرية الحركة داخل وخارج حدودها باعتبارهم رعايا لها يحملون هويتها وجوازات سفرها !

وهذا الموقف الغريب من بعض الدول الكبرى سوف يتغير إن لم يكن اليوم، فربما غدا.. خاصة عندما يتحول الإرهاب عن مساره فيجتاح بلد المأوى بعد أن يكون قد انتهى من تدميره وتخريبه لبلد المنشأ! ولا أحد يملك أن يقنع تلك الحكومات فى هذه الدول بما لا تريد - حاليا - الاقتناع به، وهذه قضية أخرى قد تكون بالغة الأهمية، ولكن أمننا العربى الداخلى هو - فى رأيي - الأكثر أهمية، والأجدر بنيل الأولوية المطلقة فى اهتمامات العمل المشترك العربي، أن قرارات وتوصيات المؤتمر الطارىء لاتحاد البرلمانيين العرب جاءت كبداية سليمة ومشجعة على «الصحوة» التى طالما انتظرناها فى كل مرة نسمع فيها عن ضربة موجعة وجهتها كتائب الذبح والتنكيل للمواطنين المدنيين العرب، وللسياح البسطاء الأبرياء الذين جاءوا فى ضيافتنا العربية فعادوا إلى بلادهم قتلى فى توابيت! ففى البيان الختامى للمؤتمر أكثر من نص جاء فى وقته تماما، مثل المطالبة بوضع قانون دولى قادر على حماية العالم من الإرهاب، ويضع عقوبات ضد أى دولة يثبت تورطها أو تصديرها للإرهاب أو يثبت إيواؤها أو دعمها لعناصره أو تمكينهم سرا من تنفيذ أعمالهم الإرهابية داخل أراضى دولة أخري، وضرورة تسليم الإرهابيين الذين يفرون من بلادهم الأصلية وعدم اعتبارهم لاجئين سياسيين.. و.. و.. إلى آخر التوصيات المهمة التى يمكن جدا أن تتحول إلى دخان فى الهواء - مثل الكثير غيرها مما سبقها - مالم تتحول من مجرد توصيات إلى قرارات تصدرها الدول وتلتزم بها الحكومات.

ومن السذاجة أن ننتظر من الدول الكبرى - فى أوربا وأمريكا

ـ أن تتبنى مشاكلنا مع الجماعات الإرهابية، أو توافق على تسليم المجرمين الإرهابيين العرب الذين لجأوا إليها، ما لم تتأكد حكومات هذه الدول الكبرى من أن العرب جميعهم يقفون بالفعل ـ ضد تلك الجماعات الإرهابية، وأن كل أجهزة الأمن العربية تتعاون ـ حقيقة ـ بهدف القضاء على الإرهاب والإرهابيين داخل الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، أما أن يظل العرب على ما هم عليه الآن.. يتابعون ـ فى حزن وحسرة وتنديد ـ ما يجرى فى بلد شقيق ـ مثل الجزائر ـ من دمار وقتل وذبح، ويكتفون بإرسال برقيات التعازى والمواساة إلى حكومة مصر أو حكومة البحرين أو أية حكومة عربية أخرى ترتكب فيها جريمة إرهابية.. فهذا هو الخطر الذى نتخوف منه ويهدد بفشل أية محاولة لحشد عربى فى مواجهة الإرهاب واقتلاع جذوره من كل الأراضى العربية.

إن الشعب العربى الجزائرى يحتاج من العرب أكثر بكثير من دموع الحزن، وبرقيات العزاء، ومقالات التنديد بالجرائم الوحشية الإرهابية، إنه يحتاج تضامنا فعلياً، ومساعدة ملموسة، ودعما كاملا وشاملا.. بما فيه الدعم العسكرى الذى كفلته اتفاقية الدفاع العربى المشترك.. هذا إذا كانت سارية ـ بالطبع ـ حتى لحظة كتابة هذه السطور؟!

مطلوب إنقاذ الجزائر من الإرهاب.. حتى نقطع الطريق على الإرهابيين ولا نترك لهم حرية الحركة، وإثبات الذات، والسخرية من الدول والحكومات.. والتخطيط لنقل مسرح العمليات إلى بلد عربى آخر فى المغرب العربى أو فى مشرقه !

المحتويـات

الموضوع	الصفحة
عفوا سيادة الرئيس	١٣
الرئيس مبارك وصاحبة الجلالة الصحافة	٢٤
حلال العقد	٣٦
الرعاية والراعية	٥٤
دروس فى الوفاء	٥٩
أخطر كتاب..!	٦٨
«الاختيار».. أفضل وأحسن	٧٩
الخيار الصعب	٨٧
حلال البنوك وحرامها	٩٤
أمناء على ذكراه	١٠٠
أفلح من قال: «لا أدرى»..!	١٠٥
أين الخلل؟!	١١٥
حتى لا ننساه	١٢٣
تحديات حكومة الجنزورى	١٣٤

قراءة فى خطاب الرئيس	١٣٩
«الخصخصة».. لن تتوقف	١٤٦
هذا قدر أبطالنا	١٥١
ضربات.. تحت الحزام!	١٥٩
لابديل عن السلام	١٦٦
بالصراحة الأمريكية	١٨٢
هؤلاء النواب «العظام» وتهديداتهم الجوفاء!	١٨٨
بعيدا عن العم سام!	١٩٨
ليست تحذيرات فى الهواء	٢٠٣
أبشع أنواع التعصب	٢٠٩
نتانياهو.. «المفترى عليه»!	٢١٥
مات الاتحاد السوفيتى.. تحيا فرنسا!	٢٢٤
حتى لا نخطئ كما أخطأوا	٢٣٠
الراعى الأعظم	٢٣٨
علاقتنا مع أمريكا	٢٤٥
قبل فوات الأوان	٢٥١

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١١١٠٢ / ١٩٩٨
I.S.B.N 977 - 01 - 5896 - 8

ومازال نهر العطاء يتدفق، تتفجر منه ينابيع المعرفة والحكمة من خلال إبداعات رواد النهضة الفكرية المصرية وتواصلهم جيلاً بعد جيل. ومازلنا نتشبث بنور المعرفة حقاً لكل إنسان ومازلت أحلم بكتاب لكل مواطن ومكتبة فى كل بيت.

شبَّت التجربة المصرية «القراءة للجميع» عن الطوق ودخلت «مكتبة الأسرة» عامها الخامس يشع نورها ليضىء النفوس ويثرى الوجدان بكتاب فى متناول الجميع ويشهد العالم للتجربة المصرية بالتألق والجدية وتعتمدها هيئة اليونسكو تجربة رائدة تحتذى فى كل العالم الثالث، ومازلت أحلم بالمزيد من لآلىء الإبداع الفكرى والأدبى والعلمى تترسخ فى وجدان أهلى وعشيرتى أبناء وطنى مصر المحروسة، مصر الفن، مصر التاريخ، مصر العلم والفكر والحضارة.

سوزان مبارك

مكتبة الأسرة

مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٨

مـ... قرشاً

القراءة للجميع
مهرجان صيف ٩٨
جمعية الرعاية المتكاملة

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب